المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو والصرف



الاحتجاج للقراءات في كتاب

حجة القراءات

للشيخ أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير
تخصص نحو وصرف

إعداد الطالب

علي بن عامر بن علي الشهري

الرقم الجامعي (٤٢٢٨٠٢٤٤)

إشراف سعادة الدكتور

عبد الله بن ناصر القرني

١٤٢٤ - ١٤٢٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : علي بن عامر بن علي الشهري الرقم الجامعي : (٤٢٠٨٠٢٤٤)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : النحو والصرف

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : " الاحتجاج للقراءات في كتاب حجة القراءات "

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة

بتاريخ : / / ١٤ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ....

أعضاء اللجنة :

المشرف : د/ عبد ... التوقيع :

المناقش الأول : د/ ... التوقيع :

المناقش الثاني : أ.د/ ... التوقيع : ٢٤٢٥/٨/١٩

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د : صالح ... التوقيع : عن د/ عبد ... ١٤٢٥/٨/١٩ هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

فهذا البحث بعنوان « الاحتجاج للقراءآت في كتاب حجة القراءآت لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة » دراسة لمسائل نحوية وصرفية .

وترجع أهمية هذا الموضوع إلى :

ارتباطه بكتاب الله تعالى أولاً ، ثم بيان ما ذكره المصنف من احتجاج لقراءة القراء ، وبيان أوجهها في العربية ، وقد اشتمل البحث على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتتلوها خاتمة وفهارس فنية كاشفة ، تحدثت في المقدمة عن أهمية الموضوع ومنهج الدراسة ، وفي التمهيد عن ترجمة المؤلف ومنزلةِ كتابهِ بين كتب الاحتجاج ، والعلاقةِ بين النحو وكتب الاحتجاج ، ثم جاءت بعد ذلك فصول الدراسة وتحدثت فيها كما يلي :

١ - الفصل الأول : الاحتجاج في الأدوات .

الفصل الثاني : الاحتجاج في التراكيب .

الفصل الثالث : الاحتجاج للمسائل الصرفية .

أعقبت ذلك بخاتمة بينت فيها أبرز نتائج البحث وكان من أهمها :

١ - حاجةُ علم الاحتجاج إلى مزيد من الدراسات .

٢ - أبو زرعة يكثر من الحجج لإثبات قراءة معينة فقد يحتج لذلك بالأدلة النحوية من السماع والقياس وربما أضاف الاحتجاج برسم المصحف .

٣ - يدافع عن القراءات ويرد على من ينكرها .

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين ، الحمد لله الذي هيأ لي من طرق الخير ما أعانني على إتمام هذا العمل ، وصلى الله وسلم على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد :

فتحية شكر وإعزاز لمن كان لي سنداً وعوناً في إنهاء بحثي هذا ، ولمن لم يبخل عليَّ بالوقت والجهد رغم كثرة مشاغله ، تحية إجلال وإكبار لمن ذلل أمامي الصعاب ، فلم ينصرف عني يوماً من الأيام بل كان مرشداً ومعلماً وناصحاً لي منذ اختيار هذا الموضوع وحتى خروجه في حلته القشيبة إنه الدكتور عبد الله بن ناصر القرني ، فله مني خالص الدعاء آناء الليل وأطراف النهار .

والله تعالى أسأل أن يجعل ذلك في موازين حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

ثم إنني أشكر كل من ساعدني أو قدم لي ما يعينني على إتمام هذه الدراسة سواءً كانت تلك المساعدة دلالةً على مصادر ، أو تقديم معلومة جديدة أو تصحيحاً لخطأ ... فللجميع مني جزيل الشكر ، وعظيم الامتنان .

وأشكر كذلك أُستاذي الكريمين المناقشين الذين بذلا من وقتهما ؛ من أجل قراءة هذا العمل .

هذا ، وأسأل المولى جل في علاه أن يجعلني ممن يبتغي بعمله وجه ربه والدار الآخرة ، وأن يجعل ذلك عوناً لي على طاعته .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتبه الطالب / علي بن عامر بن علي الشهري

في مكة المكرمة – مكتبة إمام الدعوة

بعد صلاة المغرب يوم الأحد الموافق ٢٠ / ٣ / ١٤٢٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على خير البرية أجمعين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين ، فهو خير من اعتنى بكتاب الله ، وخيرُ من علمه وخير من قرأه ، وأوصى بقراءته ، وأمر بتدبر معانيه ، علم أصحابه قراءته على سبعة أحرف ؛ طلباً للتيسير ، وتخفيفاً من المشقة فهو قدوتنا ، وحبيبنا عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم .. أما بعد .

فإن دراسة كتاب الله جل وعلا أشرفُ العلوم ، وأجلُها وأفضلُها ، وهو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، أنزله ، على عبده ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومن الضيق إلى الفسحة والسرور، ومن دياجير ظلام الجهل إلى أنوار العلم والمعرفة . ولقد كانت تراودني بين الحين والآخر فكرة البحث في موضوع يتعلق بكتاب الله: بقراءاته ، أو تفسيره ، أو الاحتجاج لقراءته ، أو غير ذلك من العلوم والمعارف المتعلقة به منذ بداية التحاقي بالدراسات العليا في هذه الجامعة .

وقد هديت بعون الله ثم بإرشاد أهل الاختصاص إلى هذا الكتاب فوجدت فيه بغيتي ومناي . فهو من كتب الاحتجاج التي تحتج للقراءآت القرآنية ، وتدافع عنها وتثبت في النحو ما ثبتت القراءة به سنداً .

ومما زاد من إعجابي بهذا الكتابِ ومؤلفِه أنني ألفيته يطوع القواعدَ النحوية للقراءات ولا يطوع القراءات لها ؛ فمن هنا ارتأيت دراسته ، وبدأت في قراءته ، قراءة تأمل وتدبر ، وتبين لي بعد القراءة والتأمل أنه يحتوي على مسائل نحوية وصرفية ، وأن آراءه مختلفة في كتابه فهو يشير إلى آراء النحاة في

معظمها ويتفرد بآرائه في قلة منها حسب مقتضيات المقام ، فمرة ينقل عمن سبقه نقلاً مجرداً من إبداء أي رأي أو تعليق ، وتارة يدافع عن القراءات فيرد على من يضعفها أو ينكرها، أو يلحن بعض القراء في قراءاتهم .

ولما كان الأمر كذلك عرفت أنه ممن سخر قلمه ووهب نفسه للدفاع عن كتاب الله؛ فازداد شوقي للاستمرار في قراءته ، وكشف كثير من مكنوناته وأسراره مما شجعني على المضي قدماً في التعايش معه لمعرفة المزيد من أسراره في هذا التراث الرائع حتى وصلت إلى قناعة تامة بصلاحية هذا الكتاب للبحث والدراسة فعرضت ذلك على أستاذي الأستاذ الدكتور / عبد الله بن ناصر القرني الذي كان مرشداً لي في حينها ، فوافقني الرأي بعد قناعته بما عرضته عليه ، ومن ثم بدأت أنظر في الكتاب وكيفية دراسة مسائل الاحتجاج فيه ، وكيف يمكن أن تصنف هذه المسائل ؟ فاهتديت بعون الله إلى تقسيمِ مسائلِه على النحو التالي :

١ - الاحتجاج في الأدوات .   ٢ - الاحتجاج في التراكيب .

٣ - الاحتجاج في المسائل الصرفية .

وكنت أرجو أن يكون هناك فصل آخر للأعاريب أتناول فيه المسائل التي يكمن الخلاف فيها في الإعراب ، فأرشدني أستاذي إلى أن الأعاريب تدخل ضمن التراكيب فاتخذت ذلك منهجاً، وضممت مسائل الأعاريب إلى مسائل التراكيب ، ولأن مسائل الكتاب تختلف قوة وضعفاً فمنها ما هو قضايا مسلمة يسردها المصنف سرداً لوضوحها وعدم حاجتها إلى بيان فأهملت هذا النوع من المسائل فلم أتطرق إليه في أثناء الدراسة ، بل ركزت في دراستي على المسائل التي له فيها رأي واضح ، أو يذكر خلافاً مشهوراً فيها بين النحاة حتى وإن لم يبين رأيه فيها . ولهذا فدراستي للكتاب قامت على دراسة أشهر مسائل الاحتجاج ، وحجة أبي زرعة من أقدم كتب الاحتجاج وتختلف مسائله قوة وضعفاً كما أشرت سابقاً فبعضها حجج قوية يدعمها

المصنف بالأدلة حتى يرسخ في ذهن القارئ قبولها ، وبعضها الآخر فيها من الضعف والوهن ما يدعو القارئ إلى اطراحها وعدم النظر فيها . ومن الأمانة العلمية في البحث أن أذكر هذا الكتاب بما له ، وما عليه ، فهذا الكتاب مع أنه من أقدم كتب الاحتجاج إلا أن في بعض حُجَجِهِ ضعفاً ووهناً ؛ حتى إنه يصل الأمر بالمتأمل في هذه الحجج إلى اطراحها وعدم النظر فيها لكونها احتجاجات عقلية لا ترقى إلى أن تكون هي مراد القارئ ، ولا يصح أن يحتج لقراءة القراء بها . هذا وقد رأيت له نصوصاً متشابهة مع ما عند أبي علي الفارسي في الحجة غير أن الحكم بتأثره به يحتاج إلى دليل ، فتوقفت عن القول به خشية اتحاد المصدر ، خصوصاً بعد توافر دلائل تشير إلى أنهما متعاصران . وأكثر من هذا ألفيته ينقل عن الزجاج في أكثر مواطن الكتاب حتى كأن كتابه صورة من معاني الزجاج . هذا من حيث نوع مسائل الكتاب ، وأما من حيث آراؤه في الكتاب فإن أول ما يلفت نظرك وأنت تتأمل مسائل الكتاب أنك تراه يقف موقف المدافع عن القراءات ويذكر عللاً لغيره وكأن مهمته عرض المسائل وبيانُ آراء العلماء فيها ، ومن أمثلة ذلك ما نجده عند الاحتجاج لقراءة : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ ﴾[1] قال : ووجه الرفع في هذه الآية أنه لغة تميم ثم أخذ يذكر تفصيل سيبويه في هذه المسألة فقال : قال سيبويه : « وهو أقيس الوجهين ، وذلك : لأن النفي كالاستفهام فكما لا يغير الاستفهام الكلام عما كان عليه في الواجب يجب ألا يغيره النفي عما كان عليه في الواجب »[2] وهذا كما تلاحظ رأي سيبويه ، وأما هو فلم يبد رأيه فيها البتة ، ثم قال : ووجه النصب أنه لغة أهل الحجاز . وفي هذه المسألة خالف طريقته في الكتاب ، فإن المعتاد أنه يذكر الأوجه ثم يحتج لكل وجه ، وأما في هذه الآية فرجَّح قراءة الرفع وذكر ما يؤيدها من القياس عند سيبويه قبل أن يذكر قراءة النصب ويحتج لها .

---

(١) المجادلة ٢ .

(٢) الكتاب ج ١ ص ٥٧ .

ومما يلاحظ عليه أيضاً أنه قد يذكر اختياره للقراءة بمجرد ذكرها قبل أن يذكر القراءة الأخرى .

كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾[1] مضافة بغير تنوين ، وهذه قراءة الكوفيْين : حمزة ، والكسائي فقد ذكر إنكار بعض النحاة لهذه القراءة ، وأن العرب إذا أضافت هذا الجنس أفردت فهم يقولون ثلاث مئة رجل ولا يقولون رجال ، ثم انبرى يرد عليهم قال : بل هذه القراءة مختارة ثم أخذ يورد العلل والحجج فقال : لأن المعنى في ذلك على الجمع محتجاً لذلك برأي قطرب حيث يقول : إن قولك ثلاث مئةِ درهم في معنى ثلاث مئة من الدراهم وعلى هذا فمسائل الكتاب إما أن تكون مسائل خلافها مشهور بين النحاة فهو يوردها ويذكر كلام العلماء فيها ، وإما أن تكون أوجهاً إعرابية خرجت على غير المألوف عند جمهور النحاة فهو يورد القراءة ويحتج لها بحجج بعضها من النقل وأخرى من العقل . ولقلة ظهور آرائه جعلت الدراسة لمسائل الكتاب ، سواءً كانت لأبي زرعة أم نقلها عن غيره . هذا وقد قابلتني مسائل مكررة ، فاستغنيت ببعضها عن بعض . فقد استغنيت عن مسألة – كان بين النقص والتمام – في قراءة ﴿ إن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾[2] ص ٥٦٥ فلم أتعرض لهذه المسألة لأني درست الاحتجاج لهذه القضية في مسألة أخرى في قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا ﴾[3] ، ومن صور المسائل المكررة أيضاً ما ورد في ص ٦٤٩ ، حيث احتج لمجيء لما بمعنى إلا بقراءة ﴿ **إن كل لما جميع لدينا محضرون** ﴾[4] فقد استغنيت عن هذه المسألة بدراسة الاحتجاج في قوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ

---

(١) الكهف ٢٥ .

(٢) لقمان ١٦ .

(٣) النساء ٤٠ .

(٤) يس ٢٢ .

نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[١] .

ومن ذلك أيضاً أنني أعرضت عن الاحتجاج لإهمال (لا) النافية للجنس إذا تكررت كما في قوله تعالى : ﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾[٢] ص ٦٨٣ بدراسة الاحتجاج في قوله تعالى : ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾[٣] .

والهدف من ذلك المنع من التكرار ، ولأن بعض هذه المسائل وقعت في يدي قبل الأخرى فأعرضت عن تكرارها لعدم الفائدة ، هذا في المسائل النحوية وكذلك كان الأمر في المسائل الصرفية . فعلى هذا تكون دراستي قد انصبت على أشهر احتجاجات أبي زرعة النحوية والصرفية وأعرضت عن القضايا المسلمة أو التي ليس له فيها رأي واضح .

وأحب أن ألفت نظر القارئ الكريم إلى أنني سأورد في بحثي هذا كثيراً من الترجيح غير أنني لا أعني به الترجيح بين القراءات وتفضيل قراءة على أخرى ، فهذا باطل لا يجوز ، وإنما أعني به الترجيح بين الأساليب والتراكيب، وهذا هو مراد المتقدمين حين كان يرد في عباراتهم ما يوهم تفضيل قراءة على أخرى كقولهم « والرفع أكثر ، وكان جيداً - والنصب عربي جيد - وهي قليلة .... » إلخ ، فإنهم إنما يعنون بذلك الترجيح والمفاضلة بين الأساليب[٤] .

---

(١) هود ١١١ .

(٢) الطور ٢٣ .

(٣) البقرة ٢٥٤ .

(٤) عصور الاحتجاج في النحو العربي ص ١٣٤ .

" نشأة هذا الفن وتطوره "

في بداية هذا المبحث أود إعطاء تعريف موجز حول الاحتجاج ، وماذا نعني بالاحتجاج للقراءات ؟ ومتى كانت بداية نشأة هذا العلم ؟ وما هي دوافع التأليف فيه ؟ فأقول :

الاحتجاج مأخوذ من الحجة .

وقد عرف الجرجاني الحجة فقال : « الحجة هي ما دل على صحة الدعوى ، وقيل الحجة والدليل واحد »(١) . ويعرف الدكتور إبرا هيم رفيده الاحتجاج فيقول: « هو توجيه القراءة، وتعليلها بإعرابها، وبيان سندها من اللغة ، وما قد يترتب على ذلك من اختلاف المعنى ، والتوفيق بين القراءات والترجيح بينها، والموافقة بشروط القراءة الصحيحة أو مخالفتها ، لتوثيق النص القرآني وإحاطته بسياج علمي لغوي إلى جانب سياج الرواية والسند »(٢) .

وقال سعيد الأفغاني: «الاحتجاج هو إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة »(٣) .

قلت : والحجة في هذا بمنزلة البينة التي يؤيد بها المدعي كلامه فهي تذكر لإقامة البرهان على صحة ما ذكره المدعي ، هذا من حيث التعريف .

وأما عن نشأته ، فقد نشأ في علوم القرآن ، وكان باعثه الأول اختلاف القراءات مع أنها تصدر عن قراء كانوا يقرأون القرآن بين ظهراني النبي ﷺ

---

(١) التعريفات ص ٧٢ .

(٢) النحو وكتب التفسير ج١ ص ٤٩٣ .

(٣) في أصول النحو ص ٦ .

وهم أهل العربية الفصحى الذين لم تجد العجمة إليهم سبيلاً، ونتيجة لذلك الاختلاف شجر بين هؤلاء القراء وبين النحاة والمفسرين خلاف كبير من حيث القبول والرد للاحتجاج لبعض القراءات[1] . فقد رد كثير من النحاة بعض القراءات ، وحجتهم مخالفتها للقواعد النحوية المقررة عندهم . وأكثروا من الاعتماد على الشواهد الشعرية حتى كثر حشو كتب النحو بها مما يدل على أنهم كانوا يستشهدون بها أكثر من القرآن والحديث الشريف[2].

وترجع بداية الاحتجاج بالقراءات إلى عصر الصحابة رضي الله عنهم ، ولعل ابن عباس أول من احتج لقراءة بأخرى حين احتج لقراءة ﴿ **وانظر إلى العظام كيف ننشرها** ﴾[3] (بالراء) بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾[4] فهو يحتج لقراءة بأخرى[5] .

– الدوافع والأهداف :

وأما أهداف هذا العلم فيمكن تلخيصها في ما يلي :

أولاً : بيان الأركان الثلاثة للقراءة الصحيحة وهي :

١ – صحة السند . ٢ – موافقة العربية ولو بوجه . ٣ – موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .

---

(١) الاحتجاج للقراءة في كتاب حجة القراء السبعة للدكتور : عبد الحميد العمري ص ٤ .

(٢) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ورواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث ص ١٠٣ .

(٣) سورة البقرة ٢٥٩ .

(٤) سورة عبس ٢٢ .

(٥) الاحتجاج للقراءات في كتاب حجة الفارسي ص ٤ .

ثانياً : الدفاع عن القراءات والرد على أهل الشبه الذين يرون أن بعض القراءات لا يجوز الاحتجاج بها لمخالفتها لما تقرر عندهم من قواعد النحو العربي[١] .

ويعد القرآن الكريم بقراءاته المختلفة أوثق مصادر الاحتجاج وهو كلام الله الذي نزله على نبيه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والصحابة رضي الله عنهم تلقوه مشافهة من الصادق الأمين ، وهم الصفوة الذين لم يتطرق إليهم اللحن و لم تفسد ألسنتهم بمخالطة العجم أبداً . فهو سيد الحجج ، وأقواها ولا يصح رد أيٍّ من قراءاته سواءً كانت متواترة أم آحاداً أم شاذة[٢] وقد قرر السيوطي ذلك فقال[٣] : « أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءً كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً » . وفي كلام السيوطي لطيفة جميلة حين قال : جاز الاحتجاج به في العربية ؛ لأن الخلاف في الاحتجاج بالقراءات غير المتواترة إنما يكون في الفقه ، وأما في اللغة فإن المتكلم في تلك الفترة في زمن الاحتجاج سواءً كان ما تكلم به من الوحي أو من كلامه هو ، وإنما أورده بالمعنى ، وعلى هذا فكلامه حجة لإثبات اللغة ، ولذلك قال السفاقسي[٤] : « ولو سلم أن النحاة اتفقوا على أمر ثم جاءت القراءة بخلافه لم يمنعنا ذلك من اتباع القراءة لأن العربية تتبع القراءة وليست القراءة تتبع العربية » .

وبما أن الحديث عن الاحتجاج ، ولأنه لم يكن علماً مكتملاً منذ البداية

---

(١) الموضح في وجوه القراءات وعللها ج١ ص ١٩ - ٢٠ .

(٢) الاستشهاد والاحتجاج باللغة . رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث ص ١٠١ .

(٣) انظر رأي السيوطي في الإصباح شرح الاقتراح ص ٦٧ .

(٤) غيث النفع في القراءات السبع ص ٥٤ ، وانظر كذلك دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج١ ص ٢٧ .

وإنما مر بعدة مراحل في تطوره ، ولهذا فقد لخص الدكتور عبد الفتاح شلبي هذه المراحل وتطورها على النحو التالي :

« أولاً : الاحتجاجات الفردية لبعض القراءات القرآنية ومن أهمها ما مر بنا من احتجاج ابن عباس لقراءة (وانظر إلى العظام كيف ننشرها)[١] بالراء ، حين قرأها كذلك واحتج لها بقراءة : ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾[٢] .

ومن ذلك أيضاً ما روي عن عاصم الجحدري (أنه كان يقرأ ملك يوم الدين) بغير ألف واحتج على من يقرأها بألف بأنه يلزمه أن يقرأ في سورة الناس أيضاً ﴿ قل أعوذ برب الناس مالك الناس ﴾[٣] بالألف أيضاً ، فهذه نواة الاحتجاج للقراءات غير أنها فردية و لم تدخل مرحلة التكوين والتأليف .

ثانياً : اهتمام بعض العلماء بالأسانيد والبحث عن وجوه القراءات وأسانيدها وهذا يعتبر ضرباً من ضروب الاحتجاج ، ومن أهم صور ذلك الاهتمام ما قام به هارون بن موسى المعروف بالأعور الذي ذكر أبو حاتم السجستاني أنه أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبع الشاذ منها.

والبحث عن الإسناد ضرب من ضروب الاحتجاج .

ومن ذلك أيضاً عمل يعقوب بن إسحاق الحضرمي الذي قال عنه أبو حاتم أيضاً : « كان أعلم من أدركنا ورأينا بالحروف والاختلاف في القرآن وتعليله ومذاهبه ومذاهب النحو في القرآن وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء » .

---

(١) البقرة ٢٥٩ .

(٢) عبس ٢٢ .

(٣) الناس ٢ .

ثالثاً : احتجاج المشارقة والمغاربة لسبعة ابن مجاهد ويعد تأليف ابن مجاهد لكتاب السبعة وكتاب الشواذ مما هيأ الأسباب لقيام هذا العلم حتى استوى على سوقه »[١] .

هذا وقد تبع ابن مجاهد في التأليف في هذا الفن أبو علي الفارسي ، والذي يعد كتابه أقوى كتب الاحتجاج ، ثم جاء ابن خالويه وألف كتاب الحجة في القراءات السبع أيضاً ، ثم جاء أبو زرعة فألف كتاب حجة القراءات الذي نقوم بدراسته ، وربما أن مكياً القيسي قد عاصره أو تقدم عليه قليلاً أو تأخر عنه قليلاً ، والخلاف في هذا بناءً على عدم وجود معلومات دقيقة عن حياة الشيخ أبي زرعة ، لكن الأظهر أنه عاش في تلك الفترة الحافلة بأمثال أولئك الأفذاذ من علماء الاحتجاج . وأياً كان الأمر ، فإن الفارسي أستاذٌ لمن جاء بعده ، وقد تأثر به كل من ألف في الاحتجاج ممن جاء بعده[٢] ويدخل في هذا العموم تأثر أبي زرعة بالفارسي وإن كان لا يوجد لدينا ما يؤيد هذا القول إلا أن تشابه النصوص ، وبراعة الفارسي في هذا الفن ، وتأثيره فيمن جاء بعده سوغت لي القول بذلك .

والله أعلم ....

---

(١) مجلة البحث العلمي العدد الرابع ١٤٠١ هـ بحث بعنوان الاحتجاج للقراءات بواعثه وتطوره ص ٧٩ ، وانظر طبقات القراء ج١ ص ٣٤٨ ، ٣٨٩ .

(٢) الموضح في وجوه القراءات ج١ ص ٥٩ .

ترجمة المؤلف

إن شخصية أبي زرعة يكتنفها الغموض التام ، وعلى الرغم من شهرة هذا الكتاب بين كتب الاحتجاج إلا أن صاحبه ظل مغموراً ، وظلت الإشارة إليه خافتة . ومنذ بدأتُ في الكتابة في أول مباحث هذا الكتاب وأنا أبحث عن هذا العلم مسترشداً بما ذكره محقق الكتاب عن هذه الشخصية رغم شح معلوماته فهو لم يظفر بشيء يذكر عنه رغم كثرة ما بحث - على حد قوله- وعلى حين ذكر أنه من فقهاء المالكية ، ومن رجال القرن الرابع ، وكان قاضياً من قضاة ذلك المذهب اتجهت إلى كتب المالكية باحثاً مرة ومتصلاً بمشايخ وعلماء هذا المذهب أخرى إلا أن تلك المحاولات لم توصلني إلى بر الأمان ، و لم أجد له ترجمة على كثرة ما بذلت من جهد من أجل أن أجد شيئاً عن حياته ولو يسيراً . إلا أن كتب التراجم ظلت صامتة عن هذا العَلَم[1] الذي خلف وراءه كتاباً شهيراً في فن الاحتجاج . وإذا كان اسمه ونسبه يعدان ركيزة أساسية يتكئ عليها الباحث لمعرفة سيرة هذا العالم ومشايخه وطلابه ... فإن تحديد الفترة الزمنية التي عاش فيها أهم من هذا كله . وذلك لأنه من خلال معرفة عصره نستطيع أن نحدد قرناءه ثم السابقين له واللاحقين ، ومعرفة مدى تشابه مسائل الاحتجاج عندهم ، وأيهم تأثر بالآخر ، كل هذا لابد له من معرفة الفترة الزمنية للمؤلف ، وأما الفترة التي ذكرها الأستاذ الأفغاني حيث ذكر أنه من رجال القرن الرابع ، ومرة قال

---

(١) رجعت إلى كتب التراجم التالية (١ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك . ٢ - طبقات المالكية . ٣ - سير أعلام النبلاء . ٤ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية . ٥ - غاية النهاية في طبقات القراء . ٦ - بغية الوعاة . ٧ - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة) . و لم أجد له ترجمة في كل هذه المراجع .

الخامس . فإن مما يلقى ظلا من الشك عليها ، أن محققي كتب الاحتجاج الذين عاشوا في تلك الفترة لم يذكروه مع معاصري من ألف في هذا الفن ، مع أنه بالاعتماد على هذا التاريخ يكون القول ممكناً أنه عاصر علماء فن الاحتجاج ؛ (أبا علي الفارسي ، ومكياً ابن أبي طالب القيسي ، وابن خالويه) ، ولو كان الأمر كذلك لما أغفله المحققون - فيما يظهر - فكأن الأمر على خلاف ما ذكر . هذا ، وقد عانيت كثيراً من عدم وجود حقائق يستند إليها في معرفة هذه الشخصية ، وقد سبقني في ذكر هذه المعاناة محقق الكتاب الأستاذ (سعيد الأفغاني) رحمه الله . وأما الإشارات التي ذكرها وأنها يمكن أن تسلمنا إلى معلومات أولية حول شخصية هذا العالم فإن الأدلة فيها لا تسلم من مقال ، ومنها قوله :

إنه استفاد من ترجمة لأحمد ابن فارس في الديباج المذهب لابن فرحون المالكي أنه من قضاة المالكية فقد ورد في هذه الترجمة قوله: روى عنه أبو ذر، والقاضي أبو زرعة ، فقيه مالكي . وكذلك استناده إلى ما ذكره الأستاذ محب الدين الخطيب حين نشر كتاب الصاحبي لأحمد بن فارس عن نسخة بخط العلامة اللغوي الجليل الشيخ محمد بن محمود الشنقيطي وحيث وجد على ظهر هذه النسخة بخط ابن فارس نفسه : (قرأ علي أبو محمد نوح بن أحمد الأديب - أعزه الله - هذا الكتاب من أوله إلى أخره ، وصححه وسمعه بقراءاته أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بالغضبان ، وأبو زرعة عبد الرحمن ابن زنجلة القارئ .

قلتُ وعندي : أن الاعتماد على هذه الإشارات فيه نظر ؛ فأما ما ذكره ابن فرحون عند ترجمته لابن فارس من قوله والقاضي أبو زرعة فقيه مالكي ، فإني قد وقفت على كثير من الأعلام بهذا الاسم ولا استبعد أن يكون

أبو زرعة المعني غير صاحبنا . وربما أن ذكر ابن زنجلة أكثر دقة من ذكر أبي زرعة ، لكن التسليم بفترة زمنية معينة والاعتماد عليها ينبنى عليه أمور أخر منها تأثره بمعاصريه ، أو تأثيره فيمن تبعه ، وهذا لا يمكن القول به إلا إذا توافرت الأدلة الكافية على تحديد زمن حياة هذا المؤلف فأما الإشارات العابرة فالأظهر أنه يستأنس بها ولا يعول عليها كثيراً خصوصاً بعد أن خالجها الشك كما ذكرت .

ولست بهذا منتقداً الأستاذ الأفغاني فيما ذكر من الأدلة غير أنه بدا لي عدم كفايتها وتطرق الاحتمال إلى تشابه الأسماء فيها . ثم إن الشك يخالج هذه النسبة من زاوية أخرى ، وهي : أن ما وجد في كتاب الديباج من نسبته للمالكية عندي فيه نظر أيضاً ، وذلك لأني وقفت على تلك الترجمة وظهر لي - والله أعلم - أن المراد بعبارة فقيه مالكي (ابنُ فارس) وليس أبا زرعة وذلك لأن المتأمل في عبارة ابن فرحون يتبادر إلى ذهنه هذا ، ولعلي أورد لك نصه في الديباج، وأترك الحكم لك حيث قال عن ابن فارس: « كان إماماً في رجال خراسان غلب عليه علمُ النحو ، ولسانُ العرب ، فشهر به روى عنه أبو ذر والقاضي أبو زرعة ، فقيه مالكي »[1] انتهى النص .. فكأن المراد بعبارة فقيه مالكي هو ابن فارس نفسه - والله أعلم - ثم إن الاعتماد على مصدر وحيد كهذا لا يسوغ الجزم بالحكم عليه أنه من قضاة المالكية ، وقد عنيت عناية خاصة بكتب تراجم رجال المذهب المالكي فلم أعثر على شيء يؤيد هذا ، على كثرة ما بحثت ، ولو كان من قضاة المالكية لم يغفله من اهتم بتراجم رجال هذا المذهب . ولعلي أورد ما ذكره محقق الكتاب من معاناة عدم وجود ترجمة واضحة لحياة هذا العالم حين قال : « لقد كان صمت

---

(١) الديباج المذهب ص ٢٩ .

المصادر في كتب الرجال ، والطبقات مطبقاً لم أجد على كثرة ما بحثت ترجمة أو شبه ترجمة للمؤلف ، ولقد كتبت إلى من كثرت ممارستهم في البحث عن الرجال في مصر ، والعراق ، والمغرب ، والشام ، فأعياهم أن يجدوا له ترجمة . وليس يعني القارئ حساب الوقت الذي أنفذته منذ ظفرت بنسخة الكتاب سنة ١٩٥٦ م ولا أوقات الأفاضل الذين كتبت إليهم ، ويعنيه أن يوقن أن كتب الطبقات في تراثنا على وفرتها وتراكمها وتنوعها في الافتنان والتأليف فيها افتناناً لم تبلغه أمة حتى اليوم سعة وعمقاً ، أغفلت أضعاف ما ذكرت من علمائنا الأكفاء الجديرين بالتنويه في حضارتنا العلمية الواسعة المتباعدة الأطراف »[١]. وإنني أتفق مع الأستاذ الأفغاني (رحمه الله)، أن هناك من العظماء الأجلاء المغمورين من لم تذكره كتب التراجم وإلا لكان لابن زنجلة قصبَ السبق في ذلك وكان في مقدمة المذكورين .

وفي محاولة يائسة وجدت ترجمة يسيرة ذكرها خير الدين الزركلي في كتابه : وهي ترجمة موجزة مختصرة جداً غير أننا نذكرها ، لأنها تمثل لنا شيئاً كبيراً في ظل عدم توافر غيرها مع أنها كما قلت شديدة الاختصار فقال خير الدين في ترجمته : « ابن زنجلة ... حوالي ٤٠٣ هـ = حوالي ١٠١٢م » : عبد الرحمن بن محمد ، أبو زرعة ابن زنجلة : عالم بالقراءات كان قاضياً مالكياً . قرأ على أحمد ابن فارس كتاب (الصاحبي) سنة ٣٨٢ في المحمدية (بالرَّي) وصنف كتباً منها حجة القراءات - حققه الأستاذ سعيد الأفغاني ، وشرف القراء في الوقف والابتداء - خ - جزآن في خزانة عاكف العاني ببغداد)[٢] . وفي هذه المعلومات التي قدمها لنا خير الدين شيء من التناقض

---

(١) مقدمة المحقق ص ٢٥ .

(٢) الأعلام ج ٣ ص ٣٢٥ .

والاختلاف مع ما ذكره الأفغاني في مقدمة الكتاب (فعند الأفغاني أن أبا زرعة من رجال القرن الرابع وعند خير الدين من رجال القرن الخامس وعند الأفغاني أن أبا زرعة حضر قراءة كتاب (الصاحبي) وليس هو الذي قرأه ، وإنما الذي قرأه هو أبو محمد نوح بن أحمد الأديب وصححه وسمعه بقراءته أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة القارئ . ومن صور التناقض بين الأفغاني وخير الدين أن الأفغاني تفرد بذكر مؤلف آخر له لم يذكره الزركلي وهو (تفسير القرآن) وقد أشار إليه أبو زرعة في ثنايا كتابه الحجة حيث يردد بين الحين والآخر قوله : « وقد ذكرته في تفسير القرآن »[1] ... إلخ . والإشارات إلى هذا الكتاب كثيرة في كتابه الحجة كقوله عند حديثه عن الآية (٦) من المائدة : والأخبار كثيرة في هذا المعنى وقد ذكرناها في تفسير القرآن ، ومن ذلك أيضاً ما ذكره عند الحديث عن معنى قوله تعالى : ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ ٱلسَّمَآءِ﴾[2] قال : « أي لا يستجاب لهم دعاؤهم فتفتح لهم أبواب السماء وقد ذكرت في تفسير القرآن »[3] .

فدل ذلك على أن له كتاباً آخر اسمه (تفسير القرآن) لم يشر إليه صاحب الأعلام .

ومن صور الشك أيضاً في زمن حياته عدم معرفة المحقق ترتيب كتبه حسب الأسبقية في التأليف . وما أورده الأفغاني في قوله : « إن كتاب حجة القراءات هو الأسبق تأليفاً لا يسلم من اعتراض فقد ثبت لدي أنه يشير إلى

---

(١) حجة القراءات ص ٢٢٢ .

(٢) الأعراف ٤٠ .

(٣) حجة القراءات لأبي زرعة ص ٢٨٢ .

كتاب تفسير القرآن في الحجة فكيف يكون الحجـة هـو الأسـبق تأليفـاً لكـن نعتذر له بأنه ربما قصد أسبق تأليفاً من شرف القراء ويمكن أن يقال إن تأليف الكتابين كان في زمن واحد كما كان يفعل بعض العلماء حين يؤلف كتابين في فترة واحدة ثم يشير إلى كل واحد منهما في الآخر فـلا يبعـد أن الكتـابين كانا متزامنين في التأليف وعلى هذا يصح أن يشير إلى كل منهما في الآخـر . ولو اتضحت هذه الحقيقة للأستاذ الأفغاني لما ضن بها علينـا ، ولكـن الـذي يظهر أن الغموض العام أسدل ستاراً عـازلاً علـى حياتـه شمـل هـذا الغمـوض النشأة وزمن الحياة والمؤلفات وخلافها . والذي يهمنا هو ما في الكتاب من مادة علمية ، فأما سيرة المؤلف فقد بذلت ما في وسعي لمعرفتها لكني لم أظفر بشيء أكثر مما ذكرت فهذا مبلغ طاقتي وثمرة جهدي وكـل الـذي بينتـه عـن حياته هو أنه بعد عصر الزجاج أو معـاصر لـه ، ودليلـي في ذلـك كثرة مـا أورده من نقولات عنه في الكتاب وصرح باسمه في مواضع مختلفة منـه ، فـدل ذلك على تأخره عنه أوعلى الأقل معاصرته له ، والزجاج كانت وفاته حوالي سنة ٣١١ هـ فهذا من الأدلة الواضحة الجلية عن حياته وبقية الأمور يستأنس بها ولا يعتمد عليها كثيراً في تحديد زمن حياته .

منزلة الكتاب ومنهج المؤلف فيه

يعد كتاب حجة القراءات من أقدم كتب الاحتجاج ، وهو من الركائز الأساسية التي يقوم عليها هذا العلم ، وذلك بناء على التسلسل التاريخي لتأليف كتب الاحتجاج عند المتقدمين ، ومع عظمته وجودته إلا أن كتب المتقدمين خلت من الإشارة إليه ، ولعل ذلك سببه عدم الاطلاع عليه ، إلى أن هيأ الله عز وجل له الأستاذ سعيد الأفغاني ، فأخرجه إلى حيز الوجود فاطلع عليه الباحثون المتأخرون ؛ ولهذا نجد الدارسين المحدثين يشيرون إليه كثيراً في أبحاثهم مما يدل على أن شهرة الكتاب بدأت بعد تحقيقه ، وأن عدم اطلاع الدارسين والباحثين عليه قبل طبعه وتحقيقه كان سببا في نسيانه من ذاكرة الدراسة ، ومما يدل على مكانة هذا الكتاب قدم العهد بتأليفه ، فعلى حد ما وصل إلينا من معلومات أن مؤلفنا توفي حوالي ٤٠٣هـ مما يدل على أنه ربما أدرك أبا علي الفارسي وابن خالويه ومكياً بن أبي طالب . وهؤلاء نجوم علم الاحتجاج الساطعة ، غير أن حجة القراءات الذي بين أيدينا يتميز عن غيره من كتب الاحتجاج بتركيزه الشديد ، وأنه موجز مختصر ، وتميز كذلك بحشد الحجج فهو يمزج بين أنواع مختلفة من الحجج من أجل إثبات قراءة معينة ، فتجده أحياناً يحتج بالقياس ، وأخرى بالسماع من أجل إثبات قراءة معينة وربما أضاف الاحتجاج برسم المصحف كما جرت عادة المفسرين في الاحتجاج به ، وهذا مما يقوي حجج هذا الكتاب ، وهو بهذا يخالف الأستاذ أبا علي الفارسي الذي يعد شيخ من ألف في هذا الفن .

وصور الاحتجاج في الكتاب لا تخرج عما هو مألوف من الأدلة النحوية وهي على النحو التالي :

أولاً: الاحتجاج بالسماع ويشمل :

أ - الاحتجاج لقراءة بقراءة أخرى .

ب- الاحتجاج بالحديث الشريف لإثبات قراءة معينة .

ج- الاحتجاج بكلام العرب شعراً ونثراً .

وإليك أمثلة لذلك : فمن الاحتجاج لقراءة بقراءة أخرى ما نجده عند الحديث عن قوله تعالى :

١ - ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ... ﴾[١]

فقد قرأ الجمهور غير حفص وحمزة برفع « البر » على أنه اسم ليس وقد احتج لهذه القراءة بقراءة أُبي بن كعب رضي الله عنه حين قرأ (ليس البِرُّ بأن تولوا وجوهكم) فجعل البر اسم ليس والمصدر المؤول خبرها ، ثم قال مبيناً وجه الاحتجاج بهذه القراءة: « ألا ترى كيف أدخل الباء على الخبر والباء لا تدخل في اسم ليس وإنما تدخل في خبرها »[٢].

٢ - احتج كذلك لقراءة يعقوب حين قرأ (فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون) « بالتاء » بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكر أبي بن كعب رضي الله عنه حين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقرأ عليك . قال قلت : وقد سماني ربك . قال نعم . قال فقرأ علي - يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم - « قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون »[٣] بالتاء .

---

(١) البقرة ١٧٧

(٢) حجة القراءات ص ١٢٣ .

(٣) حجة القراءات ص ٣٣٣ ، طبقات ابن سعد ج٢ ص ٢٦٠ .

٣ – احتج لقراءة الإضافة في قوله تعالى : ﴿ **كفارةُ طعامِ** ﴾[١] بأن إضافة الشيء إلى نفسه قد وردت في نحو قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ** ﴾[٢] وكذلك قوله تعالى : ﴿ **وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ** ﴾[٣] والحق هو اليقين ، والدار هي الآخرة .

٤ – احتج لقراءة الكسائي حين قرأ ﴿ **إنه ليس من أهلك إنه عَمِلَ غيرَ صالح ...** ﴾[٤] بأن إقامة صفة المفعول المطلق مقامه إذا حذف كثير في القرآن ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا** ﴾[٥] وقد ورد في موطن آخر من نفس السورة ﴿ **إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا** ﴾[٦] فكذلك إنه عمل غير صالح معناه إنه عمل عملاً غير صالح .

ب – **الاحتجاج بالحديث الشريف** : ونجد أن الشيخ أبا زرعة رحمه الله يكثر من الاحتجاج بالحديث لإثبات القراءة . ومن أمثلة الاحتجاج بالحديث الشريف عنده ما نجده في قوله تعالى : ﴿ **فبذلك فلتفرحوا** ﴾[٧] حيث احتج لهذه القراءة بحديث أُبي السابق[٨] ، ثم أعقب ذلك أيضاً بالاحتجاج

---

(١) المائدة ٩٥ .

(٢) الواقعة ٩٥ .

(٣) يوسف ١٩ .

(٤) هود ٤٦ .

(٥) الفرقان ٧١ .

(٦) الفرقان ٧٠ .

(٧) سبق تخريجها .

(٨) انظر الحديث ص ١٨ .

بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لتأخذوا مصافكم »[١] قال: والمعنى خذوا مصافكم .

٢- ومن ذلك أيضا أنه احتج لقراءة حمزة والكسائي : ﴿ **إنه عَمِلَ غير صالح** ﴾[٢] بنصب غير بالفعل عمل بحديث أم سلمه رضي الله عنها حيث قالت : « قلت يا رسول الله كيف أقرأ عمل غير صالح » أو « عمل غير صالح » فقال عَمِلَ غير صالح »[٣] .

٣ - احتج لقراءة نصب الأرجل في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ﴾[٤] بحديث النبي صلى الله عليه وسلم « ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار »[٥] .

٤ - ومن ذلك أيضا ما ذكره من الاحتجاج لقراءة النصب في سورة النساء ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾[٦] فقد ذكر ما في الآية من قراءات ثم بين حجة من لا يرى جواز عطف الأرحام على الضمير المجرور من غير إعادة

---

(١) حجة القراءات ص ٣٣٣ ، سنن الترمذي برقم ٣٢٣٥ بلفظ على مصافكم . ولم أجد اللفظ الذي ذكره أبو زرعة وعلى هذا فلا شاهد في رواية الترمذي .

(٢) هود ٤٦ .

(٣) حجة القراءات ص ٣٤١ ، الدر المنثور ج٣ ص ٦٠٦ ، ٦٠٧ .

(٤) المائدة ٦ .

(٥) حجة القراءات ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ، صحيح مسلم برقم ٢٤١ ، مصنف ابن أبي شيبة برقم ٢٧٠ .

(٦) النساء ١ .

الجار بحديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا تحلفوا بآبائكم »[١] فكيف يكون تساءلون به وبالرحم ، ينهي عن شيء ويأتي به .

جـ - الاحتجاج بالسماع :

ومن ذلك أنه احتج بكلام العرب لإثبات قراءة ابن كثير في قوله تعالى ﴿ **إنه من يتقي ويصبر** ﴾[٢] بإثبات الياء بأن من العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح فيقول زيدٌ لم يقضي ، ومن ذلك في أشعارهم :

« **ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بنى زياد** »

ومن احتجاجه بالسماع أيضاً أنه احتج ، لإعمال إن المخففة ، بما سمعه سيبويه من قول العرب : « إن عمراً لمنطلق »[٣] .

ثانياً : الاحتجاج بالقياس .

ولأن القياس يعتد أصلاً من أصول الاحتجاج ، فقد وجدت عدداً من المسائل احتج لها بالقياس ومن ذلك .ما ذكره عند احتجاجه لقوله تعالى :

١- ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[٤] من قول سيبويه : « إن الرفعَ أقيسُ من النصب ، وذلك قياسا للنفي على الاستفهام فكما أن الاستفهام لا يغير

---

(١) حجة القراءات ص ١١٨ ، صحيح مسلم برقم ١٦٤٦ بلفظ « إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم » والمعنى في الروايتين متقارب .

(٢) يوسف ٩٠ .

(٣) الكتاب ج٢ ص ١٤٠ .

(٤) المجادلة ٢ .

الكلام عما كان عليه في الواجب فكذلك النفي »[١] . ٢- احتج بالقياس أيضاً في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[٢] قال بعد أن ذكر ما في هذه الآية من قراءات بتخفيف (إن) وتشديدها قال محتجاً لقراءة النصب بأن المخففة تعمل مع التخفيف مثلها في ذلك مثل المشددة :

قياساً لها على الفعل فكما أن من الأفعال ما يعمل إذا حذف منه فكذلك إن تعمل إذا حذف منها التشديد . ومن الحذف في الأفعال مع بقاء العمل قولهم في (لم يكن) لم يك »[٣] .

ثالثاً : الاحتجاج برسم المصحف :

وهذا يحتج به المفسرون غالباً ، ومن ذلك ما نجده عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[٤] في قراءة من شدد إن ورفع (هذان) قال : « وحجتهم أنها مكتوبة هكذا في الإمام »[٥] يعني في مصحف عثمان بن عفان - رضي الله عنه وأرضاه .

٢- احتج أيضاً ، برسم المصحف لإثبات قراءة الجمهور غير أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾[٦] حيث قال محتجاً لتلك القراءة ، إنها مكتوبة في المصاحف بغير ألف .

ثم قال : حكى أبو عبيد عن الكسائي أنها في مصحف عَبْدُ الله كذلك .

---

(١) الكتاب ج١ ص ٥٧ .

(٢) هود ١١١ .

(٣) حجة أبي زرعة ص ٣٥١ .

(٤) طه ٦٣ .

(٥) حجة أبي زرعة ص ٤٥٤ .

(٦) يوسف ٣١ .

ومن خلال تتبعي لهذه الحجج وجدت أن الكتاب يتميز بأمور يختلف بها عن بقية كتب الاحتجاج فمنها :

١- أنه موجز مختصر لا يطيل في ذكر الحجج .

٢- أنه يدافع عن القراءات ويرد على من أنكرها ، وكأنه ينطلق من منظور شرعي في ذلك الدفاع .

٣- يحشد الحجج والبراهين لإثبات القراءة الواحدة فيذكر أكثر من دليل نحوي من أجل إثبات القراءة مع الإيجاز فيها .

٤ – المؤلف ينهج نهج المفسرين في الاحتجاج برسم المصحف ، وهو عنده حجة يجب ألا تخالف .

٥ – مؤلف الكتاب معتدل في أقواله يرجح ما يراه راجحاً من الآراء ويميل لآراء الكوفيين أحياناً .

٦ – يتفرد ببعض المصطلحات كتسميته الفاعل (اسماً) حين يقول اسم كان وهي في مذهب التمام ص ٢١٦ فدل هذا على أنه يقصد فاعل كان مادام أنها تامة .

٧ – يتفرد أيضاً ببعض الآراء كما في ص ١٣١ عند قوله في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار : إن المنكر هو عطف الظاهر على الضمير المجرور الذي لم يجر له ذكر فأما إن جرى له ذكر فليس بمنكرٍ .

هذا ويعد كتاب حجة القراءات من أقدم كتب الاحتجاج وهو إن لم يكن مؤلفه عاش في زمن مشاهير علماء الاحتجاج ، فهو ليس عنهم ببعيد وربما أنه عاصرهم أو تتلمذ على مؤلفاتهم . وتأثره واضح بالفارسي

وكذلك الزجاج في معانيه غير أنه لم يشر إلى الفارسي في الكتاب أبداً وأما الزجاج فقد صرح بالنقل عنه أكثر من مرة وفي أكثر من موضع . ومع أن الكتاب على هذا القدر من المنزلة بين كتب الاحتجاج إلا أنني لم أجد له أية إشادة عند المتقدمين .

ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن الكتاب ظل مخطوطاً لفترة طويلة و لم يظهر للوجود محققاً مطبوعاً إلا بعد أن هيأ الله عز وجل ، له الأستاذ سعيد الأفغاني فحققه ، فلعل ذلك هو السبب في إغفاله من الذكر . أو أن شهرة حجة الفارسي طغت عليه ، فعندما يقال الحجة ينصرف الذهن إلى ما هو مشهور أكثر من غيره ؛ فلذلك استغنوا بحجة الفارسي عن حجة أبي زرعة . ولا يبعد أن تكون قلة التأليف عامل من عوامل عدم شهرة الكتاب والمؤلِّف . فإن أبا زرعة ليس له من الكتب المطبوعة سوى هذا الكتاب ، وله كتابان آخران أحدهما في التفسير والآخر في القراءات – (تفسير القرآن ، وشرف القراء في الوقف والابتداء) فإذا تضامنت هذه العلل مع بعضها فلربما كانت في مجملها سبباً لعدم شهرة الكتاب والمؤلف ، مع أنها قد لا تسلم من مقال .

وقفات مع الكتاب المحقق

كان الفضل في إخراج الكتاب مطبوعاً – بعد فضل الله سبحانه وتعالى – للأستاذ المبارك سعيد الأفغاني ، ويستحق على هذا العمل الجليل منا الشكر والتقدير ، ونسأل الله أن يكتب له الأجر والثواب إذ قام على إخراجه بعد أن مكث زمناً طويلاً مخطوطاً . ولكن الذي يظهر أن ما ذكره في المقدمة من انشغاله عنه ، وكثرةِ أسفاره حيث أخذه منذ عام ١٣٧٦هـ من تونس ومع ذلك لم يخرج للوجود في صورته النهائية إلا في عام ١٣٩٣هـ من جامعة بنغازي الليبية ، وطول هذه الفترة يدل على انشغال الأفغاني عن مهمة تحقيق هذا الكتاب حوالي سبعة عشر عاماً فلما أحيل للتقاعد تفرغ لإنهائه .

إلا أن ذلك الإنجاز كان فيما يبدو على وجه السرعة خصوصاً في مراحله الأخيرة وفيه شوائب من الخلل ، ولذلك خلا العمل من الدقة في بعض المواضع ولعلي أذكر بعض ملحوظاتي على هذا العمل المتمثلة فيما يلي :

أولاً : عدم ضبط الكتاب بالشكل ، فنصوص الكتاب من أولها إلى آخرها غير مضبوطة إلا ما ندر منها .

ثانياً : عدم عزو الآيات القرآنية وتخريج الأحاديث النبوية فإن أغلب الآيات غير معزوة والأحاديث الواردة في الكتاب غير مخرجة . والحال نفسه بالنسبة للأبيات الشعرية .

ثالثاً : وجود تحريف في بعض العبارات لا يستقيم المعنى معه نحو ما نجده عند حديثه عن الاحتجاج لقوله تعالى : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[1] فبعد أن ذكر

(١) الواقعة ٢٣ .

قراءتي الكسر والضم (قال عن قراءة الكسر إنها معطوفة على قوله تعالى : ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝ فِى جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾[١] والتقدير أولئك المقربون في جنات النعيم وفي حور عين) ثم قال مفسراً ذلك أي في مقارنة حور عين أو مباشرة حور عين . ويظهر أن الصواب في مقاربة حور عين لأن معنى المقاربة هنا أليق بالمقام ويدل على ذلك قوله في السياق نفسه أو مباشرة حور عين . والمباشرة قريبة في المعنى من المقاربة فكانت أصوب . ومما وقع في الكتاب من سقطات قوله في الهامش من ص١١٩ ﴿ **ما تذر من شيء إلا جعلته كالرميم** ﴾ والصواب : ﴿ مَا تَذَرُ مِن شَىْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَٱلرَّمِيمِ ﴾[٢] .

ومن ذلك أيضاً تخريجه بعض الآيات في غير أماكنها الصحيحة كقوله عن آية ﴿ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ أنها في يوسف رقم ١١٠ والصحيح ١٠٩ .

ومن ذلك أيضاً قوله عن آية النمل ﴿ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا ﴾ قال هي في النمل رقم ٦١ والصواب هي الآية ١١ في السورة نفسها .

ومن ذلك أيضا تكراره لبعض الكلمات كقوله في ص٢٨ وقد نقل لي الدكتور محفوظ في كتابه المخطوط (فهرس الخزانة الطاووسية) فقد كرر كلمة نقل ، من غير داع لذلك التكرار . كما أنه علل إغفال أبي زرعة للاحتجاج لبعض قصار السور لعدم وجود خلاف في قراءتها بين القراء السبعة ، وليس الأمر كذلك بل هناك خلاف في سورة الناس لم يشر إليه .

---

(١) الواقعة ١١ ، ١٢ .

(٢) الذاريات ٤١ .

*أيضاً من أهم ما يؤخذ على تحقيق الكتاب ، ما في المقدمة من تناقضات حتى إن المحقق لم يضبط على وجه التحديد عصر المؤلف فقال في ص٥: إنه من رجال المئتين الرابعة والخامسة ثم قال في ص٢٢: إنه من رجال المئتين الثالثه و الرابعة . هذا مع أنه قد سبق وأن اعتذر ، عن وجود ترجمة له في كتب الرجال فكان عليه أن يكتفي بذلك دون ذكر تواريخ ، متضاربة كما فَعَلَ ، حيث في كل صفحة يجعله من رجال قرن كذا . ومما يؤخذ عليه ما أورده من أمور متضاربة عند الحديث عن مؤلفات الشيخ أبي زرعة حيث قال :

من مؤلفاته :

أ / كتاب التفسير ، ونجد الإشارة إليه غير مرة في كتابه (حجة القراءات) .

ب/ حجة القراءات وهو الكتاب الذي بين يديك وكان أسبق تأليفاً .

فأقول كيف يكون الحجة أسبق تأليفاً مع أنه يشير إلى تفسير القرآن في كتاب الحجة . إن هذا الأمر غير ممكن ، اللهم إلا إن قيل إنه ألف الكتابين في زمن واحد وكان زمن تأليف تفسير القرآن هو زمن تأليف الحجة ، فربما يقال بهذا مع ما فيه من البعد .

* ومما يؤخذ عليه سرعة الحكم على الشيخ أبي زرعة من خلال أمور عوارض لا يُقطع بحكم بناء على مثلها ، ومنها أنه حكم عليه بالميل للمذهب الكوفي من خلال مزاوجته بين المصطلحات مع أن المزاوجة بين المصطلحات أمر منتشر بين قدامى المؤلفين فلا يعول عليها لتكون قرينة لإصدار الحكم عليه بميله لمذهب معين كهذا . وقد استعمل أبو علي الفارسي بعض

مصطلحات الكوفيين مع تعصبه للمذهب البصري ، فعلى هذا لا يعد استخدام أبي زرعة لمصطلحات الكوفيين قرينة يعول عليها للحكم على مذهبه النحوي لأن رؤية المصطلحات لم تتحرر في ذلك الوقت[١] .

وإن كنت أوافقه أنه غلب على كتابه استخدام مصطلحات الكوفيين كالخفض والإجراء .

- ١- مما يؤخذ عليه أيضا - تقليله من شأن الكسائي كما في ص ١٨ مع أنه من مشاهير القراء في مدرسة الكوفة فهو يرى أن احتجاجاته فيها كثير من الوهي وضعف الملكة . ولا يخفي على ذي عقل أن الكسائي بعلوم العربية أدرى ممن جاء بعده .

- ٢ – اتهامه قدامى المؤلفين أنهم يحتجون للقراءات المتواترة بالنحو وأنه هو الذي رأى أن الصواب عكس ذلك كما في ص ١٨ . مع أن كبار المؤلفين يحتجون للنحو بالقراءات وليس كما ذكر[٢] .

- ٣ – عدم التنبيه على بعض الأخطاء التي وقعت في الكتاب كقول الشيخ إن قراءة الجمهور في ﴿ إن هذان لساحران ﴾ بتخفيف إن والصواب بتشديدها . ومع ذلك لم ينبه على هذا .

(١) المدارس النحوية أسطورة وواقع ص ١٠٩ .

(٢) ينظر غيث النفع في القراءات السبع ص ٥٤ .

العلاقة بين النحو وكتب الاحتجاج

إن العلاقة بين علم النحو وكتب الاحتجاج علاقة ترابط ، فكل منهما مكمل للآخر ، والاحتجاج هو تخريج القراءات على أوجه تحتملها العربية . والأصلُ أن يحتج للنحو بالقراءات لا العكس ، وفي هذا الصدد أقول إن كل كتب الاحتجاج لم تؤلف إلا لخدمة القرآن وتوجيه قراءاته سواءً كانت متواترة أم أحاداً أم شاذة[1] . ولقد شاءت إرادة الله جل وعلا أن ينزل القرآن الكريم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في أطهر بقعة وأشرف مكان ، ولما كانت القبائل العربية مختلفة اللهجات كل يتكلم بلهجة قومه نزل القرآنُ الكريم على سبعة أحرف حتى يسهل تعليمه وفهم معانيه ، ثم نشأت علوم القرآن في ظل الاختلاف في القراءات [2] ، ولما كان القرآن أوثق النصوص التي تحمل عليها اللغات ؛ احتاج النحاة إلى الاحتجاج بقراءاته المختلفة على ما اختلفوا فيه من اللُّغات واعتبروا أن ثبوت أيّ لغةٍ من هذه اللغات في قراءة ثابتة بالتواتر أو كانت غير متواترة يُعد دليلاً قاطعاً على جواز استخدام تلك اللغة لأنها أخذت من النبي صلى الله عليه وسلم - مشافهة - واللهجات تتبع القراءة وليس القراءة تتبعها[3] ، وهي التي يجب أن تتبع دون ما سواها من الكلام ومتي ثبتت القراءة بالسند لم يكن لأحد مخالفتها مهما خالفت مذهبه النحوي ، لأن القواعد النحوية تتبع القراءة وليست القراءات تتبع القواعد النحوية [4] والعجيب في هذا أن بعض النحاة

---

(١) الإصباح شرح الاقتراح صـ ٦٧

(٢) النشر في القراءات العشر ج١ ص ٢٢ ، والبحث اللغوي عند العرب ص ١٩ ، ومجلة البحوث الإسلامية العدد الخامس والثلاثون عام ١٤١٣ هـ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج١ ص ٢٧ .

(٤) غيث النفع في القراءات السبع صـ ٥٤

كانوا يضعون قوانين ويسنون أحكاماً فما وافقها من القراءات فهو الصحيح وما خالفها لحنوه دون اعتداد بسند القارئ ومكانته في فن الإقـراء ، وأحياناً أخرى يعمد بعض النحـاة إلى تلحين القـراءة بمجـرد خفـاء الوجـه الإعرابي عليهم فهم يلحنون القراءة إذا لم يعرفوا لها وجهاً ، وبعض النحـاة، ينظـر إلى الشائع العام من اللغات ويضعف ما عداها، وعنده أن اللغة ليس فيها تفـاوت في درجات الفصاحة[1]. ومهمة كتب الاحتجاج هي إثبات اللغة بما ثبتت به القراءة سواءٌ عرف وجهه أم لم يعرف ، والتماس الدليل لذلـك إمـا بالإسـناد إلى قاعدة مشهورة أو البحث عن علة خفيـة أو إيجاد علـة كمـا هـي طريقـة أصحاب الاحتجاج[2] . وهناك ظواهر نحوية يحتج لها بـالقراءات فـإذا ثبتـت القراءة سنداً اعتمد عليها حتى وإن لم يوجد لها شواهد أخر ؛ ولهذا فقد عول ابن مالك في النظم على قراءة ابن عامر ، حين فصل بـين المضـاف والمضـاف إليه ، وعـد ثبـوت القـراءة سـنداً ثبوتـاً لهـذه اللغـة وإن لم يقبلـها النحـاة أو ضعفوها من حيث الصنعة ، وهذا يدل علـى أن اختيـاره لهـذه الظـاهرة بنـاء على ثبوتها في القراءة وهذا يكفي لأن بقية شواهد هذه القـاعدة قـد يتطـرق إليها الاحتمال ، وربما أنها تقبل التأويل على أوجه أخر . ثم قال معلقاً على هذا فهي ((يعني القراءة)) غير منافية للقياس على أنها لـو كـانت منافيـة لـه لوجب اتباعها لقـوة سندها ، لأنـه قـد قبـل في العربيـة قضايـا جـاءت علـى خلاف القياس وهي لم ترق إلى درجة القراءة ولا قاربتها بل هي مـن كـلام العرب العادي كما قالوا : ((جحر ضبٍ خربٍ)) والقياس يقتضي أن يقال

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج١ ص ٢٢ – ٢٣ .

(٢) انظر مقدمة محقق كتاب حجة القراء السبعة للفارسي ص ٢٢ .

في مثل هذا (خربٌ)) بالرفع ، ثم قال ومن ذلك أيضاً قولهم : ((لدن غدوةً بالنصب والقياس يقتضي الجر[١])) . فعلى هذا يتبين أن ما جاءت به القراءات وصح فيه السند أمر لا يقبل الجدال بل يجب التسليم بصحته وإن خالف ما اشتهر من القواعد عند النحاة وأن مخالفتها لما تقرر عندهم لا ضير فيه فقد قبل ما هو دونها مع مخالفته لما هو مشهور وشائع .

(١) شرح الكافية الشافية ج ٢ صـ ٩٨٢

الفصل الأول

الاحتجاج في الأدوات

إعمال " ما " الحجازية عمل ليس

قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْۚ﴾ المجادلة ٢ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[1] :

« ووجه الرفع في قوله تعالى : ﴿ما هن أمهاتهم﴾[2] أنه لغة تميم . قال سيبويه وهو أقيس الوجهين ، وذلك أن النفي كالاستفهام فكما لا يغير الاستفهام الكلام عما كان عليه في الواجب ينبغي ألا يغيره النفي عما كان عليه في الواجب . ووجه النصب أنه لغة أهل الحجاز والأخذ بلغتهم في القرآن أولى . وعليها جاء ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[3] » .

انتهى كلام الشيخ أبي زرعة رحمه الله .

أقول وبالله التوفيق :

في كلمة « أمهاتهم » في هذه الآية قراءتان الأولى بالرفع والثانية بالنصب فأما قراءة الرفع فهي قراءة المفضل عن عاصم ، وقراءة النصب

---

(١) حجة القراءات ص ٧٠٣ .

(٢) المجادلة ٢ .

(٣) سورة يوسف الآية ٣١ .

فهي قراءة جمهور القراء ؛ وعلى هذا فالنصب جاء على لغة الحجازيين والرفع جاء على لغة التميميين الذين يهملون (ما)[١] . وسوف أذكر تفصيل هذه المسألة في كتب النحاة مستعيناً بالله فأقول :

(ما) من الألفاظ المشتركة التي تكون اسماً وتكون حرفاً ثم إن التى تكون حرفاً منها ما هو عامل ومنها ما هو غير ذلك[٢] . والعاملة هي التى تعنينا فى هذا المبحث، وأما غير العاملة فهي التى تدخل على الأفعال نحو ما قام زيد وما يقوم عمرو ولا حاجة لنا بها في هذا الموطن لأني الزمت ما ذكره المصنف في كتابه دون ما لم يذكره .

وأما العاملة فهي (ما) الحجازية ، وهى التى تعمل عمل ليس عند الحجازيين ، وقيل عند أهل نجد وأهل تهامه[٣] وذلك لوجود المشابهة بينهما على ما سيأتي بيانه ، وإلا فإن الأصل عدم العمل ولذلك قال سيويه : « هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله »[٤] وهو يعنى بقوله يصير إلى أصله أي إلى عدم العمل وهو الوضع الأصلي للحروف غير المختصة . ثم قال في بيان ذلك « وذلك الحرف (ما). تقول ، ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقاً. وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل ، أي لا يعملونها في شيء . وهو القياس لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـ ليس ولا يكون فيها إضمار»[٥] . وقال المبرد: « تقول ما زيدٌ قائماً»

(١) كتاب معاني القراءات ص ٤٨٣ .

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ص٣٢٢ – مغني اللبيب ح١ ص٣٣٣ رصف المباني ص٣٧٧

(٣) رصف المباني ص٣٧٧

(٤) الكتاب ح١ ص٥٧

(٥) المرجع السابق الصفحة نفسها .

و« ما هذا أخاك » كذلك يفعل أهل الحجاز وأما بنو تميم فيقولون : ما زيد منطلق يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة إنما إذا قلت إنما زيدٌ منطلق »[(١)] .

والحجازيون إنما يعملونها لوجود الشبه بينها وبين ليس من وجهين هما

١ – الدخول على المبتدأ والخبر .

٢ – نفي ما في الحال ، وأن الشيء إذا أشبه الشيء من وجهين أُلحق به، ويستدلون لذلك بأن قياس الأشباه على النظائر يقتضي العمل . لأن العرب إنما منعت (يزيداً) مثلاً من الصرف لكونه على وزن الفعل بالإضافه إلى العلمية. فلما أشبه الفعل من هذين الوجهين منع من الصرف ، فكذلك (ما) حين اجتمع فيها وجهان من الشبه بـ(ليس) عملت عملها . وأما الكوفيون فعندهم أن الشبه ضعيف وهو من جهة المعنى فقط ، ولذلك فهي لا تقوى أن تعمل عمل ليس وهي حرف غير مختص ، والحروف لا تعمل حتى تكون مختصة فأما التى يستوي فيها الدخول على الأسماء وعلى الأفعال فلا عمل لها[(٢)] . وأما الجواب عندهم عن بعض الأمثلة التى في ظاهرها أن العمل فيها لـ: (ما) نحو قوله تعالى ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[(٣)] .

وقوله تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[(٤)] فإن الذي عمل فيها النصب إنما هو حذف حرف الجر ، والنصب إنما هو على نزع الخافض ، بمعنى أنها كانت

(١) المقتضب ح٢ ص٤٥٠ .

(٢) شرح السيرافي المطبوع حديثاً على كتاب سيبويه ج٣ ص ١٥ ، حجة القراء السبعة ج٤ ص٣٣ ، الإنصاف ج١ ص١٦٦ .

(٣) المجادلة ٢ .

(٤) يوسف ٣١ .

مجرورة فلما حذف حرف الجر انتصب الاسم بعده[١] .

ولذلك قال الفراء[٢] : « الأمهات في موضع نصب لما أُلقيت منها الباء نصبت ، كما قال : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [٣] إنما كانت في كلام أهل الحجاز : ما هذا ببشر ، فلما أُلقيت الباء تُرِكَ فيها أثرُ سقوط الباء » .

وهو يقول بهذا ؛ لأن النصب عنده على نزع الخافض كما تقدم من مذهب الكوفيين ، ثم قال : « وأهل نجد إذا ألقوا الباء رفعوا فقالوا : (ما هذا بشرٌ) ، و(ما هن أمهاتُهم) »[٤] . ولهذا أقول إن (ما) وإن كانت تعمل عمل ليس إلا أن ذلك العمل قليل بسبب كثرة القيود فهى لا تعمل عند البصريين أنفسهم إلا بشروط وهى:

١ – ألا يتأخر اسمها عن خبرها .

٢– ألا ينتقض نفيها بـ(إلا) .

٣ – ألا يقترن الخبر بإن الزائدة .

فمتى انتقض أى من هذه الشروط بطل عملها[٥] . فمن هنا تقترب قراءة الإعمال من قراءة الإهمال ؛ لأن العمل إذا كثرت قيوده وانحصر مجاله أصبح قريباً من عدم العمل. وأما عن أي القراءتين أفصح فأقول إن الحجازيين

---

(١) الإنصاف ج١ ص١٦٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء ج٣ ص ١٣٩ ، وانظر الأدوات النحويه في كتب التفسير ص٣١٥ .

(٣) يوسف ٣١ .

(٤) معاني القرآن للفراء ج٣ ص١٣٩ .

(٥) المساعد ح١ ص٢٧٧ ، وقطر الندى ص١٦٦

يختارون إعمالها عمل ليس وهم أفصح العرب ، فقد سوغ ذلك أن تكون هذه القراءة أعنى « قراءة النصب » قد جاءت على وجه أفصح من قراءة الرفع ، لأن القرآن نزل بلغة أهل الحجاز أولاً ، ومن هنا قال المصنف والأخذ بلغتهم في القرآن أولى ، ولعل هذا هو مراد ابن هشام حين قال عن لغتهم : « وهي اللغة القويمة وبها جاء التنزيل »[1] فلعله يقصد أنها أفصح من غيرها ، وإلا فإن قراءة الرفع قد جاء بها التنزيل أيضاً .

وكون غيرها أفصح منها فهذا لايحط من قدرها بل إن المزية هي مزية فصاحة قومٍ على آخرين[2] وشيوع وكثرة استعمال . وإلا فالقراءتان صحيحتان سبعيتان ثابتتان بالتواتر عن طريق الرواية . وإنما نقصد بالترجيح المفاضلة بين الأسلوبين فيقال . هذا الأسلوب أفصح من ذلك ، وهكذا . ولاشك أن القرآن فيه الفصيح والأفصح[3] .

والله اعلم .

(١) قطر الندى وبل الصدى ص١٦٦

(٢) الصاحبي ص٤١

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج١ ص ٢٨ .

إعمال " لكن " المخففة عمل المشددة

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ البقرة ١٠٢ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله تعالى[١] :

« قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي « ولكنْ » خفيفة ، الشياطينُ رفع ، وكذلك ﴿ ولكنِ اللهُ قتلهم ﴾ ، ﴿ لكنِ اللهُ رمى ﴾[٢] وحجتهم أن العرب تجعل إعراب ما بعد (لكن) كإعراب ما قبلها في الجحد فتقول ما قام عمروٌ ولكن أخوك ، وتصير (لكن) نسقاً إذا كان ما قبلها جحد . وقرأ الباقون (ولكنَّ) بالتشديد والشياطين نصب وحجتهم في ذلك أن دخول الواو في (ولكن) يؤذن باستئناف الخبر بعدها ، وأن العرب تؤثر تشديدها ونصب الأسماء بعدها وفي التنزيل ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾[٣]، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾[٤] وأنها بالتشديد للواو التي في أولها . ثم أجمعوا على تخفيف ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ﴾[٥] ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ ﴾[٦] . لما لم يكن في أولها واو .

---

(١) حجة القراءات ص ١٠٨ .

(٢) الأنفال ١٧ .

(٣) الأنعام ٣٣ .

(٤) الزخرف ٧٨ .

(٥) النساء ١٦٢ .

(٦) النساء ١٦٦ .

اعلم أن (لكنّ) كلمة تحقيق . ولكنْ بالتخفيف كلمة استدراك بعد نفي تقول « ما جاء عمرو ولكنْ زيد خرج » . انتهى كلام الشيخ أبي زرعة رحمه الله .

أقول وبالله التوفيق :

هذه الآية فيها قراءتان الأولى بتشديد (لكنَّ) وهي قراءة نافع وعاصم وابن كثير وأبي عمرو ، وعلى هذه القراءة تكون (لكنَّ) المشددة عاملة عمل إنَّ بلا خلاف ، والثانية بتخفيف لكنْ وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي[١] . ويفهم من كلام الشيخ أبي زرعة (رحمه الله) في هذه المسألة أن لكن المخففة حرف عطف ، يعطف بها ما بعدها على ما قبلها وأن لكنَّ المشددة هي التي تعمل عمل إنّ فتنصب الاسم وترفع الخبر هذا خلاصة ما ذكره للاحتجاج بهذه القراءة .

قلت : وفي الحقيقة إنَّ (لكنْ) لها عدة استعمالات فمنها[٢] :

١ – أن تكون مخففة من الثقيلة وفي هذه الحالة تكون حرف إبتداء لا عمل لها خلافاً ليونس والأخفش .

٢ – تكون مخففة بأصل الوضع فهذه نوعان إما أن تكون حرف ابتداء أو حرف عطف .

وإذا كانت حرف ابتداء فيكون معناها الاضراب كقوله تعالى ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ

---

(١) النشر في القراءات العشر ج٢ ص ١٦٥ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ١٨٩ ، والموضح في وجوه القراءات ج١ ص ٢٩٣ ، والتذكرة في القراءات الثمان ج٢ ص ٢٥٧ .

(٢) مغني اللبيب ج١ ص ٣٢٢ .

﴿يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾[1] . وأما من حيث مجيئها عاطفة فإن ذلك محل خلاف أيضاً ، وقد نقل أبو حيان عن الكسائي والفراء قولهما إن (لكن) الخفيفة غير المسبوقة بالواو هي التي تكون عاطفة وهو مذهب الفارسي قيل وأكثر النحويين قالوا لأنها تشبه بل ، وبل لا تدخل عليها الواو »[2] .

وأما جمهور النحاة فيرون أن الخفيفة غير المسبوقه بالواو ما بعدها يكون مبتدأ وخبراً وأنها حرف لا عمل لها[3] . قال أبو حيان[4] : « هذا كله مبناه على التسليم بكون (لكنْ) عاطفة في بعض أحوالها ، فمذهب الجمهور على أنها قد تأتي للعطف ، وأنكر يونس أن تكون عاطفة وهو الصحيح لأن ذلك لم يسمع في لسان العرب ؛ ولأنه إذا جاء ما يوهم ذلك كان مقروناً بالواو فكانت هي العاطفه ، وما ذكره النحاة في كتبهم من أمثلة في ظاهرها أنها حرف عطف كقولهم « ما قام زيد لكن عمرو » ، فما ذلك إلا من عند أنفسهم و لم يسمع شئ من ذلك عن العرب » . وأما إعمالها وهي مخففة عملها مشدده فهذا محل خلاف أيضاً فمذهب الجمهور أنها إذا خففت بطل عملها ، وذلك لزوال اختصاصها فهي تدخل على الجمل الاسمية والفعلية على حدٍ سواء . نحو قوله تعالى ﴿وَلَكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[5] فقد دخلت (لكن) على الجملة الفعلية وقد تدخل على الجمل الاسمية كقول الشاعر :

---

(١) النساء آية ١٦٦

(٢) البحر المحيط ج١ ص ٤٩٥ ، والجنى الداني ص ٥٨٧ .

(٣) الحروف العاملة في القرآن الكريم ص٩٨ .

(٤) البحر المحيط ح١ ص٤٩٥ .

(٥) الزخرف ٧٦ .

إنَّ ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تُنْتَظر[1]

وقد جعلها سيبوية من الحروف التي لا تختص بالدخول على جملـة معينة بل يجوز أن يليها الأسماء أو الأفعال وبوب في كتابه باباً قال فيه : « هذا بـاب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليـها بعدهـا الأفعـال »[2] ثم ذكر (لكن) من جملة ما ذكر من الحروف ، فهي عنده غير مختصة وبالتالي تكون غير عاملة إذ لا يعمل إلا المختص من الحروف.

وقال الفـراء « مـن خفـف نونـها وأسكنها لم يعملـها في شئ اسـم ولا فعل»[3] .

وقال المالقي: (فإذا خففت بطل عملها و لم يسمع لها عمل مع التخفيـف عند أحدٍ من النحويين)[4] غير أن هذا التعميم فيه نظر ؛ وذلـك لأن يونـس والأخفش « قد ذهبا الى إعمالها وهي مخففة عملـها وهـي مشـددة قياساً لهـا على (إنَّ — أنَّ —كأنَّ) التي تعمل ثقيلة وخفيفة[5] ويؤيد المبرد ما ذهبـا إليـه حيث قال : « لكن تكون للاستدراك وإن كانت ثقيلـة عاملـة بمنزلتـها وهـي مخففة »[6] .

---

(١) ديوان زهير بـن أبي سـلمى ص ٥١ وفيـه غوائلـه بـدلاً مـن بـوادره — البيـت مـن شـواهد المغنى ج١ ص٣٢٢ — والتصريح ج٣ ص٦٠١

(٢) الكتاب ج٣ ص١١٦

(٣) معاني القرآن للفراء ج١ ص٤٦٤

(٤) رصف المباني ص٣٤٧

(٥) شرح المفصل ج٣ ص ٥٦٢ ، شرح التسهيل ج١ ص ٣٨ ، البحر المحيط ج١ ص ٤٩٥ .

(٦) المقتضب ج١ ص ٩٢ .

قلت:- أما من حيث قياس (لكن) على (أنَّ - إنَّ -كأنَّ) فهذا وجيه ومقبول لما بينهما من المشابهه في أصل العمل والاختصاص بالدخول على الجمل الاسمية إلا أن صحة هذا القياس تستلزم أن يرد به السماع وما دام أنه لم يسمع عن العرب الثقات تخفيف (لكن) ونصب الاسم بعدها غير مقرونة بالواو ، فهذا يدل على أن العبرة بالسماع لأنه ليس كل ما يصح قياساً ورد به سماع. ولأن يونس ، والأخفش حين ذهبا إلى إعمالها لم يذكرا من كلام العرب ما يؤيد ما ذهبا إليه ، ولأنه إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قُدِّم ما كثر استعماله كما في تقديم (ما الحجازية) على التميمية لأن الأُولى أكثر استعمالاً وإن كانت التميمية أقوى من حيث القياس[١] .

والذي يترجح لي أن لكن إذا خففت بطل عملها ، فإذا اقترنت بالواو وهي مخففة فهي عاطفة وإن لم تقترن به فهي ابتدائية ، ومعناها الإضراب مثلها في ذلك مثل « بل »[٢] .

والله تعالى أعلم .

---

(١) الخصائص ج١ ص ١٦١ ، الاقتراح ص ١٨٩ ، وانظر الاصباح ص ٣٩٢ .

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٨٨، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٤١٠.

وقوع " لا " صلة

قال الله تعالى : ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

« قرأ ابن كثير (لأقسم بيوم القيامة) بغير ألف يجعل اللام لام تأكيد . المعنى : أقسم بيوم القيامة ، كما تقول (أقوم) ثم تدخل اللام فتقول : لأقوم . روي عن الحسن أنه قال عن هذه القراءة : إن الله تعالى أقسم بيوم القيامة ولم يقسم بالنفس اللوامة .

وقرأ الباقون (لا أقسم) بالألف . واختلف النحويون في (لا) فقال الكسائي وأبو عبيد (لا) صلة زائدة ، والتقدير أقسم بيوم القيامة و(لا) على قولهما صلة كالتي في قوله (لئلا يعلم)[٢] والمعنى لأن يعلم . فإن قلت (لا) و (ما) والحروف التي تكون زوائد إنما تكون بين كلامين كقوله (مما خطاياهم)[٣] وقوله :﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٤] ولا تكاد تزاد أولاً ؛ فقد قالوا : إن مجاز القرآن مجاز الكلام الواحد والسورة الواحدة . قالوا والذي يدل على ذلك أنه قد يذكر الشيء في سورة ويجيء جوابه في سورة أخرى . كقوله ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾[٥] جاء جوابه في سورة أخرى فقال ﴿ مَآ أَنتَ

---

(١) حجة القراءات ص ٧٣٥ .

(٢) سورة الحديد ٢٩ .

(٣) سورة نوح ٢٥ .

(٤) آل عمران ١٥٩ .

(٥) الحجر ٦.

﴿ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [1] وقال الفراء العرب لا تزيد (لا) في أول الكلمة ، ولكن في هاهنا رد لكلام : كأنهم أنكروا البعث ، فقيل : ليس الأمر على ما ذكرتم أقسم بيوم القيامة » .

أقول وبالله التوفيق :

إن القول بالزيادة في شيء من الألفاظ والتراكيب قد يكون أمراً مقبولاً لكن الذي يجب التنبه له ، هو أنه لا يراد بالزيادة في هذه الأساليب ما هو معروف من مصطلح الزيادة أنه الشيء الذي لا فائدة من وجوده ، إذ لا يقال إن هذا هو المراد بأيِّ حال من الأحوال . وإذا ورد في النظم الأعلى شيء مما يقال فيه بالزيادة فليكن الباحث على حذر من القول بذلك ، لأن كلام الله جل وعلا أجل وأشرف من أن يكون فيه شيء جاء لغير فائدة. وعلى هذا فإني سوف أتناول هذه القضية عند أهل النحو واللغة ثم عند أهل التفسير .

وزيادة (لا) عند النحاة تأخذ عدة صور : قال عنه المرادي : « لا الزائدة تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي :

« الأول : أن تكون زائدة من حيث اللفظ فقط . بحيث يصل عمل ما قبلها إلى ما بعدها نحو جئت بلا زادٍ ، وعلم بلا عملٍ كشجر بلا ثمر .

الثاني : أن تكون زائدة لتوكيد النفي ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [2] .

---

(١) سورة القلم ٢ .

(٢) الفاتحة ٧ .

الثالث : أن تكون زائدة بلا فائدة بمعنى أن دخولها كخروجها — وهذا مما لا يقاس عليه »[١] .

ومن شواهد هذا النوع الأخير قول الشاعر :-

تذكرت ليلى فاعترتني صبابة وكاد ضميرُ القلب لا يتقطع »[٢]

فمن الواضح أن المعنى وكاد ضمير القلب يتقطع .

وهذا القسم الأخير فيه نظر بل عندي أنه باطل، وذلك؛ لأن العرب أجل وأفطن من أن يأتوا بلفظة دخولها كخروجها في الكلام ولو كان الأمر كذلك لكان الأولى حذفها لأن العربيةَ لغةُ الإيجاز والاختصار ، بل لابد أن يكون لها فائدة ولو لم تكن تلك الفائدة إلا في تزيين اللفظ . وأما النوع الأول الذي قالوا عنه إنه زائد من جهة اللفظ ، فقد قال عنه ابن هشام[٣] : « إنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه» وأما عن (لا) في هذه الآية فقد قال القرطبي في تفسيره : فيما نقله عن أبي الليث السمرقندي قوله : « أجمع المفسرون أن معنى ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [٤] اقسم واختلفوا في تفسير (لا) فقال معظمهم (لا) زيادة في الكلام للزينة ويجري في كلام العرب زيادة (لا) كما قال تعالى في آية أخرى ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾ [٥] يعني أن تسجد . وقال بعضهم

(١) الجنى الداني ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٢) من شواهد رصف المباني ص٣٤٤ ، والجنى الداني ص ٣٠٢ .

(٣) معنى اللبيب ح١ ص٢٧٢

(٤) القيامة ١ .

(٥) الأعراف ١٢ .

لا رد لكلامهم حيث أنكروا البعث ، فقال ليس الأمر كما زعمتم »[١] .
وأما ما ذكره الشيخ ونسبه للفراء من أن العرب لا تزيد (لا) في أول الكلام وما أجاب به من أن القرآن كله كالسورة الواحدة . فقد قال الزمخشري عن هذا الاعتراض « صحيح لأنها لم تقع مزيدة إلا في وسط الكلام ولكن الجواب غير سديد . ألا ترى إلى امرئ القيس كيف زادها في مستهل قصيدته حين قال :

لا وأبيكِ ابنةَ العامري لا يدعى القوم أني أفر[٢]

والوجه أن يقال هي للنفي »[٣] . فيفهم من كلام الزمخشري أن (لا) قد وردت في بيت امرئ القيس في أول الكلام حسب ما في البيت السابق وإن كان ذكر بعضهم أن هذا البيت قبله بيت فيتعبر في وسط الكلام لا في أوله ولا يصح أن تكون زائدة في أول الكلام فلزم من ذلك كونها نافية والأمر كذلك في الآية . فإن قيل : إن مفهوم الزيادة عند من يقول بزيادتها أنها جاءت على غير وضعها الأصلي فيمكن أن يجاب عن ذلك بأن الزيادة هنا جاءت لفائدة لأن الزيادة عند النحاة مصطلح نحوي لا يراد منه أن الزائد ليس له معنى ، بل له معنى وهو التوكيد .

فنقول أما في هذا الموضع فـ(لا) هنا لتوكيد النفي . وأما ما ورد من أمثلة أخرى قيل فيها بالزيادة فإن المراد هو الزيادة المفيدة التي يترتب عليها

(١) الجامع لأحكام القرآن ج١٩ ص ٦٠ .
(٢) من المتقارب وهو في ديوان امرئ القيس ص ٥٨ ، خزانة الأدب ج١ ص ٣٧٤ .
(٣) الكشاف ح١ ص٢٧٢

فائدة . وما ورد من أمثلة في ظاهرها أنها على زيادة (لا) فإن المراد بذلك الزيادة المفيدة سواءً كانت هذه الفائدة النفي أو التزيين أو غيره من صور الفوائد .

وأن الكسائئ وأبا – حين قالا إنها صلة إنما يقصدان – والله أعلم – ما ذهبت إليه من أن الكلام وإن كان على النفي إلا أن المراد الإثبات فلا أقسم معناه أقسم فلعل هذا هو مرادهما ، حين قالا إنها صلة . والذي يترجح لي في نهاية هذا المبحث هو : إن القول بزيادة (لا) في هذا الموضع غير صحيح وأن (لا) يمكن أن تكون نافية لكلام متقدم منفي وهي هنا بمنزلة الجواب ، وكأنها جواب لمن أنكر البعث والنشور فقيل له ، لا أقسم – يعني ليس الأمر كما قلت[1] .

وأرى أنه لا ينبغي القول بالزيادة هنا لما فى هذا المعنى من الضعف ، وأن المفسرين الذين قالو بالزيادة قد اتفقوا على إفادتها معنى التوكيد في نفس الموضع[2] .

فهي وإن قيل بزيادتها إلا أنها زيادة مفيدة وإنما قصدوا أنها تفيد النفي والمعنى مثبت في الآية إذ المعنى أقسم بيوم القيامة . حتى مع وجود (لا) .

---

(١) رصف المباني ص ٣٣٢ .

(٢) الأدوات النحوية في كتب التفسير ص٥٩٨ .

وأنه لا وجه للزيادة المجردة من الفائدة وأن من قال بالزيـادة فـهو يعـني زيادة في اللفظ مع وجود فائدة في المعنى. قال صاحب الرصف :" الزيـادة في اصطلاح النحويين هي وصول عمل مـا قبـل (لا) إلى مـا بعدهـا وأكـثرهم يصطلح بالزيادة على ما دخوله كخروجه "[١] غير أن هذا لا يصلح تقديره في هذا الموطن وليس في كتاب الله حرف دخوله كخروجه .

قلت يمكن أن يقال إن الزيادة هنا فائدتها تزيين اللفظ وهو نظير الفـاء في الظرف (فقط) التي قال النحاة عنها إنها جاءت لتزيين اللفظ .

والله أعلم .

(١) رصف المباني ص ٣٤٢ مع تصرف يسير .

مجيء " إن " بمعنى نعم

قال الله تعالى ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ....﴾؟ (طه الآية٦٣)

المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[1] :

« قرأ أبو عمرو « إنَّ هذيْن » بالياء ، لأن تثنية المنصوب والمجرور بالياء ، في لغة فصحاء العرب . وأبو عمرو مستغن عن إقامة دليل على صحتها ، كما أن القارئ في قول الله جل وعز « قَال رجلان من الذين يخافون » مستغن عن الاحتجاج على منازعه إن نازعه في صحة قراءته.

وقرأ الباقون[2] : « إنَّ هذان لساحران » بالألف . وحجتهم أنها مكتوبة هكذا في (الإمام) ، (مصحف عثمان) . وهذا الحرف في كتاب الله مشكل على أهل اللغة وقد كثر اختلافهم في تفسيره ، ونحن نذكر جميع ما قال النحويون : فحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب وهو رأس رؤساء الرواة : أنها لغة كنانة يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد ، يقولون: (أتاني الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان) ، قال الشاعر :

تزوَّدَ منا بين أذناه ضربةً ... دعته إلى هابي التراب عقيمُ

قال الزجاج : وقال النحويون القدماء : ها هنا هاء مضمرة والمعنى : (إنه هذان لساحران) كما تقول (إنه زيد منطلق) ثم تقول : (إنَّ زيدٌ

---

(١) حجة القراءات ص ٤٥٤ .

(٢) قراءة الجمهور بتشديد إن ورفع هذان وليس كما ذكر الشيخ رحمه الله .

من الطويل لهوير الحارثي كما في شرح التسهيل ج١ ص ٦٣ ، وفي شرح المفصل ج٢ ص٣٥٥ .

منطلق) . وقال المبرد : أحسن ما قيل في هذا أن يجعل « إنّ » بمعنى (نعم)، المعنى : (نعم هذان لساحران) فيكون ابتداء وخبراً ، قال الشاعر :

ويقُلْنَ : شيبٌ قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه .

أي : نعم . فإن قيل : (اللام لا تدخل بين المبتدأ وخبره ، لا يقال : زيد لقائم ، فما وجه « هذان لساحران » ؟ الجواب في ذلك : أن من العرب من يدخل لام التوكيد في خبر المبتدأ فيقول زيد لأخوك ، قال الشاعر : -

خالي لأنت ومن جريرٌ خالُه ينلِ العلاءَ ويُكْرِمُ الأخوالا

وقال الزجاج : المعنى : (نعم هذان لساحران) . وقال قطرب : يجوز أن يكون المعنى (أجل) فيكون المعنى والله أعلم : « فتنازعوا أمرهم بينهم وأسرو النجوى- ٦٢» قالوا : (أجلْ) تصديقاً من بعضهم لبعض ، ثم قالوا: « هذان لساحران » ويجوز أن يكون اللام داخلة في الخبر على التوكيد . وقال الفراء في هذان إنهم زادوا / فيها النون في التثنية وتركوها على حالها في الرفع والنصب والجر كما فعلوا في (الذي) فقالوا (الذين) في الرفع والنصب والجر .

وقرأ حفص : إنْ هذان بتخفيف « إنْ » جعل إنْ بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) التقدير : (ما هذان إلا ساحران) .

وقرأ ابن كثير : إنْ بالتخفيف ، « هذانِّ » بالتشديد . و« إنّ » تكون أيضاً بمعنى (ما) والأصل في (هذانِّ) : (هذاان) فحذف الألف وجعل

التشديد عوضاً من الألف المحذوفة التي كانت في (هذا) . ومن العرب من إذا حذف عوّض ، ومنهم من إذا حذف لم يعوض ؛ فمن عوض آثر تمام الكلمة ، ومن لم يعوض آثر التخفيف . ومثل ذلك في تصغير (مُغْتَسَل) : منهم من يقول (مغيسل) فلم يعوض ، ومنهم من يقول (مُغَيسيل) فعوَّض من التاء ياء » .

أقول و بالله التوفيق :-

هذه الآية فيها ست قراءات منها ثلاث متواترة وهي :-

١- إنْ هذان لساحران ٢- إنَّ هذين لساحران ٣- إنَّ هذان لساحران »[1]

وروى عن عبدالله بن مسعود أنه قرأ « إنْ هذان إلا ساحران » وقال الكسائي : في قراءة عبدالله إنْ هذان ساحران » بغير لام وقال الفراء في حرف أبيّ إنْ ذانِ إلا ساحران .

فهذه الثلاث القراءات أخرى تحمل على التفسير ، وإن كانت القراءة بها لا تجوز لمخالفتها لرسم المصحف[2] .

والذي يهمنا في هذا المبحث ، هو القراءات الثلاث الأُوَل المتواترة ، فأما القراءة الأولى وهي قراءة إن هذان لساحران فهي قراءة حفص ، وابن كثير فقال الشيخ أبو زرعة إنها على جعل إن بمعنى (ما) (واللام) بمعنى إلا ويصبح التقدير ما هذان إلا ساحران – هكذا قال – وهناك وجه آخر قد

---

(١) التذكرة في القراءات الثمان ج٢ ص ٤٣٢ ، النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢٤١ ، الإتحاف ص ٣٨٤ – ٣٨٥ ، وينظر تخريج أوجه الإعراب في القراءات السبع ص ٧٢ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ١١ ص ١٤٤ .

يكون أكثر وضوحاً لفظاً ومعنى ، ويخلو من اللجوء إلى التناوب وهو إن يقال أن إنْ مخففة من الثقيلة وهي مهملة وما بعدها مبتدأ وخبر « هذان مبتدأ ، وساحران خبر » ودخلت اللام في الخبر للفرق بين النافية والمخففة وتسمى اللام الفارقة[١] وهذا عندي أكثر وضوحاً من الوجه الذي ذكره الشيخ أبو زرعة (رحمه الله) . وأما القراءة الثانية وهي قراءة أبى عمرو "إنّ هذين لساحران" فقد جاءت على الأصل ولذلك فهي ليست بحاجة إلى بيان وقد تمسك بها وأنكر على من يقرأ إنَّ هذان وقال[٢] : « إنى لأستحي من الله أن أقرأ : إنَّ هذان لساحران »[٣] .

ويتضح من هذا إنكاره الشديد لقراءة الرفع بعد إنّ وذلك لمخالفتها لأصل ما هو متعارف عليه عند جمهور النحاة من عمل إنَّ حيث تنصب الاسم وترفع الخبر ولذلك فقد كره أبو عمرو مخالفة هذا الأصل فقرأ بنصب " هذين " ورفع " ساحران " وتضعف هذه القراءة من حيث مخالفتها لخط المصحف[٤] .

وأما القراءة الثالثة وهي قراءة بقية القراء غير حفص وابن كثير فهي التي تحتاج إلى إنعام النظر فيها وسوف أفردها بالبحث والدراسة وذلك لأنهم شددوا إنَّ فجاءوا بها على الأصل . ثم حصل الإشكال من رفع اسم الإشاره بعد حرف التوكيد (إنَّ) لأن الأصل أنه حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر كما تقدم فمن هنا حصل الإشكالُ وفي ذلك عدة أوجه ذكرها أبو حيان

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ص٣٨٤

(٢) الجامع لأحكام القرآن ص١٤٥

(٣) طه ٦٣ .

(٤) الكشف عن وجوه القراءات ح٢ ص١٠٠ ، وكتاب معاني القراءات ص ٢٩٦ .

فقال : « قال القدماء من النحاة إنه على حذف ضمير الشأن والتقدير إنه هذان لساحران .

وخبر (إن) الجمله من قوله « هذان لساحران » واللام في لساحران داخلة على ضمير المبتدأ . وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر ، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ، وقال الزجاجُ اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير : لهما ساحران فدخلت اللام على المبتدأ المحذوف . وقيل إنَّ بمعنى نعم وقد ثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه إلى (....) أن قال والذي نختاره في هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً وهي لغةٌ لكنانه وبنى كعب وخثم ...»[١] وبعضهم لم يستحسن هذه التوجيهات كلها بل ذهب إلى أبعد من ذلك ، فاعتبر هذه القراءة لحناً واستشهد لذلك بآثار وردت عن عائشة رضى الله عنها وعن عثمان بن عفان رضى الله عنه وأرضاه ، فمن ذلك ما ورد أن عائشة رضى الله عنها قالت لابن الزبير عندما سألها عن هذه الآية يا ابن أختي هذا كان خطأ من الكاتب[٢] . وكأنها رضى الله عنها تعني كاتب الوحي . ومن ذلك أيضاً ما ورد عن عثمان رضى الله عنه أنه قال[٣] : « إن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها » .

قلت : ولو صحت هذه النصوص لكانت دليلاً قطعياً على بطلان هذه القراءة . ولا يمكن أن تصح هذه النصوص لأن هذه القراءة سبعية متواترة وخفاء ما فيها من لحن على الصحابة غير ممكن ، واتهام كتاب الوحي بالخطأ

---

(١) البحر المحيط ج٦ ص٢٣٨ بتصرف .

(٢) معاني القرآن للفراء ج٢ ص١٨٣ ، كتاب المصاحف ص ٤٣ .

(٣) وكتاب المصاحف ص ٤١ ، تفسير القرطبي ج١١ ص ١٤٥ .

وهم من الصفوة المختارة أمر لا يقبله العقل خصوصاً وأن الصحابة قرأوا القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم كاملا ، فلو أنهم وجدوا ما يخالفه في مصاحفهم بعد كتابتها لتنبهوا لذلك وغيروه ، ولم ينتظروا أن تقيمه العرب بألسنتها . كيف لا ، وعثمان بن عفان رضى الله عنه اختبر كتَّاب الوحي في ثلاث كلمات ، قال أبو وائل وهو شيخ من أهل اليمن : « كنت عند عثمان بن عفان رضى الله عنه وهم يعرضون عليه المصاحف فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب مكتوب فيها « لم يتسن » وفأمهل الكافرين» ، « ولا تبديل للخلق ». قال : فدعا بالدواة فمحا إحدى اللامين وكتب (لخلْق الله) ومحا فأمهل وكتب « فمهِّل » وكتب لم يتسنه فالحق فيها هاءً »[1] أفيكون بعد هذه الدقة في كتابة المصحف مجال لأحد يتهمهم باللحن . وربما أن الذي دعا من لحَّن هذه القراءة هو كثرة الاختلاف فيها وعدد التخريجات التي اصطدم بعضها مع ما عرفوا من قواعد النحو العربي فذهبوا إلى تلحينها نتيجة لذلك ، ومع ما في هذه الآثار من البعد إلا أنه على فرض التسليم بها يمكن أن يجاب عنها بأنها قبل أن يبلغ عثمان بن عفان وعائشة رضي الله عنهما تواتر هذه القراءة[2] أو أنهما آرادا باللحن اللغة . ويشهد لهذا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « إنا لنرغب في كثير من لحن أُبي »[3] قال ابن أبي داوود أي من لغة أبي .

ولعل معظم هذه التوجيهات في القراءة (إنّ هذان لساحران) مألوف لأنها إما مبنية على حذف ، وإما أنها على لغة لبعض العرب . غير أن الوجه الذي يحتاج إلى أن يفرد بالدراسة هو : مجئ إنَّ بمعنى نعم وقد نسب الشيخ أبو زرعة هذا القول للمبرد وهو المختار عند غير واحد من النحاة . وذلك

---

(١) انظر الصاحبى ص ١٢ ، ١٣ ، ومناهل العرفان ج١ ص ٣٨٧ .
(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج١ ص ٢٥ .
(٣) كتاب المصاحف ص ٤١ .

لأن هذا الوجه إذا ثبت فقد حل الإشكال وأراح من العناء بالإضافه إلى أن هذا الوجه يفيد توسع العربية في استخدام المعاني .

وهذا الوجه قد أثبته شيخ النحاة سيبويه حيث قال[١] : « وأما قول العرب في الجواب إنَّهْ ، فهو بمنزلة أجل . واذا وصلت قلت إنَّ يا فتى وهي التي بمنزلة أجل » .

قال الشاعر[٢] :

بَكَرَ العواذلُ في الصبو ح يلمنني وألومُهُنّه

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنَّهْ

وإن كان ابن هشام يعترض على كون إنَّ في هذا البيت بمعنى نعم لجواز كونها على أصلها والتقدير إنه كذلك وإذا كانت بمعنى نعم فالهاء للسكت[٣] .

وأما المحقق الشهير عبد السلام هارون فقد قال في حاشية الكتاب بعد الاستشهاد بهذا البيت[٤] : « والشاهد فيه ورود إنَّه بمعنى نعم والها فيها للسكت وجعلها بعض النحاة إن الناسخه والهاء اسمها وتقدير الخبر قد كان ما تقلن » . ومن أكثر الشواهد وضوحاً على ورود إنَّ بمعنى نعم ما ورد عن ابن الزبير أنه قال لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك قال : إنَّ وراكبها »[٥]

---

(١) الكتاب ح٣ ص١٥١

(٢) انظر ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص ٦٦ — والبيتان من شواهد الكتاب ح٣ ص١٥١— شرح كافية ابن الحاجب ح٤ ص ٤٦٠ والمرادي في الجنى ص ٣٩٩ وشرح التسهيل ج٢ ص٣٢ ، ٣٣ .

(٣) مغني اللبيب ج٢ ص ٧٤٦ .

(٤) الكتاب ح٣ ص١٥١ حاشية المحقق .

(٥) شرح شذور الذهب ص٨٧ — المساعد ح١ ص ٣٢٦

وقد أثبت ذلك جلة من العلماء الذين يحتج بكلامهم . وحجتهم في ذلك كثرة الشواهد وهم سيبويه والكسائي والأخفش وصحح ذلك بن مالك وابن عصفور(١) . وقد خالف في ذلك أبو عبيدة : وحجته مندفعة بكثرة سماع الشواهد ومنها قول ابن الزبير السابق . ومنها أيضاً .

١- الأثر المروي عن عليّ رضى الله عنه حين قال « لا أحصى كم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على منبره إنّ الحمدُ لله نحمده ونستعينه ثم يقول أنا أفصح قريش كلها وأفصحها بعدي أبان بن سعيد بن العاص » قال أبو محمد الخفاف قال عمير إعرابه عند أهل العربية والنحو : إن الحمد بالنصب إلا أن العرب تجعل إن بمعنى نعم كأنه أراد نعم الحمد لله وذلك أن خطباء الجاهليه كانت تفتح خطبها بنعم)(٢) .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

٢ – قالوا غدرت فقلت إنّ وربما نال العلا وشفى الغليلَ الغادرُ(٣)

٣- وقال بعض الطائيين

قالوا أَخِفْتَ فقلتُ إنَّ وخيفتي ما إنْ تزالُ مَنُوطةً برجائي »(٤)

٤- كذلك ما أنشده أحمد بن يحي من قول الشاعر :

ليتَ شِعْري هل للمُحِبِّ شفاءٌ من جَوى حُبِّهنَّ . إنَّ اللقاءُ(٥)

---

(١) همع الهوامع ج١ ص ٤٥٠ ، ارتشاف الضرب ج٣ ص ١٢٧١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج٦ ص ١٤٦ .

(٣) الأمالي الشجرية ج٢ ص ٦٥ ، واستشهد به القرطبي في تفسيره ج١١ ص ١٤٦ .

(٤) البيت من شواهد المغني ج٢ ص ٧٤٦ ، شرح التسهيل ج ٢ ص ٣٣ .

(٥) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج١ ص ٣٣ .

٥- وكذلك قول حسان بن ثابت الأنصاري رضى الله عنه :-

يقولون أعمى قلت إنَّ وربما أكون وإني من فتًى لبصيرُ » [١]

ومنه :

٦ - وقالت أسيتَ فقلت جيرٍ أسيٌ إنني من ذاك إنَّهْ [٢]

« أي نعم والهاء للوقف » [٣] قال بـن مـالك [٤] : « ولكـن الشـواهد علـى كـون إن بمعنـى نعـم مؤيدهـا ظـاهر ، ودافعـها مكـابر فلـزم الانقيـاد إليـها والاعتماد عليها » .

وحمل الآية على أن إنَّ بمعنى نعم بعد ثبوتها جائز لعدم وجود مـانع يمنع احتماله ولاستقامة المعنى على هـذا التوجيـه غـير أن في هـذا التوجيـه عنـد النحاس فيه دَخَنٌ يسير .

ولذلك نجده يقول [٥] : « وهذا قول حسن إلا أن فيه شيئاً لأنه إنما يقال : نعم زيد خارج . ولا تكاد تقع اللام هاهنا وإن كان النحويـون قـد تكلمـوا في ذلك فقالوا :" اللام ينوى بها التقديم " كما قال الآخر [٦] :

أم الحليس لعجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبه »

---

(١) البيت ينسب لحسان ولم أجده في ديوانه .

(٢) البيـت مـن شـواهد المالقي في الرصـف ص ٢٠٤ ، وابـن مـالك في شـرح الكافيـة الشـافية ج٢ ص ٨٨٥ .

(٣) رصف المباني ص ٢٠٤ .

(٤) شرح التسهيل ح٢ ص٣٣ .

(٥) إعراب القرآن ج٣ ص ٣٢ .

(٦) سر صناعـة الإعـراب ج١ ص ٣٧٨ ، وهـو أيضـاً مـن شـواهد ابـن هشـام في الأوضـح ج١ ص ١٩١ .

قلت : ودخول اللام في الخبر للتوكيد جائز في العربية ، وعلى هذا فلا أرى وجاهة اعتراض النحاس ، بل الذي يترجح لي هو أن مجئ إن بمعنى (نعم) جائز في كلام العرب لما يعضده من كثرة الشواهد . غير أن (إنّ) في هذه الآية ليست من هذا النوع وذلك لأن إنّ التي تكون بمعنى نعم يشترط لها أن تكون بعد طلب فتكون هي الجواب[1] . وأما في هذه الآية فالظاهر أن أسلم الأوجه المحتملة فيها ، ولعله أقربها للصواب أنها جاءت على لغة لبعض قبائل العرب ممن يُلزمون المثنى الألف في جميع أحواله ، حتى إنهم ليقولون جاء الزيدان ومررت بالزيدان ورأيت الزيدان[2] . فعلى لغتهم جاءت هذه القراءة وقد اختار ذلك أبو حيان[3] ؛ لأن معنى الجواب هنا لا يستقيم خصوصاً وأنها ليست جواباً لطلب سابق كما هو الأصل في (إن) التي تكون بمعنى نعم .

---

(١) مغني اللبيب ج١ ص ٤٧ .

(٢) الجني الدانى ص٣٩٣ . رصف المباني ص٢٠٤ . مغنى اللبيب ح١ ص٤٧

(٣) البحر المحيط ح٦ ص ١٣٨

" حاشا " بين الفعلية والحرفية

قال الله تعالى : ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ يوسف آيه ٣١

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

« قرأ أبو عمرو : ﴿ وقلن حاشا لله ﴾ بالألف . وحجته ذكرها اليزيدي فقال : يقال : (حاشاك ، وحاشالك) وليس أحد من العرب يقول (حاشَك) ولا (حاش لك) .

وقرأ الباقون : ﴿ حاشَ لله ﴾ وحجتهم أنها مكتوبة في المصاحف بغير ألف . حكى أبو عبيد عن الكسائي : أنها في مصحف عبد الله كذلك . وأصل الكلمة التبرئة والاستثناء . واختلف النحويون في (حاشا) منهم من قال إنه فعل ومنهم من قال إنه حرف » .

أقول وبالله التوفيق :

هذه الآية فيها مسألتان الأولى هل يقال (حاشا أم حاش) والثانية هل حاشا فعل أو حرف ، فأما من حيث ثبوت حاشا وحاشَ في اللغة فقد ثبت أن حاش فيها أربعة لغات فصيحة غير أن هذه اللغات تختلف حسب شيوع الاستعمال وقلته ، فيقال: حاشاك وحاشا لك وحاش لك وحشا لك[٢] وحاشا أكثر شيوعاً من حاش وكذا حاش أكثر من حشا ؛ لأن الحذف في

---

(١) حجة القراءات ص ٣٥٩ .

(٢) انظر لسان العرب ح١٢ ص ١٢٩– تفسير القرطبي ج٩ ص١١٨

الأطراف أكثر من الحذف في الأوساط[١] . وأما حجة اليزيدي حين قال : إنه ليس أحدٌ من العرب يقول حاشك ولا حاش لك فهي مردودة بنصوص صريحة منها هذه الآية ، والقرآن نزل بأفصح الكلام وقد جاء فيه « وقلن حاش لله »[٢] وقد ثبتت قراءة حاش عند جميع القراء غير أبي عمرو . وإن اختلفوا في قراءة ما بعدها فمنهم من قرأ حاش الإله. ومنهم من قرأ لفظ الجلالة بغير اللام الجاره (حاش الله) ، وأما حذف الألف التي بعد الشين فقد أجمع عليه جميع القراء غير أبي عمرو[٣] . ووافقهم أبو عمرو في حالة الوقف فقط اتباعاً لرسم المصحف . وقد أشار ابن مالك إلى هذه اللغات في حاشا بقوله :

وكخلا حاشا ولا تصحب (ما) وقيل حاش وحشا فاحفظهما[٤]

وأما من حيث الخلاف في حاشا هل هي حرف أو فعل ، فأقول :

لقد اختلف النحاة في حاشا فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها حرف جر يفيد معنى الاستثناء . ولذلك قال سيبويه[٥] : « وأما حاشا فليس بالاسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء» وأما المبرد فهو يعدها تارة حرفاً وأخرى فعلا ولذلك فهو يقول

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ح٢ ص٢٠١ .

(٢) يوسف ٣١ .

(٣) كتاب الاقناع في القراءات السبع ح٢ ص٦٧١ – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ج٢ ص١٠ ، النشر ج٢ ص ٢٢١ ، إتحاف فضلاء البشر ص ٣٣١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ج٢ ص٧٢٣ – انظر الأشموني ج ١ ص ٥٢٥ .

(٥) الكتاب ح٢ ص٣٤٩

عند حديثه عن أدوات الاستثناء[١] :" وما كان حرفاً سوى (إلا) فـ "حاشا وخلا " وما كان فعلاً فـ " حاشا وخلا " وإن وافقا لفظ الحروف ، وعدا ولا يكون " . ويلاحظ أن رأي المبرد مختلف في هذه المسألة فقد نقل عنه ابن هشام أنه يعد حاشا مرةً فعلاً وأخرى حرفاً[٢] .

قلت : ولعل المبرد يزاوج بها بين الحرفية والفعلية حسب ورودها في السياق .

وأما الكوفيون فعندهم أنها فعل ماض ولهم في ذلك حجج :

أولاً :- أنها تتصرف فقد ورد منها المضارع نحو قول الشاعر:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أُحاشي من الأقوام من أحد[٣]

ثانياً:- أنه يحذف منه ، والحذف إنما يكون في الأفعال فيقال في حاشا حاش .

ثالثاً:- أنه يتعلق به حرف الجر لأن في قوله تعالى ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ﴾ اللام حرف جر متعلق بحاشا وحرف الجر يتعلق بالفعل، ولا يتعلق بحرف مثله[٤].

وقد رد البصريون هذه الحجج بردود فيها وهن ؛ لو رود ما يخالفها في فصيح الكلام ومن هذه الحجج قالوا : إنها لو كانت فعلاً لجاز أن تدخل عليها (ما) كما هو الحال في خلا ، وعدا . وهذا ليس بسديد لأنه ليس كل أدوات الباب يجوز دخول ما عليها . فلا يصح ما ليس –

---

(١) المقتضب ج٢ ص٥٩٦

(٢) مغني اللبيب ج١ ص ١٤٠

(٣) البيت من شواهد المرادي في الجنى ص٥٥٨ ، وابن يعيش في شرح المفصل ج٤ ص ٥١١ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ح١ ص٣٠٩-٣١٠

ولا ما « لا يكون » مع أنها من أدوات الباب[١] وكذلك أنهم أنكروا التصرف . وقالوا إن قوله أحاشي من باب النحت مثلها في ذلك مثل بسمل وحمدل وغيرها من الكلمات المنحوتة وليست متصرفه من حاشا[٢] .

وقال الإربلي[٣] : « المتصرفة ليس هي حاشا التي حكم بحرفيتها بل فعل بمعنى جانب مأخوذ من الحشا وهي الجانب واتفاق الألفاظ لا يلزم منه اتفاق المعاني » . وقالوا : أما الحذف فإنه يحتمل ألا يكون هناك حذف اعتماداً علي قراءة أبي عمرو ، وإنكاره لضبط حاشا وبعضهم قال: الأصل حاش بغير ألف. وقالوا أيضاً أما حرف الجر في نحو قوله تعالي: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ فليس متعلق بحاشا حتى يقال بامتناع ذلك ، وإنما هو حرف زائد لامتعلق له[٤] نحو قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [٥] ووافق الجرمي والمازني والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني المبرد فيما ذهب إليه من ترددها بين الحرفية والفعلية وهو « أيضاً الذي اختاره المتأخرون من النحاة فهي تستعمل كثيراً حرف جر فيكون ما بعدها مجروراً بها وتستعمل قليلا فعلا متعديا جامداً فتنصب مابعدها فاذا استعملتها حرفاً قلت (حاشاي) بدون نون الوقايه –كما قال الشاعر:

في فتية جعلو الصليب إلههم   حاشاي إني مسلم معذور[٦]

---

(١) شرح التسهيل ج١ ص ٣٠٧ .

(٢) الإنصاف ج١ ص ٢٨٢ .

(٣) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٤٢٦ .

(٤) الإنصاف ح١ ص٢٨٠ وما بعدها .

(٥) الأعراف ١٥٤ .

(٦) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج١ ص ٣٠٧ ، وانظر الدرر اللوامع ج١ ص ٥٠٠ .

وإذا استعملتها فعلا قلت (حاشاني) وإنما كان هذا الفعل جامدا لتضمنه معني إلا ، وقد روى هؤلاء عن العرب نصب مابعدها وجره فقضوا بأنها حين تجر تكون حرف جر وحين تنصب تكون فعلا"[١] وعند تتبع الأمثله التي يستشهد بها النحاة دائماً نجد أن بعضها لا يصح إلا على أن حاشا تكون فعلا ، ومن ذلك ما حكي عن بعضهم أنه قال : « اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع ». وبعضها الآخر يحكم السياق بحرفيتها كقول الشاعر :

حاشا أبي ثوبان إن به ضناً عن الملحاة والشتم[٢]

فهذا النوع يتردد بين الحرفية والفعلية .

وهناك نوع آخر لحاشا يكون معناها التنزيه كقولهم حاشا لزيد وهذه ليست للاستثناء وقد نص الصفار علي أن حاشا التي للتنزيه تكتب حاش بحذف الألف الأخيرة وأنَّ التي تكتب بألف إنما هي حاشا الاستثنائية[٣] . وهذا النوع هو الذي تخرج عليه قراءة الجمهور غير أبي عمرو في هذه الآية .

---

(١) أوضح المسالك ج٢ ص ٢٢٠- الدر المصون ج٦ ص ٤٨١

(٢) من شواهد ابن هشام في المغني ج١ ص ١٤١ ، وابن مالك في شرح التسهيل ج١ ص ٣٠٨، وذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن هذا البيت ركب صدره على عجزه وله رواية أخرى وأنشده :

حاشا أبي ثوبان أن أبا قابوس ليس يبكمة فدم

عمرو بن عبد الله إن به ضنا من الملحاة والشتم

وهو كهذا في الدرر اللوامع ج١ ص ٤٩٩ .

(٣) انظر رأي الصفار في المساعد ج١ ص ٥٨٦ .

وقد اختار ذلك ابن مالك أيضاً محتجاً بأنه قد ثبت تنوينها في قـراءة أبـي السمال «حاشاً لله» فهي مصـدر بمعـني تنـزيهاً لله[١] وقـال الفـراء :" المعنـى أعظمه أن يكون بشـراً وقلـن هـذا ملـك وهـو في معنـى معـاذ الله "[٢] فـهذا يدل على أنها عنده اسم وقد نـص علـى ذلـك غـير واحـدٍ مـن أئمـة النحـو والتفسير[٣] .

وعلى هذا يمكن تقسيم حاشا إلى قسمين قسـم يـأتي فعـلاً ويـأتي حرفـاً وهو الاستثنائية وقسم آخر لا يكون إلا مصدراً وهو الذي تخـرج عليـه هـذه الآية ولكل من هذه الأقسام ما يؤيده فمن ورودها فعلاً حديـث النبي صلى الله عليه وسلم أسـامة أحـب النـاس إلي مـا حاشـا فاطمـة[٤] وكذلـك قولهم « حاشا الشيطان وأبا الأصبغ » وقول الشاعر أيضاً :

رأيت الناس ما حاشا قريشاً   فإنا نحن أفضلهم فعالا[٥]

ولذلك قال أبوحيان « والذي يظهر أن سيبويه لاينكر أن ينطق بها فعلا في غير الاستثـناء فهي في الاستثناء حرف وفي غيره فعل »[٦] .

وقد دخلت (ما) علي حاشا في هذه الأمثلة ولهذا نقول إنه لايلتفـت إلي (ما) صرح به ابن مـالك في النظـم مـن أنـه لايجوز دخـول (مـا) عليـها (حاشا) حين قال :

---

(١) شرح التسهيل ج١ ص٣٠٨

(٢) معاني القرآن للفراء ج٢ ص٤٢

(٣) الاتقان في علوم القرآن ج١ ص٥١٠

(٤) معجم الطبراني ج١٢ ص٢٩٨ وبحديث رقم ١٣٧١ ، مسند أبي يعلى برقم ٥٤٦٢ . ويظهر أن ما حاشا فاطمة من كلام الراوي .

(٥) البيت من الوافر وانظره في المساعد على تسـهيل الفوائـد ج١ ص٥٨٦ والتصريـح بمضمـون التوضيح ج٢ ص٥٩٥-توضيح المقاصد النحوية ج٢ ص٦٨٩ .

(٦) إرتشاف الضرب ج٣ ص١٥٣٣ .

وك (خلا) : (حاشا) ولاتصحب (ما)

وفي (سوى (سوًى)(سواء) عُلما[١]

لأن ذلك مردود بنص الحديث الوارد عن النبي ﷺ « أسامة أحب الناس الي ماحاشا فاطمة »[٢] وأما حاشا التنزيهية وهي التي تكون بمعنى معاذ الله أو تنزيهاً لله . فلا تكون للاستثناء[٣] وهي مصدرٌ ناب مناب فعله .مثلها في ذلك مثل رعياً ، وسقياً لزيد[٤] وذلك لأن توجيه المعني في هذه الآية لايستقيم إلا علي معنى تنزيهاً ، أو معاذاً ، أو نحو ذلك خصوصاً ، وأن الحرفية قد انتفت بكون ما بعد حاشا وقع مجروراً ؛ لأنه لا يجوز دخول حرف الجر على حرف مثله ، والسياق في الآية يقتضي أن يكون المعنى معاذ الله ، أو تنزيهاً من أن يكون (هذا بشراً) وليس هناك شيء مستثني من الكلام حتي يقال أنها استثنائية . ولهذا فان الراجح أن حاشا في هذه الآية للتنزيه وهي اسم انتصب انتصاب المصدر النائب عن فعله نحو حوقل وبسمل وحمدل وهي بمعني تنزيها لله . ولذلك لايجوز فيها الجر بأي وجه من الوجوه لأن حرف الجر لايلي حرف جر مثله كما تقدم ، ولا تكون فعلا لأن السياق يأباه فاقتضى أن تكون اسماً للتنزيه ، وأما التي للاستثناء فإنها تستعمل حرفاً وتستعمل فعلا حسب السياق ، وهو ماذهب إليه المبردُ والجرميُ والمازنيُ والزجاجُ وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني واختاره المتأخرون[٥] وأراه هو الصواب .

والله تعالى أعلم

---

(١) شرح الكافية الشافية ج ٢ ص ٧٢٣ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) شرح الأسموني ج١ ص٥٢٨

(٤) إرتشاف الضرب ج٣ ص ١٥٣٣

(٥) المقتضب ج٢ ص ٥٩٦ ، أوضح المسالك ج٢ ص ٢٢٠ ، الدر المصون ج٦ ص ٤٨١ .

إعمال " إنْ " المخففة

قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ هود : ١١١ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة – رحمه الله[1] – :

« قرأ أبو عمرو والكسائي (وإنَّ كلاً لَمَا) بتشديد إن وتخفيف لما ، وجهه بين وهو أنه نصب كلاً بـ" إنَّ " وإنَّ تقتضي أن تدخل على خبرها اللام أو على اسمها إذا حل محل الخبر . فدخلت هذه اللام وهي لام الابتداء على الخبر في قوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [لما بالتخفيف] فأما تخفيف إنَّ وبقاء النصب على حاله فلأن إنْ مشبهة بالفعل فإذا حذف التشديد بقي العمل على حاله . وهي مخففه من إن : قال سيبويه : « حدثني من أثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلق فإن سأل سائل فقال : إنما نصبت بـ(إن) تشبيهاً بالفعل فإذا خففت زال شبه الفعل فلم ينصب بها ؟ فالجواب أن من الأفعال ما يحذف منه فيعمل عمل التام كقولك (لم يك زيد منطلقاً) فكذلك (إنَّ جاز حذفها وإعمالها » .

أقول وبالله التوفيق :

قال السمين الحلبي : (هذه الآية الكريمة مما تكلم فيها الناس قديماً وحديثاً ، وعسر على أكثرهم تلخيصها قراءة ، وتخريجاً)[2] . وقد اختلف

---

(١) حجة القراءات ص ٣٥٠ بتصرف .

(٢) الدر المصون ج٦ ص ٣٩٦ - ٣٩٧

النحاة في تخريجها وفق القواعد النحوية اختلافاً كثيراً فمنهم من أدلى بدلوه في توجيهها ، ومنهم من توقف خوفاً من الحرج واكتفى بقوله لا أدري ومنهم من ذهب إلى ما هو أشد من ذلك فعدها من اللحن[١] . فأما من اجتهد في معرفة التوجيه أو توقف فله العذر ، وأما تلحين القراء فلا سبيل إليه البتة لأن هذه قراءة متواترة في السبعة .

والحق أن تخفيف إنَّ ، وبقاء عملها مسألة خلافيه بين البصريين والكوفيين . فالبصريون عندهم أن إنَّ المخففة تعمل عمل المشددة وأن ذهاب التشديد لا يعد عائقاً عن العمل ويستدلون على ذلك بالسماع ومنه هذه الآية ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ..﴾ [٢] في قراءة من خفف إن ونصب كلاً. وهما نافع ، وابن كثير . وهم بذلك يقيسون الحرف على الفعل فكما أن الفعل يعمل إذا حذف منه عمله بدون حذف فكذلك إنَّ تعمل وهي مخففة عملها ، وهي مشددة[٣] ومذهب سيبويه أن إنَّ المخففة لا تعمل وذلك قوله : « واعلم أنهم يقولون إن زيدٌ لذاهب وإن عمرٌ لخير منك لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ (إن) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها »[٤] .

قال سيبويه[٥] :

---

(١) انظر آراء النحاة في إعراب القرآن للنحاس ح٢ ص١٨٥

(٢) هود ١١١ .

(٣) معاني الأخفش ص ٢٢٤ — الأدوات النحويه في كتب التفسير ص ٨٤

(٤) الكتاب ج٢ ص١٣٩ .

(٥) المرجع السابق ص١٤٠

«وحدثنا من نثق به ، أنه سمع من العرب من يقول إنْ عمراً لمنطلق » وأهل المدينة يقرؤن ﴿ وإنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾»[1] . وهذه القراءة هي التي يريدها الشيخ وإن لم يذكرها. وقد يظهر لأول وهلة أنَّ في ما ذكره سيبويه شيء من التناقض وليس الأمر كذلك ، ويمكن الجمع بين هذين القولين على أن سيبويه لا يرى جواز إعمالها وإن أعملها غيره من النحاة ، وحتى وإن قلتُ بهذا إلا أن في النفس منه شيئاً ؛ لأن سيبويه إمام في النحو فكيف يسمع هذا عند من يثق به ويخالفه، خصوصاً أن هذه قراءة إمامين في الإقراء هما نافع وابن كثير، ومع علمه بفصاحة القرآن وأن القراءة سنه متبعة فكيف لا يرى جواز إعمالها .

ولعله أراد أن الأكثر إهمالها وقد تعمل على قلة وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال إن المخففة عمل المشددة ولهم في ذلك أدلة منها أن « إنَّ » إنما أعملت لأنها أشبهت الفعل الماضي من حيث عدد الحروف ومن حيث البناء على الفتح فإذا ما خففت زال وجه الشبه في الصورة فتزول كذلك المشابهة في العمل . ويستدلون كذلك على إهمالها إذا خففت بأن إنَّ المشددة من عوامل الأسماء ، وإنْ المخففة من عوامل الأفعال فيجب ألا تعمل عوامل الأفعال في الأسماء[2] . وبعد استعراض آراء المدرستين فإني أقول إن إنْ المخففة من الثقيلة يجوز أن تعمل وتهمل وقد ورد الإعمال في قراءة من خفف إن ونصب كلاً في قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [3] كما ورد الإهمال في قوله تعالى : ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ

(١) هود ١١١ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ج١ ص١٩٥

(٣) هود الآية ١١١ .

﴿لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [١] وقد زعم الكوفيون أن " إن " في هذه الآية نافية وليست مخففة من الثقيلة والمعنى يقتضي أنها مخففة ، وما جاء به السماع في القرآن فهو حجة على غيره وكذلك نقل كبار النحاة يؤيد هذا فقد نقل عن سيبويه أنه سمع من يثق به يعملها ولهذا فلا سبيل إلى إنكار عملها البتة، لكن الذي يمكن أن يقال هو أن الأصل فيها إذا خففت ألا تعمل وهو الأكثر فمن يعملها فهو إنما يعاملها معاملة الثقيلة استصحاباً للأصل[٢] وقد نقل عن المبرد ما يؤيد جواز الوجهين (الإعمال والإهمال) حيث قال : « إذا رفعت ما بعدها لزم دخول اللام في خبرها نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٣] وإن نصبت لم تكن في حاجة إلى اللام إلا أن تكون للتوكيد كما تقول : إنْ زيداً لذاهب» [٤] بمعنى أن هذه اللام ليست الفارقه وإنما هي للتوكيد وكلام ابن مالك في النظم مشعر بهذا حين قال[٥] :

وخففت إنَّ فقل العملُ   وتلزم اللام إذا ما تهمل

فهو يرى أن إعمالها وهي مخففة قليل وأنها « إذا خففت لزم دخول اللام في خبرها للتفريق بينها وبين إن النافية ، وقوله « قلَّ العمل » يدل على أنها قد تعمل وهو ما يعرف باستصحاب الأصل .

وإن كان الأقيس والأكثر شيوعاً هو إهمالها إذا خففت ، ورفع ما بعدها لزوال شبهها بالفعل ؛ لأن الشبه إنما كان بسبب التشديد[٦] . غير أن

---

(١) يس آية ٣٢

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ص٢٠٢

(٣) الطارق ٤ .

(٤) المقتضب ح١ ص٦٢٢

(٥) شرح الأشموني ج١ ص ٣١٦ .

(٦) الإنصاف ح١ ص١٩٥

إعمالها مخففه فصيح في الاستعمال العربي ، وقد جاءت منه القراءة السابقة « إن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم »[١] . ثم إن لذلك أيضاً قياساً فهي إنما قيست بالعمل على (كأن) فإنَّ كأن تعمل وتهمل إذا خففت ومن إعمالها مخففة قول الشاعر :

وصدر مشرق النحر كأنْ ثدييه حُقّان[٢] .

فقد نصب ثدييه بكأنَّ وهي مخففة[٣] . وهي من أخوات إن في الباب فسوغ ذلك حملها عليها . ولهذا فإني أقول إن الصواب في هذه المسألة هو جواز الوجهين الإهمال والإعمال وذلك لورود السماع بكل منهما غير أن الأكثر استعمالاً في التخفيف هو الإهمال .

وقال بعضهم شبه إن المشددة بالفعل لا يزول بمجرد التخفيف لأن بعض الأفعال يحذف منها ومع ذلك يظل حكمها مع النقص كحكمها مع التمام[٤] ؛ ولأن (كلاً) ما دام أنها قد وردت بالنصب فلا بد لها من ناصب ولا يجوز أن يكون الناصب لها جملة ليوفينهم ، وذلك لأن هذه الجملة جواب قسم وجواب القسم لا يعمل فيما قبله[٥] - ومادام أن النصب هو عمل إن المشددة والأصل فيها العمل فإن الأولى أن تعمل وإنْ خُففت استصحاباً للأصل وقد جاء السماع بذلك كما مر في الآية السابقة .

---

(١) هود ١١١ .

(٢) من شواهد الكتاب ج٢ ص١٣٥ - الانصاف ح١ ص١٩٧ - تحصيل عين الذهب ص ٢٨٦ .

(٣) الكتاب ج٢ ص ١٤٠ .

(٤) الحروف العاملة في القرآن الكريم ص١٣٥ - التبيين عن مذاهب النحويين ص٣٥٠

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين - ص٣٤٨ - الانصاف ح١ ص١٦٩

مجيء " لمَّا " بمعنى " إلا "

قال الله تعالى : ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ الطارق ٤

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[1] :

« قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة « إن كل نفس لَمَّا » بالتشديد . أي : ما كل نفس إلا عليها حافظ ، فـ(إن) بمعنى (ما) ، و« لَمَّا » بمعنى (إلا) والعرب تقول : نشدتك الله لما فعلت ، المعنى : إلا فعلت . وقرأ الباقون « لَما » بالتخفيف . (ما) تكون زائدة على هذه القراءة ، المعنى : إن كلُّ نفسٍ لعليها حافظ » .

أقول وبالله التوفيق :

هذه الآيه فيها قراءتان ، الأولى بتخفيف (لما) ، والثانيه بتشديدها وكل من هاتين القراءتين لها توجيه : فعلى قراءة التخفيف يكون المعنى . إن كل نفس لعليها حافظ فتكون (ما) زائدة والزيادة في القرآن مصطلح نحوي يراد به أن الزائد ليس له موضع من الإعراب لكنه يفيد معنى[2] . وعلى قراءة التشديد تكون لَّما بمعنى إلا وهي لغة لبعض قبائل العرب وهم هذيل . حيث يقولون أقسمت عليك بالله لَّما فعلت ويقصدون إلا فعلت كذا[3] . وتسمى في هذه الحاله «لما الاستثنائية »[4] ؛ لأنها تكون للاستثناء ، ويؤيد هذا ما

---

(١) حجة القراءات ص ٧٥٨ .

(٢) الصحيح والضعيف ص ١٧ .

(٣) البحر المحيط ٨ ج ص ٤٤٩

(٤) النحو الوافي ٢ ج ص ٣٢٧

ذهب إليه المفسرون من أن المراد إن كل نفس مكلفة عليها حافظ يحصى أعمالها ويعدها للجزاء عليها[١] . وسوف أتناول لمّا واستعمالاتها في لغة العرب بشي من الإيضاح فأقول (لما) في لغة العرب تأتي على ثلاثة أضرب على النحو التالي :

١ – « لما » الجازمة وهي التي في نحو قوله تعالى : ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ وقوله تعالى ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾[٢] .

وقول الشاعر :

فإن أكُ مأكولاً فكن خير آكلٍ　　　وإلا فأدركني ولمّا أمزّقِ[٣]

٢ – لما التي تكون بمعنى (إلا) وهي لغة هذيل من القبائل العربية ، وعلى لغتهم خرجت الآية السابقة ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٤] .

٣ – لما التي تكون حرف وجوب لوجوب ، وتسمى « لما التعليقية »[٥] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾[٦] وقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا

(١) البحر المحيط ٨ ج ص ٤٤٩ الحجة للقراء السبعه للفارسي ج ٤ ص ١١٣

(٢) آل عمران ١٤٢ .

(٣) الكامل ج١ ص١٩ ، رصف المبانى ص ٣٥٢ ، والمغني ج ١ ص ٣٠٧ .

(٤) الطارق ٤ .

(٥) الجنى الداني ص ٥٩٤ – رصف المباني ص ٣٥٣ .

(٦) هود ٧٤ .

ظَلَمُواْ ﴾[١] وقد اختلف النحاة في هذا النوع الأخير فذهب بعضهم إلى أن (لما) هنا ظرف ، ومن هؤلاء ابن السراج وأبو عليّ الفارسي وابن جني وغيرهم . واستدل هؤلاء بقول الراجز :

إني لأرجو محرزاً أن ينفعا   إياي لما صرت شيخاً قَلَعاً

فلما هنا جاءت لمجرد الوقت[٢] .

والسياق يقتضي أن تكون (لما) هنا بمعنى حين ولهذا جعلوها ظرفاً وتسمى عندهم (لما) الحينية وهم يستدلون أيضاً بأنه حصل لها معنى الظرفية من التركيب فهي عندهم مركبة من (لم ، ما) وبهذا التركيب أصبحت اسماً ، وهذا فيه نظر إذا إن التركيب لا ينقلها من الحرفية إلى الظرفية . ومذهب سيبويه أنها حرف وجوب لوجوب . وذلك قوله[٣] : « وأما (لما) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره ، وإنما تجيء بمنزلة لو : لما ذكرنا فإنما هما لابتداءٍ وجواب» فيفهم من هذا تحقيق مذهبه وأنها عنده حرفُ وجوب لوجوب ، وقد تبعه في هذا أبو حيان فقال عند الحديث عن قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾[٤] فقد ذكر أقوال العلماء في (لما) ثم رجح رأي

---

(١) الكهف ٥٩ .

(٢) البيت من شواهد ابن مالك في شرح الكافية ج٣ ص ١٦٤٤ ، وينظر اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ج١ ص ٣٦١ .

(٣) الكتاب ج٤ ص ٢٣٤ .

(٤) النساء ٧٧

سيبويه فقال : «لما[1] — حرف وجوب لوجوب على مذهب سيبويه — وظرف زمان بمعنى حين على رأي أبي علي الفارسي . وإذا كانت حرفاً وهو الصحيح فجوابه إذا الفجائيه » انتهى كلامه رحمه الله .

وأما ابن مالك فقد فصل في الأمر فقال[2] : « إذا ولي (لمَّا) فعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنى فهو ظرف بمعنى إذ فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب ، وجوابها فعل ماض لفظاً ومعنى ، أو جملة اسمية مع إذا المفاجأة أو الفاء ... » إلخ : فدل هذا على أنه يذهب مذهباً وسطاً فيه جمع بين القولين من الحرفية والظرفية . ولعل الذي تطمئن إليه النفس هو تعليل ذكره المالقي حيث قال[3] : « لما وإن كانت بمعنى حين لا يخرجها هذا المعنى إلى الاسمية فإن من الحروف ما تقدر بالأسماء وهو لازم للحرفية ومنها ما يتقدر بالفعلية وهو لازم للحرفية وقد تقدم منه شيء» ، ولاشك أن هذا تعليل مقنع ، إذ لا يلزم من مشابهة (لما) لـ(حين) أن تكون ظرفاً مثلها بل « لما » حرف وجوب لوجوب و« حين » ظرف زمان غير أن بينهما مشابهة في ظاهر اللفظ ثم توهمت تبعاً لذلك المشابهة في أصل الأداة .

وكذلك القول بأنها ظرف يضعف من حيث عدم استقامته في بعض الأمثلة كقولك « لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم » فلا يصح معنى الحين هنا[4] .

---

(١) البحر المحيط ٣ ج ص ٣٠٩

(٢) ج ٤ ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٣) رصف المباني ص٣٥٤ .

(٤) الجنى الداني ص ٥٩ ، رصف المباني ص ٣٥٤ .

والذي يترجح لي هو ما ذهب إليه سيبويه من القول بأنها حرف وجوب لوجوب وذلك ؛ لأن أدلة السياق تؤيد هذا القول لأن الفعل الواقع جواباً يكون جزاءً . فدل هذا على أنها حرف وجوب لوجوب ، كما ذكر سيبويه[1] كقوله تعالى ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [2]

هذا من حيث نوع (لما) واستعمالاتها فأما مجيئها بمعنى (إلا) فهذا أيضاً . ثابت بالأدلة من السماع، وهو ما ذهب إليه أكثر المفسرين[3] في قوله تعالى : ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4] وقال المرادي[5] : « فظاهر السياق في هذه الآيات أن لما بمعنى إلا » وهذا وجه يقتضيه المقام وهو خال من التكلف . وهذا النوع من أنواع (لما) يكثر وروده في موضعين أحدهما بعد القسم نحو « نشدتك بالله لَمّا فعلت. وثانيهما بعد النفي ومنه قراءة عاصم وحمزة « وإن كلٌّ لما جميع لدينا محضرون»[6] . وقد أشار ابن مالك إلى هذين الموطنين فقال :

ورادفت إلا بإثرقسمٍ وبعد نفى ذاك أيضاً قد نُمى[7]

غير أن هذا النوع ، مع وجوده إلا أنه قليل في لغة العرب ، حتى قال بعض النحاة إن هذا الاستعمال موقوف على السماع . وخالف في ذلك

---

(١) الكتاب ٤ ج ص ٢٣٤

(٢) البقرة ١٧ .

(٣) تفسير البغوي ج٥ ص٢٣٩ ، تفسير القرطبي ج٢٠ ص٤ ، البحر المحيط ج ٨ ص ٤٤٩ .

(٤) الطارق ٤ .

(٥) الجنى الداني ص٥٩٣ .

(٦) يس آية ٣٢

(٧) شرح الكافيه الشافية ٣ ج ص ١٦٤٢ .

الزجاجى ، فرعم أنه يجوز القياس على ما سمع من ذلك فعنده يجوز أن يقال مثلاً (ما جاءنى لما زيد) على معنى ما جاءني إلا زيد[1] . ويظهر لي أن هذا كلام وجيه لأنه إذ أثْبت أن هذه لغة لقبيلة من قبائل العرب وهي هذيل . فلا يمكن أن يقال : إنهم لم يستعملوا إلا هذه المواضع التي وقفنا عليها ، ومن ثم جاز لأى منهم أن يتكلم بهذه اللغة ويستعمل ألفاظاً أخرى ، غير التي وصلت إلينا . ويؤيد هذا أن أبا عليّ الفارسي كان يجعل ما قيس على كلام العرب من كلام العرب ، حتى وإن لم تتكلم به فعنده أن نحو طاب الخشكنان من كلام العرب ، مع أنها لم تتكلم به ، قال لأنه مقيس على كلام العرب[2] غير أن بعض هذه الاستعمالات يكون فيه من الوضوح ما يؤيد ورود (لما) بمعنى (إلا) وبعضها الآخر قد لا يتضح إلا بعد إنعام النظر ، فمن هنا جاء التوقف في اطراد هذا الاستعمال . حتى جعله بعضهم مقصوراً على السماع ومنع القياس عليه .

---

(١) انظر رأي الزجاجي في إرتشاف الضرب ج٣ ص ١٥٥٥ .

(٢) انظر رأي أبي عليّ في الخصائص ج١ ص ٣٥٦ .

مجيء " أنَّ " بمعنى لعل

قال الله تعالى : ﴿ ..... قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ — الأنعام ١٠٩

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

« قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر : « وما يُشْعِرُكم إنها إذا جاءتْ » بكسر الألف . قال اليزيدي : الخبر متناهٍ عند قوله : « وما يشْعركم » أي ما يدريكم ؟ ثم ابتدأ الخبر عنهم : (إنهم لا يؤمنون إذا جاءتهم) . وكسروا الألف على الاستئناف . قال سيبويه : سألت الخليل عن قوله : « وما يُشْعِرُكم إنها إذا جاءت » ما منعها أن تكون كقولك : (وما يدريك أنه لا يفعل ؟) فقال : (لا يحسن ذلك في هذا الموضع ، إنما قال : « وما يشعركم » ثم ابتدأ فأوجب فقال : « إنها إذا جاءتْ لا يؤمنون » ؛ لو قال : (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) كان عذراً لهم) . وحجتهم قوله بعدها : « ولو أننا نزَّلْنا إليهم الملائكة .. » إلى قوله « ما كانوا ليؤمنوا »[٢] فأوجب لهم الكفر ، وقال : « ونُقَلِّبُ أفئدتهم وأبصارَهم كما لم يؤمنوا به أولَ مرة »[٣] أي إن الآية إن جاءتهم لم يؤمنوا كما لم يؤمنوا أول مرة .

---

(١) حجة القراءات ص ٢٦٥ .

(٢) الآية ١١١ .

(٣) الآية ١١٠ .

وقرأ الباقون : « أنها إذا جاءتْ »[1] بالفتح . قال الخليل: (أن معناها: لعلها إذا جاءتْ لا يؤمنون . قال : وهذا كقولهم : (ايت السوق أنك تشتري لنا شيئاً) أي لعلك . أنشد أبو عبيدة :

أريني جواداً مات هُزْلاً لأنني أرى ما ترين ، أو بخيلاً مخلَّدا[2]

يريد لعلني أرى ما ترين.

يُرْوى في التفسير أنهم اقترحوا الآيات وقالوا : ﴿ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ [3] .. إلى قوله : ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [4] ، فأنزل الله : ﴿ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[5] أي لعلها إذا جاءت لا يؤمنون على رجاء المؤمنين . وقال آخرون : بل المعنى : (وما يشعركم أنها إذا جاءتْ يؤمنون) فتكون (لا) مؤكدة للجحد كما قال: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [6] بمعنى : (وحرام عليهم أن يرجعوا) . قال الفراء : (سأل الكفار رسول الله صلى عليه وسلم أن

---

(١) الأنعام ١٠٩ .

(٢) البيت لحاتم الطائي من قصيدة مطلعها :

وعاذلة هبت بليل تلومني وقد غاب عيوق الثريا فَعرَّدا

(٣) الإسراء ٩٠ .

(٤) الإسراء ٩٣ .

(٥) الأنعام ١٠٩ .

(٦) الأنبياء ٩٥ .

يأتيهم بالآية التي نزلت في الشعراء : ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾ [١] وقال المؤمنون : (يا رسول الله سل ربك أن ينزلها حتى يؤمنوا) فأنزل الله : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٢] أي (إذا جاءت يؤمنون) و (لا) صلة كقوله : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [٣] أي أن تسجد » .

أقول وبالله التوفيق :

هذه الآية فيها قراءتان الأولى بفتح همزة إن والثانية بكسرها فأما قراءة الكسر فهي قراءةُ ابنِ كثير وأبي عمرو وتوجيهها أن الكلام ينتهي عند قوله تعالى : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ وأن جملة إنها إذا جاءت لا يؤمنون جملة جديدة لذلك لزم كسر همزة إنَّ فيها وهذا وجه بين ، وأما قراءة الفتح فهي قراءة بقية القراء[٤] .

وقد نقل سيبويه عن بعض مشايخه استنكاره لفتح همزة إنّ مع بقائها على معناها الأصلي فقد ورد عنه أنه قال : « سألته عن قوله عز وجل ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ما منعها أن تكون كقوله وما يدريك أنه لا يفعل ؟ فقال لا يحسن ذا في ذا الموضع ، إنما قال وما يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال : إنها إذا جاءت لا يؤمنون . ولو قال وما

(١) الشعراء ٤ .

(٢) الأنعام ١٠٩ .

(٣) الأعراف ١٢ .

(٤) إتحاف فضلاء البشر ص٢٧١

يشعركم أنها إذ جاءت لا يؤمنون ، كان ذلك عذراً لهم . وأهل المدينة يقولون أنها فقال الخليل هي بمنزلة قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً ، أي لعلك ، فكأنه قال لعلها إذا جاءت لا يؤمنون »[١] .

وفي قول سيبويه (سألته) إشكال يسير ليس فيما يتعلق بكسر همزة إن وفتحها ، وإنما في من هو المسئول الذي سأله سيبويه ؟ فقد صرح الشيخ أبو زرعة أن المسئول هو الخليل ، والسياق يدل على أن المسئول هو أبو الخطاب لأنه قد تقدم ذكره في السياق والكلام مرتبط بعضه ببعض فقد قال سيبويه عند استشهاده بقول الشاعر :

رأته على شيب القذال وأنها تواقع بعلاً مرة وتئيم[٢]

« زعم أبو الخطاب : أنه سمع هذا البيت من أهله هكذا ». فظاهر السياق يدل على أن المسؤل هو أبو الخطاب لكنَّ هذا يتعارض مع ما هو معروف في كتاب سيبويه أنه إذا قال سألته فإنه إنما يعني الخليل ، ولهذا فقد رجح الفارسي أن المسئول هو الخليل[٣] ولذلك نسب الشيخ أبو زرعة هذا القول له في الحجة وتبعه غير واحد من المفسرين[٤] وأما ما ذكره الخليل من أنه لو قال أنها لكان عذراًلهم. ومن ثم خرَّج هذه الآية على أن (أن) فيها بمعنى لعل فأقول : هذا مبناه على فساد المعنى المراد من الآية فيما لو فتحت همزة (أن) وبقيت على أصلها . لأن المعنى على هذا يصير « وما يشعركم أن

---

(١) الكتاب ٣ ج ص ١٢٣ .

(٢) البيت من شواهد الكتاب ج٣ ص١٢٣ ، وتحصيل عين الذهب ص ٤٣١ .

(٣) انظر رأي الفارسي في الدر المصون ج٥ ص١٠١ .

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة ، وانظر النحو وكتب التفسير ج١ ص ١٠٤ .

الآية إذا جاءت آمنوا » وليس هذا هو المراد .

وأما ورود (أن) بمعني لعل فثابت في كتب المعاني وله شواهد تعضده منها قول الشاعر :

عوجا على الطَّلَلِ المُحيلِ لأننا نبكي الديار كما بكى بن حِذام[(١)]

ومرد ذلك إلى المعنى ؛ لأنها بالفتح مع بقاء (أن) على أصلها يكون المعنى وما يشعركم كونها إذا جاءت لا يؤمنون ، والمصدر هنا فاعل فيصبح كأن في هذا عذراً لهم ، وعلى هذا يفسد المعنى لأنه ليس هو المراد في الآيات الكريمة وقد أوضح الإمام البغوي رحمه الله ذلك المعنى فقال :

« لأن المسلمين كانوا يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدعو الله حتى يريهم ما اقترحوا حتى يؤمنوا فخاطبهم بقوله وما يشعركم »[(٢)] .

ومما يدل على أن (أن) بمعنى لعل قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه حين قرأ « وما أدراكم لعلها إذا جاءتهم لا يؤمنون »[(٣)] .

فالتصريح بلعل في هذه القراءة ، وورودها في موطن آخر بلفظ أن بدلاً من لعل يدل على أن (أن) بمعنى (لعل) لأن معنى الآية في القراءتين واحد .

وكذلك قول الفرزدق :

ألستم عائجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الخيام[(٤)]

---

(١) البيت من شواهد المالقي في الرصف ص ٢٠٧ .

(٢) تفسير البغوي ج٢ ص١٥١

(٣) معاني القرآن للفراء ج١ ص٣٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٧١ .

(٤) ديوان الفرزدق ص ٥٩٧ ، والرواية فيه :

ألستم عائجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثرم الخيام

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت . رصف المباني ص ٢٠٧ ، وشرح التسهيل ٤٦/٢ ، ٤٧ ، والإنصاف مسألة ٢٦ .

ومن ذلك أيضاً ، ما ورد عن العرب من قولهم ائت السوق أنك تشتري لنا شئيا[١] .

ومن الواضح أن المراد لعلنا نرى العرصات ، وفي قول العرب لعلك تشتري لنا شيئاً ، وقد ورد التناوب في عكس هذا أيضاً . قال الله عز وجل : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [٢] قال المفسرون المراد وما يدريك أنه يزكى ، واستحسن هذا التخريج أيضاً الفراء فقال : « وللعرب في (لعل) لغة بأن يقولوا : ما أدري أنَّك صاحبها ، يريدون لعلك صاحبها ، ويقولون ما أدري لو أنَّك صاحبها ، وهو وجه جيد أن تجعل أنَّ في موضع لعل » [٣] . وأما الفارسي فقد ضعف هذا التوجيه وحجته أن التوقع الذي تدل عليه (لعل) لا يناسب قراءة الكسر ؛ لأنها تدل على حكمه تعالى عليهم بأنهم لايؤمنون[٤] غير أن هذا لا يلتفت إليه ، وذلك لأن ورود أنَّ بمعنى (لعل) كثيرٌ في لغة العرب وقد ذكرت ما يؤيد ذلك ، وقراءة أُبيٍّ السابقة من أقوى الأدلة على ثبوت هذا الاستعمال العربي الفصيح ، ومما يدل على هذا الاستعمال من الشعر العربي قول الشاعر[٥] :

أعاذل مايدريك أنَّ منيتي ... إلى ساعة في اليوم أو في ضحى الغدِ

والمعنى في البيت على التوقع أي لعل منيتي ، وعلى هذا فإنه يترجح لي صحة

---

(١) الكتاب ج٣ ص١٢٣ ، حجة الفارسي ج٢ ص ١٩٦ ، وانظر النحو وكتب التفسير ج٢ ص ١٠٢٢ .

(٢) عبس آية ٣

(٣) معاني الفراء ٢ ح ٣٥٠ .

(٤) حجة الفارسي ج٢ ص٢٠٠- الدر المصون ج٥ ص١٠٤

(٥) ينسب لعدي بن زيد و لم أجده في ديوانه ، وانظره في حجة الفارسي ج٢ ص ٢٠٠ .

هذا التناوب ، وأن المعنى في هذه الآية لعلها إذا جاءت لا يؤمنون وذلك لورود التناوب بين (أنَّ) ولعل كما في قوله تعالى : ﴿ وما يدريك لعل الساعة قريب ﴾[1] .

ولأن بقاء (أنَّ) على أصلها يلزم منه أن تكون (لا) لغواً صلة في الكلام ، وهذا وإن قال به الشيخ أبو زرعة وغيره إلا أن فيه نظراً ؛ وذلك لأن

(أن) إذا بقيت على بابها فهي لغو كما في قوله عز وجل : ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[2] وعلى قراءة الكسر إنها إذا جاءت لا يؤمنون تكون (لا) غير لغو ومحال أن تكون اللفظة الواحدة لغو وغير لغو في سياق واحد[3] .

---

(١) الشورى ١٧ .

(٢) الأنبياء ٩٥ .

(٣) معاني الزجاج ج٢ ص ٢٨٢ – ٢٨٣ .

حتى بين الإعمال والإهمال

قال الله تعــالى ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ....﴾ البقرة : ٢١٤

مسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[1] :

« قرأ نافع : « حتى يقولُ الرسول » بالرفع . حجته أنها بمعنـى (قـال) الرسول على الماضي وليست على المستقبل وإنما ينصب من هذا الباب مـا كـان مسـتقبلاً مثـل قولـه تعـالى: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ ...﴾ فرفع (يقولُ) ليعلم أنـه مـاض وقرأ الباقون : « حتى يقولَ » بـالنصب وحجتـهم : أنـها بمعنـى الانتظـار ، وهو حكاية حال . المعنى : (وزلزلوا إلى أن يقول الرسـول) ، وأعلـم أن (حتـى) إذا دخلـت علـى الفعـل فلـها أربعـة أوجـه : وجـهان في الرفـع ووجهان في النصب .

فأما وجها الرفع فأحدهما كقولك : (سرت حتـى أدخلُها) فيكـون السير واقعاً والدخولُ في الحـال موجـوداً . كأنـه قـال: (سـرت حتى أنـا داخـل السـاعة) وعلـى هـذا قولـه : « حتـى يقـولُ الرسـول » أي حتـى الرسول قائل .

والوجه الثـاني أن يكـون الفعـل الـذي قبـل « حتـى » و الـذي بعدهـا واقعين جميعاً فيقول القائل : (سرت أمس نحو المدينة حتى أدخلُها و يكون

---

(١) حجة القراءات ص ١٣١ .

السير و الدخول وقَعًا ، ومَضَيًا كأنه قال : (سرت أمس فدخلت) ، وعلى هذا أيضاً قوله : « حتى يقولُ الرسولُ » معناه (حتى قال الرسول) فرفع الفعل على المعنى لأن (حتى) و (أنْ) لا يعملان في الماضي و إنما يعملان في المستقبل .

و أما ، وجها النصب فأحدهما كقولك : (سرت حتى أدخَلها) لم يكن الفعل واقعاً ، معناه سرت طلباً إلى أن أدخلها فالسير واقع و الدخول لم يقع فعلى هذا نصب الآية و تنصب الفعل بعد (حتى) بإضمار (أنْ) وهى تكون الجارة كقولك : أقعدُ حتى تخرجَ) المعنى : إلى أن تخرج والوجه الثاني أن تكون (حتى) بمعنى اللام التي هي علة . وذلك مثل قولك : (أسلمت حتى أدخلَ الجنة) ليس المراد إلى أن أدخل الجنة وإنما المراد لأدخل الجنة وليس هذا وجه نصب الآية » .

أقول وبالله التوفيق :

هذه الآية فيها قراءتان : الأولى قراءة الجمهور بنصب « يقولَ » وتوجيهها أنها بمعنى حكاية الحال وحتى هنا ناصبة للفعل المضارع ، وفي هذا النصب خلاف فالكوفيون عندهم أنها تنصب الفعل المضارع بنفسها وأما البصريون فعندهم أنها لا تنصب بل الذي ينصب هو أنْ مضمرة بعدها وتكون الجملة بعدها في محل جر[1] .

قال المرادي « حتى حرف لها عند البصريين ثلاثة أقسام هي :-

١ — حرف جر .

(١) الإنصاف ح٢ ص٥٩٨

٢- حرف عطف .

٣- حرف ابتداء .

وزاد الكوفيون قسماً رابعاً وهو أن يكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع . وزاد بعض النحويين قسماً خامساً وهو أن تكون بمعنى الفاء»[(١)]
والذي يهمنا في بحثنا هذا هو حتى الابتدائية ، والناصبة للفعل المضارع ، لأنها هي المحتملة في الآية فأقول إن قراءة الجمهور بنصب (يقول) توجيهها على أن الكلام على حكاية الحال ، وأن (يقول) منصوب ، إما بـ(حتى) كما هو مذهب الكوفيين وإما بـ(أن) مضمرة كما هو مذهب البصريين ، والجملة في محل جر على المذهبين ، وتوجيه هذه القراءة هو أنّ الفعل الذي قبل حتى مما يتطاول وإذا كان الفعل الذي قبل حتى مما يتطاول نصب ما بعده وإن كان المعنى ماض كما في هذه الآية لأن المعنى حتى قال الرسول[(٢)] .

ومذهب سيبويه أن حتى تنصب إذا كانت غاية نحو قولك (سرت حتى أدخلها) على أن السير والدخول جميعاً قدمضيا . وهذه غاية ، والأمر في الآية كذلك .

والوجه الثاني أن يكون ما قبل حتى قد وقع وما بعدها لم يقع بعد وهي في هذه الحالة مثل كي التي تنصب على إضمار أن، وذلك مثل قولك كلمته حتى يأمر لي بشيء[(٣)] وقد أنكر أبو حيان ذلك وقال « لم يثبت ورود حتى بمعنى كي بل لا تأتي إلا للانتهاء ، وأول قولهم كلمته حتى يأمر لي بشيء

(١) الجنى الداني ص٥٤٢

(٢) تخريج أوجه الإعراب في القراءات السبع ص ٢٥ .

(٣) الكتاب ج٣ ص١٦ - ١٧

بأن معناه إلى أن يأمر لي بشيء[١]. قال الرضى : « وما ذكره تكلف لا يتمشى له في نحو أسلمت حتى أدخل الجنة »[٢] . وذهب النحاس إلى أن النصب توجيهه أنه اختلف ما قبل حتى عما بعدها . فيرى أن الوجه النصب لأن ما قبلها ماض وما بعدها مستقبل[٣] وأما قراءة الرفع فهي قراءة نافع – وتوجيهها أن المضارع بعد حتى إنما يرفع في حالتين :

الحالة الأولى :- اذا كان ما قبل حتى قد وقع وما بعدها واقع الآن من ذلك ما حكاه سيبويه عن بعض العرب من قولهم :" مرض حتى لا يرجونه – "[٤] والمعنى هو الآن لا يرجى ، وهذا هو وجه الرفع في الآية وكأن المعنى وزلزلوا فيما مضى حتى أن الرسول يقول الآن متى نصرُ اللهِ[٥] . وبعضهم يعبر عن هذه الحالة بالحالية فيقول وإن كان الفعل – يعني الذي بعد حتى حالاً، أو مؤولاً بالحال رفع ويذكر المثال السابق « مرض حتى لا يرجونه »[٦] . وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله :

وإن تلاها الفعل حالاً رفعا وقد يباح رفع ماقد وقعا

وتلو حتى حالاً أو مؤولاً به ارفعن وانصب المستقبلا

---

(١) انظر رأي أبي حيان في شرح كافية ابن الحاجب ج٤ ص ٦٠ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) إعراب القرآن ح١ ص١٠٧

(٤) الكتاب ح٣ ص١٨

(٥) الحجة للقراء السبعة ج٢ ص٤٢٩ والجامع لأحكام القرآن ج٣ ص٢٥ والبحر المحيط ج٢ ص١٤٩ .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ح٣ ص١١٧

مؤولاً بالحال وهو ينتصب إذا للاستقبال تقديراً نسب[١]

هذا وبعض النحاة يشترط في الحال الواقع بعد حتى أن يكون مسبباً- فضله- بمعنى أن هذه الحال الواقعة بعد حتى تكون مسببة عما قبلها ففي قولهم : " مرض حتى لا يرجونه " عدم الرجاء بسبب المرض . وبعضهم يفصّل فيما كان فيه ما قبل حتى سبباً لما بعدها قالوا « إن لم يكن ما قبلها مسبباً لما بعدها نحو سرت حتى تطلعَ الشمس وحكى الكسائي الرفع في قولهم « إنا جلوس فما نشعر حتى يسقطُ بيننا حجر »[٢] برفع يسقط فيجب نصب ما بعد حتى على الغاية ، وأما إن كان ما قبلها سبباً لما بعدها. فإن حتى تكون فضلة . بمعنى أنه يتم المعنى بما قبلها . ولذلك يرفعون ما جاء بعدها فلو قلت مرض زيد لكان المعنى تاماً من مبتدأ وخبر . وبهذا تكون جملة لا يرجونه فضله وعليه تخرج الآية (حتى يقولُ الرسول) .

الحالة الثانية / أن يكون ما بعدها ، وما قبلها قد مضيا جميعاً.

الحالة الثالثة / إذا كان ما قبل حتى فعلاً ماضياً جاز فيما بعدها الرفع . ولذلك يقول الفراء.لأنه يحسن في مثله من الكلام كقولك في الآية — زلزلوا حتى قال الرسول ، أو يكون الرفع باعتبار جواز لتأويل على حكاية الحال[٣] . وعلى جميع هذه الأوجه تعتبر حتى ابتدائية مثلها في ذلك مثل التي في قول الشاعر :

---

(١) شرح الكافية الشافية ح٣ ص١٥١٧

(٢) معاني القرآن للفراء ج١ ص ١٣٤- ارتشاف الضرب ح٤ ص١٦٦٤

(٣) تخريج أوجه الإعراب في القراءات السبع ص٢٥

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماءُ دِجْلة أشكل[(١)]

ومن ذلك قول الشاعر:-

فيا عجباً حتى كليبُ تسبني كأن أباهانهشل أو مجاشع[(٢)]

فقد وردت حتى ابتدائيه ، والجملة بعدها (كليب تسبني) مستألفه مكونة من مبتدأ وخبر. والحاصل أن الحكم على الفعل المضارع بعد حتى بالرفع أو النصب كل ذلك مرده إلى قصد المتكلم فإن قصد أن الفعل الذي بعد حتى حصل في حال الإخبار أو في زمن متقدم عليه فعند ذلك يجب الرفع وإن قصد أن مضمون ما بعد حتى يحصل في زمن ما بعد الإخبار أو لم يقصد حصول ما بعدها في زمن معين وإنما هو مترتب على ما قبلها فالحكم هنا نصب ما بعد حتى . ومع النصب تكون حتى بمعنى كي أو إلى[(٣)] قال الجزولي والفرق بين حتى التى بمعنى كي والتي بمعنى انتهاء الغايه — أن حتى اذا كانت بمعنى كي لم تدخل على صريح الاسم بخلاف (حتى) التي للانتهاء فهى تدخل على صريح الاسم نحو قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[(٤)] وأما التي بمعنى كي فيجب دخولها على المضارع وفي قول الجزولي هذا رد على أبي حيان فيما سبق من إنكاره لورود حتى بمعنى

---

(١) ديوان جرير ص ٣٦٧ ، واستشهد به ابن هشام في المغني ج١ ص ١٤٨ .

(٢) تخريج -ديوان الفرزدق ص ٣٦١ ، والرواية في الديوان فيا عجبي ، واستشهد به ابن هشام في المغني ج١ ص ١٤٨ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ج٤ ص ٦٠

(٤) القدر ٥ .

كي[١] . والحاصل أن المعنيين واحد ، وذلك لأن ما بعد حتى إما أن يكون حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً – فأما الحال فيرفع نحو مرض حتى لا يرجونه بشروطه السابقه أن يكون – حالاً سبباً- فضله-، وإن كان مستقبلاً نصب- وأما إن كان ماضياً فهو بحسب حكايته ، فإما أن يحكي على أنه مستقبل فينصب وعلى ذلك تخرج قراءه الجمهور. وإما أن يحكى على أنه حال فيكون حكمه الرفع . وعلى هذا الوجه تخرج قراءة نافع[٢] .

وعلى قراءة الجمهور يكون التقدير – وزلزلوا إلى أن قال الرسول (متى نصر الله) .

ويجوز أن يكون على تقدير التعليل أي زلزلوا كي يقولوا متى نصر الله . قال السمين الحلبي : « وفيه ضعف لأن القول ليس سبباً للمس والزلزلة[٣] . وأما توجيه قراءة نافع فهو باعتبار حكاية الحال والتقدير وزلزلوا فإذا الرسول في حال قول ، فعلى هذا يكون المعنيان متداخلين لأنه لا فرق بين أن يكون الرسول ﷺ قال ذلك في وقت الشدة والزلزلة ، أو يكون الكلام على حكاية حال ماضية كأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال ذلك في وقت الشدة لما رأى ، فالمعنيان متداخلان والقراءتان سبعيتان. غير أن ظاهر المعنى يرجح كون التقدير زلزلوا إلى أن قال الرسول ؛ لأن ذلك أقرب لمعنى الغاية الذي يلازم حتى في جميع أحوالها[٤] . وفي إعراب الاسم الواقع بعد حتى أقوال أخر أعرضت عنها لأني لزمت ما أورده المصنف في كتابه وتركت ما عداه .

والله تعالى أعلم .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ج٤ ص ٦٠ .

(٢) الدر المصون ج٢ ص ٣٨٢-٣٨٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٨٢ .

(٤) رصف المباني ص٢٥٧ .

إعمال لا النافية للجنس المكررة

قال تعالى ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ البقرة ٢٥٤

نص المسألة

قرأ ابن كثير وأبو عمرو « لا بيعَ فيه ولا خلةَ ولا شفاعةَ » نصب بغير تنوين على النفي والتبرئة .

وقرأ الباقون بالرفع والتنوين .

قال المصنف – رحمه الله تعالى[1] – :

« اعلم أن (لا) إذا وقعت على نكرة جعلت هي والاسم الذي بعدها كاسم واحد وبنى ذلك على الفتح . فإذا كررت جاز الرفع والنصب وإذا لم تكرر فالوجه فيه الفتح . قال الله جل وعز :« لا ريب فيه»[2] من رفع جعله جواباً لقول القائل: « هل فيه بيع ؟) هل فيه خلة؟) ومن نصب جعله جواباً لقول القائل : « هل من بيع فيه ؟) هل من خلة ؟) فجوابه (لا بيعَ فيه ولا خلةَ) لأن (مِنْ) لما كانت عاملة جعلت (لا) عاملة ، ولما كانت جواب (هل) لم تعملها إذ كانت هل غير عاملة » .

أقول وبالله التوفيق :

هذه الآية فيها قراءتان سبعيتان ، الأولى قراءة جمهور القراء بالرفع والتنوين ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ . والثانية قراءة ابن كثير

---

(١) حجة القراءات ص ١٤١ .

(٢) البقرة ٢ .

وأبي عمرو وكذا يعقوب الحضرمي وغيرهم وهي : (لا بيعَ فيه ولا خلةَ ولا شفاعةَ) بالفتح من غير تنوين[١] ولكل من القراءتين توجيه فأما قراءة الجمهور فهي على أن (لا) إذا تكررت جاز إهمالها وقد أُهملت هنا وارتفع ما بعدها على الابتداء أو أنها عاملة عمل ليس[٢] .

وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو : فهي على إعمال (لا) النافية للجنس عمل إنَّ . ولا النافية وإن كانت تعمل عمل (إنَّ) إلا أنها أضعف منها اتباعاً لقاعدة حط الفروع عن الأصول ؛ ولذلك فهي لا تعمل إلا بشروط منها أن يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق ، وأن يكون المنفي جنساً وأن يكون نفيه نصاً ، وألا يدخل عليها جار وأن يكون اسمها نكره متصلاً بها وأن يكون خبرها نكرة أيضاً[٣] . ومن هنا يعلم أن (لا) النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات ولا تعمل في المعارف البته وما ورد من أمثلة توهم إعمالها في المعارف فكل ذلك على التأويل ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن يهلك كسرى فلا كسرى بعده وإن يهلك قيصر فلا قيصر بعده »[٤] وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٥] : « قضية ولا أبا

---

(١) اتحاف فضلاء البشر ص٧٧ ، النشر في القراءات العشر ص ٨٣٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ح ١ ص ١٢٥ ، الكشف عن وجوه القراءات ج١ ص ٣٠٥ .

(٣) توضيح المقاصد ج١ ص ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، أوضح المسالك ح ٢ ص ٦٠٥ ، شرح الأشموني ج١ ص ٣٢٩ .

(٤) صحيفة همام ابن منبه عن أبي هريرة ص ٩١ ، معجم الطبري الأوسط رقم الحديث ٨٠٤٣ ، ج ٨ ص ٨٥ .

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ج١ ص ٣٦٦ ، واستشهد بهذه المقولة أيضاً ابن مالك في شرح التسهيل ج٢ ص ٦٧ .

حسن لها » وقول عبد الله بن الزبير الأسدي[١] :

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد

فكل هذه الأمثلة على تقدير « ولا أمثال » ففي الحديث ولا أمثال كسرى بعده وفي قول عمر ولا أمثال علي لهذه القضية وفي قول عبد الله بن الزبير ولا أمثال أمية في البلاد[٢] « أو أن العلم أول بنكره فركب مع (لا) إن كان مفرداً ونصب بها إن كان غير مفرد فمن الأول الحديث الشريف وقول ابن الزبير السابق ، ومن غير المفرد « قضية ولا أبا حسن لها »[٣] وخالف في ذلك ابن جني وابن الشجري فهما يريان إعمالها في المعارف من غير تأويل[٤] متشهدين لذلك بقول النابغة :

وصلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبها متراخياً[٥]

ويظهر لي صحة الاستشهاد بهذا لأنه لا يوجد بد من تخريج البيت على هذا الوجه .

وبما أنه قد تقرر عند النحاة أنها تعمل فيما بعدها من النكرات ، بلا خلاف فإن هذا العمل يختلف حسب مابعدها فإن كان مفرداً بنى معها على

---

(١) الكتاب ج٢ ص ٢٩٦ ، المقتضب ج٢ ص ٥٧٥ ، الشذور ص ٢٢١ ، الخزانة ج٢ ص ١٠٠ ، الدرر ج١ ص ١٢٣ ، شرح التسهيل ج٢ ص ٦٦ .

(٢) أمالي ابن الشجري ج١ ص٣٦٦ وشرح التسهيل ج٢ ص٦٧ .

(٣) سبق تخريج هذه المقولة .

(٤) مغني اللبيب ج١ ص٢٦٧

(٥) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٩٨ . انظر خزانة الأدب ج٣ ص ٣٣٧ ، همع الهوامع ج١ ص٣٩٨ ، المغني ج١ ص ٢٦٧ .

الفتح تشبيهاً له بخمسة عشر[1] وذلك نحو قوله تعالى : « لا ريب فيه »[2] وإن كان ما بعدها مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فهما منصوبان نصباً صريحاً نحو " لا صاحب برٍ مذموم، ولا راغباً في الشر محمود "[3] .

ثم إن النحاة قد اتفقوا على أن الخبر مرفوع بـ (لا) عند عدم تركيبها مع اسمها واختلفوا في التي تركب مع اسمها تركيب خمسة عشر فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بماكان مرفوعاً به قبل دخولها[4] وذلك قوله : « واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ وكذلك : ما من رجل ، وما من شئ والذي يبنى عليه في زمان أو في مكان ، ولكنك تضمره وإن شئت أظهرته وكذلك لا رجلَ ولا شيءَ إنما تريد لا رجل في مكان ولا شيء في زمان[5] .

وخالفه في ذلك كثير من النحويين فذهب الأخفش والمبرد والمازني إلى أن الرفع للخبر هو (لا) حتى في حالة التركيب[6] ووافقهم ابن مالك في شرحه على التسهيل .

وفي قراءة أبي عمرو وابن كثير نجد أن (لا) هنا قد عملت وإن تكررت وهذه إحدى حالات الجواز في عملها غير أنها إذا تكررت تعين فيها البناء

---

(١) الجنى الداني ص ٢٩٠ .

(٢) البقرة آية ٢ .

(٣) شرح التسهيل ج٢ ص٥٥ .

(٤) ارتشاف الضرب ج٣ ص١٢٩٧ .

(٥) الكتاب ج٢ ص٢٧٥ .

(٦) الجنى الداني ص٢٩١ ، مغني اللبيب ج١ ص ٢٦٥ ، همع الهوامع ج١ ص٣٩٨ .

على الفتح لأنها تنسبك مع اسمها فتصبح كاسم واحد حينئذ فهي والحالة هذه نظير خمسة عشر .

وقد سوغ لها العمل في حالة التركيب أيضاً الأمور الآتية :

١ - إن الأمور التي استحقت (لا) العمل بموجبها باقية مع التركيب فكذلك العمل باق .

٢ - ثم إن صيرورتها مع الاسم كالشئ الواحد لا يحيلها عن عملها قياساً لها على (أنَّ) عندما تركب مع معمولها كالشئ الواحد ومع ذلك تعمل .

٣ - ثم إن عملها في الخبر أهم لأن تأثيرها في معناه أشد من تأثيرها في معنى الاسم ومادام أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم فكذلك الخبر[(١)] .

وأما عن سبب بناء المفرد فقد اختلف النحاة أيضاً في سبب بنائه فمنهم من قال إن السبب هو تضمنه معنى الاستغراق وأن قولك لا رجلَ في الدار . نفيٌ عامٌ ، ومنهم من ذهب إلى أن سبب البناء هو تركيب الاسم مع (لا) كتركيب خمسة عشر[(٢)]. قال الشيخ خالد الأزهري: « هذا مذهب سيبويه والجماعة ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا فقالوا: « لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ »[(٣)] لأنه قد تقرر أن الاسم يبنى على ما ينصب به كما سبق فنحو قولك لا رجلين هنا نجد أن المثنى قد بني على الياء لا أنه نصب بها وهذا مذهب سيبويه[(٤)]

(١) شرح التسهيل ج٢ ص٥٦ - شرح المفصل لابن يعيش ج١ ص٢٦٣

(٢) المساعد ح١ ص٣٤٠ ، توضيح المقاصد ح١ ص٥٤٦ ، التصريح ح٢ ص١٢٠ - ١٢١ .

(٣) التصريح ج٢ ص١٢١

(٤) الكتاب ج٢ ص٢٨٢

وخالف المبرد في ذلك فعنده أن قولك لارجلين هنا معرب وليس مبني فقال : « وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت : « لا غلامين لك » أن غلامين مع (لا) اسم واحد وتثبت النون ، كما تثبت مع الألف واللام ، وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه ، نحو قولك هذان أحمران ، وهذان المسلمان فالتنوين لا يثبت في واحد من الموضوعين ، ففرقوا بين النون والتنوين ، واعتلوا بما ذكرت لك . وليس القول عندي كذلك ؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً ، لم يوجد ذلك ، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد »[١] .

وفي نهاية هذا المبحث أقول إن القرآن الكريم نزل بلغات مختلفة لقبائل العرب فمنها ما هو مشهور ومنها ما هو غير ذلك ، وكل ما نزل به كلام ربنا جل وعلا فهو فصيح اشتهر أو لم يشتهر وهاتان القراءتان توافقان وجهين صحيحين من كلام العرب هما إعمال لا النافية للجنس وهو الأشهر إذا لم تكرر وجواز الإعمال والإهمال إذا تكررت فمن قرأ (لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ ...) فقد سار على لغة الإهمال فيها لأنها تكررت ، ومن قرأ : (لا بيعَ فيه ولا خلّةَ) فهو سائر على لغة من يعملونها وإن تكررت[٢] .

والله تعالى أعلم

---

(١) المقتضب ج٢ ص ٥٧٨ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٧٠ .

الفصل الثاني

مسائل الاحتجاج في التراكيب

" عُزير " بين المنع والصرف

قال الله تعالى ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ ﴾ – التوبة ٣١

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

« قرأ عاصم والكسائي : « وقالت اليهود / عُزَيْرٌ ابن الله» بالتنوين وحجته أنه اسم خفيف فوجهه الصرف لخفته ، وإن كان أعجمياً. وقال قوم : يجوز أن تجعله عربياً لأنه على مثال المصغرات من الأسماء العربية وهو يشبه في التصغير (نُصَيْراً) أو (بُكَيْراً) فأجري وإن كان في الأصل أعجمياً . وأخرى أن الكلام عند السكوت على (عزير ابن الله) ناقص. وأن قوله « ابن » خبر عن (عزير) فنون من أجل حاجة الكلام إليه كقولك : (زيدٌ ابن عمنا) . فلما كانت الفائدة في (ابن) أوقعت التنوين ، وإذا تركت التنوين كان (الابن) نعتاً وكانت الفائدة بعد النعت كقولك : زيدُ ابن عمنا ظريف.

وقرأ الباقون : « عزيزُ ابن اللهِ » بغير التنوين وحجتهم أن التنوين حرف الإعراب ، مشبه للواو والياء والألف ، فكما يسقطن إذا سُكِّنَ وسُكِّنَ ما بعدهنّ ، كذلك يسقط التنوين إذا سكن وأتى بعده ساكن . فكأنهم ذهبوا إلى أنه مصروفاً وأن التنوين سقَطَ الساكِنين. وقد أنشد الفراء :

إذا غُطَيْفُ السُلَميُّ فرَّا

---

(١) حجة القراءات ص ٣١٦ .

فأسقط التنوين مـن (غُطيـف) ، والدليـل على صحة هـذا القـول أن هارون قال : سألت أبا عمرو عن (عُزَيْر) فقال : (أنا أصرف (عزيراً) ولكني أقول هذا الحرف « عزيرُ ابن الله » : فدل قوله (أنا أصرف عزيراً) على أنه عنده مصروف وأن حذف التنوين عنده لغير ترك صرفه، بـل هو لما أخبرتك به من حذفه للساكنين .

ويجوز أن نقول إن (عزيـر) اسم أعجمي غير مصـروف . قـال الزجاج: (يجوز حذف التنوين لالتقـاء السـاكنين وقـد روي ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ فحذف التنوين لسـكونه وسـكون الـلام ، وفيـه وجـه آخر : أن يكون الخبر محذوفاً فيكون معناه (عزير ابن الله معبودنـا) فيكون (ابن) نعتاً ولا اختلاف بين النحويين أن اثبات التنوين أجود قال: (والوجه إثبات التنوين لأن (ابن) خبر ، وإنما يحذف التنوين في الصفه في نحو قولك (جاءني زيدُ بن عمرو) فيحـذف التنويـن لالتقـاء السـاكنين ؛ ولأن (ابن) مضاف إلى علم وأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، وإذا كان خبراً فالتنوين» .

أقول وبالله التوفيق :

هذه الآية فيها قراءتان ، الأولى قراءة عاصم والكسـائي بتنويـن « عزيـرٌ » فهو مصروف في هذه القـراءة – والثانيـة قـراءة بقيـة القـراء بـترك التنويـن في (عزيرُ) وهو في هذه الحالة إما ممنوع من الصـرف وإمـا مصـروف وحـذف التنوين لعلة أخرى ،وقد ذكر الشيخ حججاً لكل قراءة فقال إن حجة قـراءة التنوين هي :–

١ – أن عزيراً اسم خفيف فصرف وإن كان أعجمياً. ولعله يقصد بالخفة أنه تصغير عزر فحكمه حكم مكبره ·

٢ – إن بعض النحاه يجعل(عزيراً) عربياً ولكنه ورد على مثال المصغرات في نحو « نصيراً »

٣ – وهنالك حجة ثالثة لمن نون عزير وهي أنه نوّن لحاجة الكلام إليه والظاهر أن المصنف يقصد بهذه العبارة مراعاة التناسب وهذا موجود في كلام العرب وقد جاء منه قوله تعالى

﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ [1] فقد صرف سبأ مع أنه أعجمي مراعاة للتناسب مع السياق .

وأما ، حجة من يرى عدم التنوين فهي ١ – أن التنوين سقط لالتقاء الساكنين تشبيهاً له بالواو والياء والألف – فكما أن هذه الحروف تسقط إذا سكنت وسكن ما بعدهن فكذلك التنوين وهم بهذا يرون أنّ حذف التنوين ليس من أجل المنع من الصرف وإنما من أجل التقاء الساكنين .

ولهم حجة أخرى وهي أنهم يرون أنه يجوز أن يكون حذف التنوين من أجل أن (عزير) اسم أعجمي فهو ممنوع من الصرف .

وقيل إن (ابن) نعتٌ وليس خبراً والخبر محذوفٌ ، وإنما يحذف التنوين في الصفة نحو قولك « جاءني زيدُ ابن عمرو » فيكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

---

(١) النمل : ٢٢ .

والمسألة التي سوف تكـون منـاط الدراسـة بشـئ مـن التوسـع بإذن الله هي :

صرف (عزير) ومنعه من الصرف وسوف أتناول أراء النحاة في الممنوع من الصرف بشيء من الإيجاز فأقول إن موانع الصرف تسعة حيـث يمنـع مـن الصرف ما فيه علتان ، من هذه التسع ، أو علة واحدة تقـوم مقـام العلتـين ، ومن هذه العلل العلمية والعجمة ، وسوف أفردها بـالحديث لأنـها هـي الـتي تعنينا في هذه المسألة ، فأقول جعل ابن عصفور العجمة قسمين :

« عجمة جنسية وعجمة شخصية ، فالجنسية هي أن تنقل الاسـم مـن كلام العجم إلى كلام العرب في أول أحواله نكرة مثـل . لجـام – وفـيروز – وديباج .

والعجمة الشخصية هي أن تنقل الاسم من كـلام العجـم في أول أحوالـه معرفه مثل إسماعيل وإبراهيم .

فإن كانت العجمه جنسيه فلا تمنع مـن الصـرف ، وإن كـانت شـخصية فلا يخلوا أن يكون الاسم الأعجمي على ثلاثة أحرف أو أزيد فإن كان علـى أزيد من ثلاثة أحرف منع من الصرف ، وإن كان على ثلاثة أحرف فلا يمنع صرفه من النحويين إلا عيسى بن عمر ، وابـن قتيبـة فيقـولان حكمـه حكـم المؤنث الثلاثي . وذلـك فاسـد لأنـه لم يسـمع في مثـل «نـوح » و«هـود » إلا الصرف »[1] ؛ ولأن النحاة يشترطون للاسم الأعجمي الممنوع مـن الصـرف أن يكون علماً في لسان العجَم فأما ما نقل من لسان العجـم نكرة ثـم أعربتـه العرب فهو مصروف وهو بهذا أعجمي الوضع لكنـه غـير أعجمـي التعريـف

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ ح ص٣٣٠

وهو في هذه الحالة ينصرف إذ إن العجمة غير متمحضة[١] والذي يظهر لي أن هناك خلافاً فرعياً يتمخض عن هذا وهو هل عزيرٌ عربي أم أعجمي ؟ فعلى القول بأنه اسم عربي من التعزير وهو التعظيم يكون مصروفاً قولاً واحداً كما في قراءة عاصم والكسائي « عزيرٌ ابن الله » وبعضهم يرى أنه عبراني ، لكنه اختلف هل هو مكبر أم مصغر . الأول كسليمان والثاني كنوح . فإذا كان مصغراً كنوح ، فإنه ثلاثي ساكن الوسط وعلى هذا فهو مصروف على قاعدة أنه لا يمنع من الصرف إلا ما كان أعجمياً وزائداً على ثلاثة أحرف ولا ينظر إلى ياء التصغير .

قال السيرافي ، وابن هارون ، وابن خروف العجمة سبب ضعيف ، ولذلك فهي لا تؤثر بدون الزيادة على ثلاثة حروف[٢] وقال أبو حيان : « ما وافق من العجمي العربي في اللفظ فمنعه وصرفه على قصد المسمى فإن جُهِل قصد المسمى حمل على عادة الناس في التسمية بأسماءِ الأنبياء ، ولا يقال في أعجمي إنه اشتق من مادة عربية »[٣] .

وبهذا يترجح أن (عزيرٌ) مصروف على كل وجه فإن كان عربياً من العزْر فلا إشكال في صرفه إذا ثبت الاشتقاق كما نص على ذلك أبو جعفر النحاس[٤] فهو عنده من العزر كما قال الله تعالى ﴿ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾[٥] وإن كان أعجميٌ رباعيٌ فقد نص المرادي على أنه يصرف ولا عبرة بياء التصغير[٦] لأنه ، والحالة هذه كنوح وهند ولم يسمع فيها إلا الصرف .

---

(١) الأصول في النحو ٢ح ص٩٢ — شرح الشافية الكافية ٣ح ص١٤٦٩

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ج٣ ص١٤٧٠

(٣) ارتشاف الضرب ٢ح ص٨٧٧.

(٤) إعراب القرآن ٢ح ص١١٥

(٥) الفتح : ٩ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٣ح ص ١٢١٠ .

والكلمة الأصلية قبل التصغير على ثلاثة أحرف هي عزر ، ويمكن أن يقال إن عزيراً عندما نقل من لغة العجم صار عربياً فصرف ، أو أنه أعجمي عومل معاملة الاسم العربي فصرف مثله في ذلك مثل ثمود . وأما قراءة (عزيرُ ابن الله) بغير تنوين فإن حذف التنوين فيها ليس من أجل الصرف ، وإنما هو من أجل التقاء الساكنين ، وهو اسم منصرف وقد يكون حذف التنوين ؛ لأن (ابن) صفة . والخبر محذوف وتقدير الكلام عزير ابن الله معبودنا أو نبينا أو إمامنا [1] . وأما إن جعل ابن خبر فلا يحذف التنوين بل يبقى لحاجة الكلام إليه من أجل تمام المعنى المراد.وهو ما يعرف بمراعاة الفواصل أو مراعاة التناسب .

وقد ذكر الصيمري وجهاً آخر لبقاء التنوين قال :" وأعلم أنك إذا أضفت الابن إلى غير اسم الأب العلم لم تحذف التنوين كقولك : زيدٌ ابن أخيك ، وأبو عمروٍ ابن عمك ، وما أشبه ذلك ؛ لأنه لا يكثر أن يضاف الابن إلى غير أبيه "[2] فعلى هذا يمكن أن تخرج قراءة التنوين . وعزيرُ في قراءة حذف التنوين لا يخرج عن أن يكون إما مبتدأ محذوف الخبر وابن صفة له والتقدير عزيرٌ ابن الله نبينا أو رسولنا ... وإما أن يكون مبتدأ وابن خبره وحذف التنوين لالتقاء الساكنين . فتتفق القراءتان على هذا التقدير[3] . وأوضح من كل ماسبق ما ذكره المرادي : حين قال " إذا كان الأعجمي رباعياً وأحد حروفه ياء التصغير – انصرف و لم يعتد بالياء "[4] .

---

(١) الدر المصون ح٦ ص٣٨

(٢) التبصرة والتذكرة ح٢ ص٧٣٠

(٣) أمالي إبن الشجري ح٢ ص١٦١-١٦٢

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية إبن مالك ح٣ ص ١٢١٠

أوجه الإعراب في ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ المائدة الآية ٦

نص المسأله :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

« قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص : « وأرجلَكم » بالفتح . وحجتهم أنها معطوفه على الوجوه والأيدي فأوجبوا الغسل عليهما . وعن أبي عبد الرحمن (عبد الله بن عمر) قال: (كنت أقرأ أنا والحسن والحسين قريباً من عليّ عليه السلام وعنده ناس قد شغلوه فقرأنا (وأرجلَكم) فقال رجل (وأرجلِكم) بالكسر ، فسمع ذلك عليّ عليه السلام فقال : (ليس كما قلت ثم تلا : (يا أيها الذين آمنو إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وارجلكم إلى الكعبين وأمسحو برؤوسكم) ، هذا من المقدم والمؤخر في الكلام) ، قلت : وفي القرآن من هذا التقديم التأخير / كثير » ، قال الله : ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ ﴾[٢] ثم قال : ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ وعطف (بالمحصنات) على الطيبات، وقال: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا ﴾[٣] ثم قال :

---

(١) حجة القراءات ص ٢٢١ .

(٢) المائده آية ٥

(٣) طه ١٢٩ .

﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ فعطف الأجل على (الكلمة) وبينهما كلام ، فكذلك في قوله (وأرجلَكم) عطف بها على الوجوه والأيدي على ما أخبرتك به من التقديم والتأخير .

وأخرى هي صحة الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه : أنه توضأ فغسل رجليه وأنه رأى رجلاً يتوضأ وهو يغسل رجليه فقال : « بهذا أمرت » وقال صلى الله عليه وسلم « ويلٌ للأعقاب وبطون الأقدام من النار » وعن ابن مسعود قال : خللوا الأصابع بالماء لا تلحقها النار) وقال عبد الملك : قلت لعطاء : (هل علمت أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين ؟) فقال : (والله ما أعلمه ! والأخبار كثيرة في هذا المعنى وقد ذكرناها في تفسير القرآن .

وأخرى قال الزجاج : الدليل على أن الغسل هو الواجب في الرِجل وأن المسح لا يجوز : تحدِيد قوله « إلى الكعبين » كما جاء في تحديد اليد « إلى المرافق » ولم يجيء في شيء من المسح تحديد قال :- « فامسحوا برؤوسكم » بغير تحديد في القرآن .

قال : ويجوز أن يقرأ وأرجَلكم على معنى (واغسلوا) ؛ لأن قوله « إلى الكعبين » دل على ذلك كما وصفنا وينسق بالغسل على المسح كما قال الشاعر :-

يا ليت بَعْلَكِ قد غدا　　　متقلداً سيفاً ورمحاً

والمعنى : متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً.

وقرأ بن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر « وأرجُلِكم » خفضاً ، عطفاً على الرؤوسي . وحجتهم في ذلك ما روي عن ابن عباس أنه قال :

(الوضوء غسلتان ومسحتان) وقال الشعبي : نزل جبرائيل بالمسح ، ألا ترى أنه أهمل ما كان مسحاً ومسح ما كان غسلاً في التيمم .

والصواب من القول ما عليه فقهاء الأمصار : أن الغسل هو الواجب نحو الرجلين ويجوز أن يكون قوله : «وأرجلِكم » بالخفض حملت على العامل/ الأقرب للجوار وهي في المعنى للأول ، كما يقال : (هذا جحر ضبٍ خربٍ) فيحمل على الأقرب وهو في المعنى للأول. قال الفراء : وقد يعطف بالاسم على الاسم ومعناه يختلف كما قال عز وجل ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ ثم قال : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ وهن لا يطاف بهن على أزواجهن » .

أقول وبالله التوفيق:

هذه الآية فيها ثلاث قراءات أولها قراءة بنصب (أرجُلَكم) وهي قراءة نافع وابن عامر وحفص والكسائي [١] وهذه القراءة لها توجيهان الأول منهما .

١ - أن الأرجل معطوفة على الوجه والأيدي . وعلى هذا يكون لها حكم الغسل .

٢- أن العطف على محل برؤسكم حيث أن محلها النصب وحرف الجر زائد فتكون الأرجل معطوفة على محل الرؤوس وهو النصب . والأول أولى

(١) التبيان في إعراب القرآن ص٢٨٧ — تفسير القرطبي ج٥ ص٦١ — اتحاف فضلاء البشر ص٢٥١

وأقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على المحل[١] مع أن عطف الأرجل على الوجوه والأيدي فيه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

قال ابن عصفور[٢] « يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .بما ليس بأجنبي نحو قول الشاعر :

فصلقنا في مرادٍ صلقةً وصداءٍ ألحقتهم الهلاك »[٣]

ففصل بين مرادٍ وصداءٍ بالمصدر وهو صلقة لأنه ليس بأجنبي ثم قال « وأقبح ما يكون ذلك (يعني الفصل) بالجمل ثم ذكر هذه الآية ﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ﴾[٤] فقد فصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه وهو وجوهكم بالجملة وهي وامسحوا برؤسكم »

ويظهر لي أن الفصل بين الكلام المتعاطف جائزٌ قياساً على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأن ابن عصفور إنما بنىَ كلامه على القليل النادر وقد وقفت على مثل هذا التعبير في غير ما موضع . نحو الوهم – القبح – الضعف وكلها يراد بها ما ورد على خلاف المشهور من كلام العرب[٥] . والأسلوب القرآني أرفع الأساليب فلا ينبغي أن يوصف بالضعف أو القبح أو غير ذلك مما لايليق به . ويبنى على الخلاف في هذه القراءة حكم فقهي وهو

---

(١) الدر المصون ج٤ ص٢١٠

(٢) شرح جمل الزجاجي ج١ ص٢٢٤

(٣) البيت من شواهد ابن عصفور في شرح الجمل ج١ ص ٢٢٤ .

(٤) المائدة : ٦ .

(٥) الصحيح والضعيف في اللغة العربية ص١٧ .

وجوب غسل الأرجل عند الوضوء وهو مذهب جمهور الفقهاء وقد ورد في السنه ما يؤيد ذلك فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « حين رأى قوماً يتوضؤون وأعقابهم تلوح فقال عليه الصلاة والسلام « ويل للأعقاب من النار أسبغوا الضوء »[١] فهذا يدل على وجوب الغسل . ثم إن هنالك دليلاً آخر في الآية حين قال الله جل وعلا (إلى الكعبين) فحدهما ولم يحد شيئاً من المسح فعطف المحدود على المحدود ؛ لأن ما أوجب غسله فقد حده بحد وأما ، ما أوجب مسحه فقد أهمل بغير حد[٢] . وأما التوجيه الثاني لقراءة النصب فهو أنها إذا كانت معطوفة على محل برؤسكم فإن الحكم الغسل كذلك ؛ لأن (بروسكم) في محل نصب مفعول به . وأما قراءة الجر « وأرجلِكم » وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة فلها عدة توجيهات نحوية ويبنى عليها أحكامٌ فقهيه أولها .

١- أنها معطوفة على (برؤسكم) لأنه العامل الأقرب ويترتب على هذا التوجيه أن يكون الحكم الفقهي هو وجوب مسح الرجلين أثناء الوضوء لا غسلهما تبعاً لما عطفت عليه وهذا مذهب الشيعة[٣] . وحجتهم ما روي عن عبد الله بن عباس رضى الله عنه أنه قال : (الوضوء مسحتان وغسلتان)[٤] والمراد بهذا غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين .

وبعضهم أول هذه النصوص وخرجها على وجوب الغسل في كلتا القراءتين – النصب والجر . قال فعلى قراءة الجر تكون الأرجل معطوفة على

---

(١) صحيح مسلم برقم ٢٤١ ، مصنف ابن أبي شيبة برقم ٢٧٠ ج١ ص ٥٣ .

(٢) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه – الحجة للفارس ح٢ ص١١٣ .

(٣) البحر المحيط ح٣ ص٤٥٢ ، وانظر النحو وكتب التفسير ج٢ ص ٧٩٣ .

(٤) الحديث في مصنف عبد الرزاق برقم ٥٥ . باب غسل الرجلين .

الممسوح وهو برؤسكم ومع ذلك يكون حكمها الغسل كالوجوه والأيدي ولكنها لما كانت مظنة الإسراف في الماء أثناء الغسل عطفت على ما حكمه المسح وإن كان حكمها الغسل ؛ تنبيهاً بذلك على وجوب الاقتصاد في استعمال الماء عند غسلهما[١] . وقيل[٢] الأرجل عطفت على الرؤوس لفظاً ومعنى ثم نسخ ذلك بوجوب الغسل ، أو أن المسح حمل على بعض أحواله وهو لبس الخف ، غير أن هذا يحتاج إلى دليل ؛ لأن الناسخ والمنسوخ لا يثبت إلا بدليل يبين أن هذا منسوخ وذاك ناسخ ، وأما ما ذكر عن عائشة وأبي هريرة من إنكارهما المسح على الخفين وأنه منسوخ بما جاء في سورة المائدة . فقد أثبته غيرهما من كبار الصحابة . وما أثبته كبار الصحابة فلا حجة لمن أنكره[٣] - قال النحاس : « والأخفش وأبو عبيدة يذهبان إلى أن ذلك من الجر على الجوار وأنه نظير قولهم " هذا جحر ضب خرب " قال وهذا غلط ؛ لأن الجر على الجوار لايجوز القياس عليه في سعة الكلام »[٤] .

فكأن الأرجل عطفت على قوله (برؤوسكم) لمجاورتها لها مراعاة للمعنى دون اللفظ وأن حكمها النصب ، وهذا التأويل ضعيف جداً ولم يرد إلا في النعت[٥] . وعند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. أن بين اللفظين تلازماً - المسح - والغسل ، وأن المسح لفظ عام يدخل تحته الغسل ، وهو نوعان :

---

(١) انظر الكشاف ح٢ ص٢٠٤، البحر المحيط ح٣ ص ٤٥٢ .

(٢) اتحاف فضلاء البشر ص١٥١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ح٣ ص٦٣ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ح١ ص ٢٥٩ .

(٥) البحر المحيط ح٣ ص ٤٥٢ ، إعراب القرآن للنحاس ح١ ص ٢٥٩ .

١ – مسح خاص خالٍ من الإسالة .

٢ – مسح معه إسالة . وكل من هذين النوعين يسمى مسحاً. سواء كانت معه إسالة أو لم تكن »[١] وما دام أنه قد ثبت أن هناك جامعاً مشتركاً بين اللفظين فإن ذلك من الاكتفاء عن أحد اللفظين بالآخر . وهذه لغة عربية فصيحة جاء منها قول الشاعر :

عَلَفْتُها تبناً وماءاً بارداً حتى شَتَتْ همَّالةً عيناها[٢]

والماء لا يعلف بل يسقى . ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :–

ورأيت بعلك قد غدا مُتقلداً سيفاً ورمحاً[٣]

في حين أن الرمح لا يتقلد بل يحمل لكن بينهما صفة مشتركة وهي أنهما أداتا قتال ، فاكتفى بمتقلد عن حامل . والذي يترجح لي في هذه المسألة هو أن القراءتين تصبان في قالب واحد من المعنى وإن اختلفتا من حيث اللفظ، وذلك لأن قراءة الجر تدخل من حيث المعنى في قراءة النصب لأن الإعراب فرع المعنى والمعنى في القراءتين على النصب ؛ لأن الأدلة من السنة متضافرة على وجوب غسل الرجلين وهو ما عليه جمهور العلماء . ويشهد بصحة هذا الترجيح حديث النبي صلى الله عليه وسلم حين قال « أسبغوا الوضوء »[٤]

---

(١) اختيارات شيخ الاسلام ابن تيمية النحوية والصرفية ص٢٧٢ .

(٢) انظر البيت في الخصائص ج٢ ص ١٩٨ ، شرح ابن عقيل ج١ ص٥٤١ ، التصريح ج٢ ص ٥٣٦ .

(٣) الكامل ١ح ص ٢٤٩ ، الإنصاف ٢ح ص ٦١٢ ، والرواية فيها على التمني يا ليت بدلاً من رأيت .

(٤) سبق تخريجه ص ١٠٨ .

والإسباغ لا يكون إلا بالغسل ، وأما المسح فليس معه إسباغ ؛ لأن المسح غسل خفيف ، هذا بعد ثبوت ترادفهما في المعنى .

ويشهد لذلك أيضاً الأثر المروي عن علي بن أبي طالب حين صرح بعبارة « اغسلوا الأقدام إلى الكعبين » ولهذا يتبين لنا أن من هذه النصوص الدالة على وجوب الغسل وثبوت ترادف المسح والغسل وأنهما بمعنى واحد مع فارق زيادة الغسل على المسح في الإسالة ، يؤيد القول بأن توجيه قراءة الجر هو الغسل وليس المسح وأن المسح للرأس إنما جاء قبل الأرجل لكونه المقدم في الترتيب .

قال الشيخ بن عثيمين رحمه الله : « وإدخال الممسوح بين المغسولات فيه خروج عن مقتضى البلاغة ولا نعلم لذلك فائدة سوى الترتيب »[1] وهو بهذا القول يوافق ما قاله الإمام علي رضي الله عنه حين قال عن هذه الآية " هي من المقدم -المؤخر ".

والله تعالى أعلم

---

(١) انظر الشرح الممتع للشيخ بن عثيمين ح١ ص ١٥٤

جواز الإتباع في الاستثناء التام المنفي

قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُواْ مِن دِيَـٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ سورة النساء آيه ٦٦ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله(١) :

« قرأ ابن عامر « ما فعلوه إلا قليلاً » بالنصب، أي استثني قليلاً منهم والعرب تنصب في النفي والإيجاب فتقول [في الإيجاب] : سرت بالقوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ، ورأيت القومَ إلا (زيداً) ، وتقول في النفي : (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) فترفع على البدل من أحد كأنه يصح وضعه مكانه أن تقول ما جاءني إلا زيدٌ ، وقد يجوز أن تقول : (ما جاءني أحد إلا زيداً) أو (ما قام القوم إلا زيداً) ولا تجعله بدلاً لكن تجعله استثناء منقطعاً ، أي أستثني زيداً . فعلى هذا قوله : « إلا قليلاً » أي استثنى قليلاً أو إلا قليلُ » علي البدل من الواو . المعنى ما فعله إلا قليل منهم .

واعلم أن الاختيار في الاستثناء إذا كان منفياً ، وكان ما بعد إلا من جنس ما قبلها فالرفع أولى علي البدل كقولك : (ما في الدار أحد إلا زيدٌ) والنصب جائز فتقول : (ما في الدار أحد إلا زيداً) وإذا كان ما بعد (إلا) ليس من جنس ما قبله فالنصب أولى كقولك : (ما في الدار أحدُ إلا حماراً) و (ماله ابن إلا بنتاً) فنصبه علي الاستثناء لأن الحمار لا يكون من جنس الإنسان والرفع جائز علي البدل قال الشاعر :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ

---

(١) حجة القراءات ص ٢٠٦ .

إلا اليعافير وإلا العيسُ

وجائز أن يكون جعل (أنيس) ذلك البلد : اليعافير والعيس .

وقرأ الباقون : « إلا قليل » بالرفع على البدل . وقد ذُكرت . انتهى كلامه رحمه الله .

أقول وبالله التوفيق :

هذه المسألة في باب الاستثناء وقد تناول الشيخ رحمه الله فيها عدة مسائل في هذه الباب وأولها قوله في قراءة ابن عامر : « ما فعلوه إلا قليلاً منهم »[1] أي استثنى ، فيفهم من هذا أن ناصب المستثنى عنده هو فعل محذوف تقديره أستثني وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين النحاة ولهم فيها عدة آراء منها :

١/ أن الناصب للمستثنى (إلا) وقد اختار هذا ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ، إلا أنه خفي على شراح كتاب سيبويه . وأورد نصوصاً من كتاب سيبويه واستدل بها على أن مذهبه أن الناصب (إلا) ومنها قوله « حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول ما مررت بأحد إلا زيداً وما أتاني أحدٌ إلا زيداً » . ثم قال سيبويه : « وعلي هذا ما رأيت أحداً الا زيداً ، فتنصب زيداً علي غير رأيت وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول .ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل فيه الأول وعمل فيه ما قبله عمل العشرون في الدرهم إذا قلت عشرون درهماً »[2] ثم قال ابن مالك – بعد أن أورد هذا النص فصرح أي – سيبويه بأن نصب زيد في المثال : المذكور على لغة من لا يبدل إنما هو بغير رأيت فتعين نصبه بإلا . ولم يكتفِ بذلك التصريح بل قال أيضاً ، إن مما يدل على أن الناصب إلا قوله :

---

(١) النساء : ٦٦ .

(٢) الكتاب ج٢ ص٣١٩ .

« ولكنك جعلته منقطعاً عما عمل في الأول » وهذان تصريحان لا يتطرق اليهما احتمال غير ما قلنا إلا بمكابرة وعناد »[١] انتهى كلام ابن مالك رحمه الله . ووافقه فيما ذهب إليه ابن هشام حيث قال وانتصاب ما بعدها بها على الصحيح[٢] .

الرأي الثاني :

٢/ أن الناصب له هو الفعل المقدم أو معنى الفعل بتوسط (إلا) وقد نسبه الرضى إلى البصريين ، وأما المرادي فقد نقل عن ابن عصفور قوله هذا مذهب سيبويه والفارسي وجماعة ، وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وقال المرادي: « وحكى بعض المتأخرين أن المستثني ينتصب بعد تمام الكلام ويكون العامل فيه ما قبله بدليل أن بعض جمل الاستثناء ليس فيها فعل ولا ما يعمل عمله نحو : القوم إخوتك إلا زيداً قال وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح »[٣] . واختار هذا المذهب أيضاً صاحب الرصف[٤] . فكأن العامل عندهم أمر معنوي وهو تمام الكلام .

٣/ وقال المبرد المستثنى منصوب بمعنى أستثنى[٥] . وهو اختيار الشيخ أبى زرعة – رحمه الله – حيث قال عند حديثه عن قراءة ابن عامر « ما فعلوه إلا قليلاً منهم » قال : أي استثنى . فهو يذهب هذا المذهب . غير أن العكبري نسب للمبرد وأبي إسحاق الزجاج قولاً آخر وهو أن العامل في

---

(١) شرح التسهيل ج٢ ص٢٧٢ – ٢٧٣ .

(٢) مغنى اللبيب ج١ ص٨٣ .

(٣) الجنى الداني ص٥١٦ .

(٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص١٧٦

(٥) المقتضب ج٢ ص٥٩٨ — التبيين ص٣٩٩

المستثنى هو إلا[١] . ويمكن الجمع بين القولين بأن مذهبه أن الناصب هو فعل تقديره استثنى ودلت عليه (إلا) المذكورة[٢] .

٤/ مذهب الكسائي وقد حكى عنه أقوال مختلفة منها أن الناصب هو أنَّ بعد إلا ، ففى نحو ما قام القوم إلا زيداً يكون التقدير إلا أنَّ زيداً لم يقم . وحُكى عنه أنه منصوب علي التشبيه بالمفعول به . وعنه أيضاً أنه منصوب على المخالفة[٣] .

٥ - وقال بعضهم : ما بعد إلا ينتصب عن تمام الكلام لأن بعض الأمثلة في الاستثناء لا تتمشى مع الأقوال السابقة نحو « القوم إخوتك إلا بكراً » فليس هنا فعل ولا ما هو في معناه . وهذا لعله هو الصواب لشموله جميع أمثلة الاستثناء[٤] . وفي ناصب المستثنى أقوال أخر وما أوردته أشهرها وأقواها .

ثم نَطرق إلى الأوجه الإعرابية في القراءتين واختيار البدلية مرة والنصب على الاستثناء أخرى فأقول في هذا الصدد :

هذه الآية فيها قراءتان سبعيتان الأولى منها قراءة الجمهور غير ابن عامر وهي : « ما فعلوه الا قليلٌ منهم » برفع قليل . والثانية قراءة ابن عامر بنصب قليل « إلا قليلاً منهم »[٥] وكل من القراءتين لها توجيه فأما قراءة الجمهور برفع قليل فلها وجهان من الإعراب :

---

(١) الإنصاف ج١ ص٢٦١ .
(٢) الكامل ج٢ ص٣٥٧ .
(٣) انظر رأي الكسائي في الجنى الداني ص٥١٧ والإنصاف ج١ ص٢٦١ والتبيين ص٤٠٠ ، شرح جمل الزجاج ج٢ ص ٣٨٤ .
(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٥١٧ وشرح جمل الزجاج ج٢ ص٣٨٥ .
(٥) النشر في القراءات العشر ح٢ ص ١٨٨ وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٣ .

الأول :- أنها علي البدل من الواو في فعلوه .

والثاني :- أنها معطوفه علي الضمير في فعلوه[١] .

فأما الوجه الأول فهو قول البصريين وذلك لأن الاستثناء تام منفي ويجوز فيه الوجهان الإتباع والنصب والإتباع أرجح ، فجاءت القراءة على هذا الوجه . وأما الوجه الثاني ، فهو على اعتبار أن (إلا) حرف عطف ، وهذا مذهب الكوفيين ، فعندهم أن (قليل) معطوفة عطف نسق على الضمير في فعلوه[٢] . هذا فيما يخص وجهي الرفع وتخريجهما .

وأما قراءة النصب فلها وجهان أيضاً أولهما أنها منصوبة على الاستثناء وهذا الوجه جائز في العربية . قال ابن هشام[٣] « والنصب عربي جيد » وهناك وجه آخر ذكره الزمخشري وفيه بعد حيث قال[٤] : « إن النصب على تقدير موصوف محذوف . أي إلا فعلاً قليلاً » . قال أبو حيان[٥] : « ويبعد هذا التقدير من وجهين أحدهما مخالفة مفهوم التأويل قراءة الرفع . وثانيهما أنه على هذا التقدير يصبح لا فائدة من ذكر لفظة منهم في الآية » . وقال القرطبي في الجامع[٦] : وقليل انتصب على إضمار فعل ، تقديره إلا أن يكون قليلاً منهم غير أن هذا فيه تكلف ظاهر ، وقد قال القرطبي نفسه

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات ١ج ص ٣٩٢ والموضح ١ج ص ٤٢٠ والدر المصون ج٤ ص٢٢ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ح٢ ص٥٥٢ – المساعد ح١ ص٥٦٠

(٣) أوضح المسالك ح٢ ص٢٢٦

(٤) الكشاف ج٢ ص ١٠٤ .

(٥) البحر المحيط ج٣ ص ٢٩٨ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن ح٥ ص١٧٥

« والرفع أجود عند جميع النحويين »[١] وقد ذكر الفارسي تعليلاً لطيفاً لرجحان الرفع حيث قال عند حديثه عن هذه الآية[٢] : « والوجه في قولهم ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ الرفع وهو الأكثر والأشيع في الاستعمال والأقيس ، فقوته من جهة القياس أن معنى ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما أتاني إلا زيدٌ واحد . فكما اتفقوا على الرفع في : ما أتاني إلا زيدٌ ، وكان : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ بمعناه اختاروا الرفع مع ذكر أحدٍ » . انتهى كلام أبي علي الفارسي رحمه الله. فهو يحمل الاستثناء التام المنفي على الاستثناء المفرغ ، وبما أن الحديث يدور حول الاستثناء وأنواعه وأن هذه الآيه تندرج تحت قسم من أقسام الاستثناء .

فإني سوف أتحدث بشئ من الإيجاز حول أقسام الاستثناء فأقول :

الاستثناء ينقسم الى ثلاثة أقسام . وهي :

١- الاستثناء التام الموجب ، أو المثبت نحو قام الطلاب إلا خالداً وهذا يجب فيه نصب المستثنى قولاً واحداً .

٢- الاستثناء التام المنفي نحو ما حضر الطلاب إلا خالداً. أو إلا خالدٍ وهذا يجوز فيه النصب على الاستثناء والاتباع للمستثنى منه والنصب لغة البصريين ، وأما الكوفيون فعندهم أن إلا في هذه الحاله عاطفة وما بعدها معطوف عطف نسق على ما قبلها .

٣- الاستثناء المفرغ وهو الذي لا يوجد فيه مستثنى منه ويكون منفى ،

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ح٥ ص١٧٥

(٢) الحجة للقراء السبعه ح٢ ص٨٦

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾[١] وهذا النوع يعرب فيه ما بعد إلا على حسب موقعه وسمي مفرغاً لأن ما قبل إلا تفرغ للعمل فيما بعدها .

٤- الاستثناء المنقطع وهو الذي يكون فيه المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، وبعضهم يعبر بالبعضية[٢] احترازاً مما جاء نحو قام بنوك إلا ابن زيد . فإن الاستثناء هنا منقطع مع أن المستثنى من جنس المستثنى منه . وهذا النوع فيه تفصيل على النحو التالي :

إن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى فيجب النصب اتفاقاً بين الحجازيين التميميين وذلك نحو قولهم ما زاد المال إلا ما نقص . وأما إن أمكن تسليط العامل على المستثنى فعند تميم يجوز الإبدال[٣] نحو قام القوم إلا حماراً وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله «وعن تميم فيه إبدالٌ وقع»[٤] ونقل أبو حيان (عنهم) أي عن تميم في كتاب (الترشيح) عن أبى بكر خطاب قوله: « وإذا استثنيت بإلا في غير النفي شيئاً ليس من جنس ما قبله فالنصب أبداً نحو جاءني القوم إلا حماراً . وكذلك في النفي تقول « ما في الدار احدٌ إلا حماراً . ثم قال وبنو تميم يجرون هذا مجرى ما هو من صفه الأول فينصبون في الإيجاب ويبدلون ما بعد إلا مما قبلها في النفي.. انتهى »[٥] ويشترط في الاستثناء المنقطع أن يكون ما قبل إلا دالاً على المستثنى نحو قام القوم إلا

(١) آل عمران : ١٤٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي – كلام المحققه في الحاشيه ح٢ ص٤٠١

(٣) المساعد ح١ ص٧٠٠

(٤) شرح الكافية الشافية ح٢ ص ٧٠٢ ، شرح الأشموني ح١ ص ٥٠٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ح٣ ص ١٥٠١ .

حماراً ولا يصح نحو قام القوم إلا ذئباً[١] .وقد وقع في كتاب الشيخ أبي زرعة ما يوهم القارئ لأول وهلة غير المراد وذلك حين يقول[٢]: « وقد يجوز أن تقول ما جاءني أحدٌ إلا زيداً » فلا تجعله بدلاً ولكن تجعله استثناءً منقطعاً. أي أستثني ، فعلى هذا قوله تعالى ﴿ إِلَّا قَلِيلًا... ﴾ انتهى كلامه . فإن الذي يشكل لأول وهله هو كأن الشيخ يعد مثل هذا الأسلوب (ما جاءني أحدٌ إلا زيداً) من الاستثناء المنقطع مع أن المستثنى بعضاً من المستثنى منه . وبعد إنعام النظر والتدقيق في معنى النص اتضح لي أن المراد غير ذلك وأن مراد الشيخ (رحمه الله) أنه منقطع عن البدلية وأن نصبه بفعل محذوف تقديره أستثني كما سيأتي . وأنه لا يقصد بالانقطاع المصطلح النحوي المعروف في باب الاستثناء، ويتضح ذلك من خلال مراجعة نص آخر لسيبويه قال فيه[٣] : « وعلى هذا ما رأيت أحداً إلا زيداً .فينصب زيداً على غير رأيت وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول » هذا من حيث الاحتجاج بالقراءتين وأنَّ كلاً منهما تخرج على أوجه توافق فيه الاستعمال العربي الفصيح .

وأما من حيث علة اختيار البدل في الاستثناء التام المنفى المتصل فأقول إن ذلك هو المشهور عن علماء النحو المتقدمين منهم والمتأخرين وقد نقلت من نصوصهم ما يؤيد هذا المذهب قال سيبويه[٤] : هذا باب ما يكون المستثنى

---

(١) الأصول ج١ ص٢٩١ ولتصريح ج٢ ص٥٥٨ .

(٢) حجة القراءات ص ٢٠٦ .

(٣) الكتاب ح٢ ص٣١٩ .

(٤) الكتاب ج٢ ص ٣١١ .

فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه وذلك قولك ما أتاني أحد إلا زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ ، وما رأيت أحداً إلا زيداً جعلت المستثنى بدلاً من الأول فكأنك قلت : ما مررت إلا بزيد وما أتاني إلا زيدٌ وما لقيت إلا زيداً فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول» وقال المبرد : « وإذا قلت ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ فإنما رفعت وإنما نحيت أحداً من الفعل وأحللت (زيداً) بعد الاستثناء محله . فصار التقدير «ما جاءني إلا زيدٌ فكل موضع صلح فيه البدل فهو الوجه وإذا لم يصلح البدل لم يكن إلا النصب كما يجوز فيما صلح فيه البدل النصب على الاستثناء »[١] فهو يرجح البدليه بحجة إحلال المستثنى محل المستثنى منه .

قال العكبري « والبدل في النفي بعد تمام الكلام أولى لأمرين :

أحدهما / أن العمل فيهما واحد ، وهو أولى من اختلاف العمل .

الثاني / أنك إذا جعلته بدلاً كان لازماً في الجملة كما أن المستثنى منه كذلك ، وهو أولى من جعله فضلة إذ كان الاستثناء لازماً في المعنى المطلوب ، فيكون اللفظ كذلك »[٢] انتهى .

وقال ابن هشام « وإن كان الكلام غير موجب فإن كان الاستثناء متصلاً

---

(١) المقتضب ح٢ ص٥٩٨ .

(٢) اللباب ح١ ص٣٠٥ .

فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه بدل بعض عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين نحو قوله تعالى ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع »[١] انتهى ، وأما الاستثناء المنقطع فإن الاختيار فيه نصب المستثنى . وهذا هو المتقرر عند سيبويه حيث قال عند ذكر أسباب اختيار النصب في الاستثناء المنقطع : « بابٌ يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك ما فيها أحدٌ إلا حماراً، جاءوا به على معنى ولكن حماراً وكرهو أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، وأما بنو تميم فيقولون : لا أحدٌ فيها إلا حمارٌ أرادو ليس فيها إلا حمارٌ . ولكنه ذكر أحداً توكيداً لأن يعلم أن ليس فيها آدمي »[٢] .

وقال ابن السراج :– بعد أن تحدث عن هذا النوع من الإستثناء قال : « والاختيار فيه النصب في كل وجه[٣] .

ونقل أبوحيان عن أبى بكر خطاب قوله في كتاب الترشيح «وإذا استثنيت بإلا في غير النفي شيئاً ليس من صنف ما قبله فالنصب أبداً نحو جاءني القوم إلا حماراً.وبنو تميم يجرون هذا مجرى ما هو من صفة الأول فينصبون في الإيجاب ويبدلون ما بعد إلا مما قبلها في النفي»[٤] انتهى .

قلت : فكأن العلة هي أن البدل يحل محل المبدل منه وفي هذا النوع يقبح

---

(١) أوضح المسالك ح٢ ص٢٢٦

(٢) الكتاب ج٢ ص ٣١٩ .

(٣) الأصول في النحو ح١ ص٢٩٠

(٤) الارتشاف ح٣ ص١٥٠١

هذا ولا يستحسن معه المعنى فلذلك يرجحون النصب .

وقال صاحب التصريح بعد تقسيم الاستثناء المنقطع إلى قسمين قسم يمكن تسليط العامل عليه وقسم لا يمكن تسليطه عليه . قال : « أما ما لا يمكن تسليط العامل على المستثنى منه فهذا اتفق الحجازيون والتميمون على وجوب نصبه ، وأما ما يمكن تسليط العامل عليه وهو ما كان من آثار المستثنى فالحجازيون يوجبون النصب وأما بنو تميم فيجيزون معه الاتباع .

فتبين من هذا رجحان النصب عند النحاة »[1] فمن هنا نعلم أن هذين الاختيارين [وهما اختيار البدل في الاستثناء التام المنفي الذي فيه المستثنى من جنس أو بعض المستثنى منه ، واختيار النصب في الاستثناء المنقطع] هما المتقرران عند علماء النحو قديماً وحديثاً و لم أجد لذلك مخالفاً البتة . وكل من خالف في ذلك فهو يرى جواز أوجه أخر مع رجحان هذين الوجهين .

والله تعالى أعلم .

---

(١) التصريح ح٢ ص٥٥٩

توسط خبر " ليس " بينها وبين اسمها

قال تعـالى :- ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ... ﴾البقرة ١٧٧

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[1] :

« قرأ حفص وحمـزة : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ ﴾ نصباً- وقرأ الباقـون بالرفع ، فمن نصب جعل (أنْ) مع صلتها : (الاسم) فيكـون المعنـى : (ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البرَّ كله).

ومن رفع فـالمعنى : (البر) كلـه : توليتكـم) ، فيكـون « البرُّ » اسـم ليس ، ويكون « أن توَلوا الخبر . وحجتهم قـراءة أبـيّ: « ليس البر بـأن تولوا » ألا ترى كيف أدخل البـاء على الخـبر ، والبـاء لا تدخـل في اسـم ليس ، وإنما تدخل في خبرها » .

أقول وبالله التوفيق :

هذه الآيه فيها عدة قراءات الأولى بنصب (البر) وهـي قـراءة الكوفيـين حفص وحمزة ، والثانية برفع (البر) وهي قراءة بقيه القراء السبعة[2] والثالثة قراءة أبيّ وهي (ليس البر بأن تولوا) . بزيادة الباء في المصدر المؤول . وهـي قـراءة شـاذة ذكرهـا ابـن جنـى ضمـن شـواذ القـراءات[3] وذكرتـها للفـائدة

---

(١) حجة القراءات ص ١٢٣ .

(٢) النشر ج٢ ص ١٧٠ ، إتحاف فضلاء البشر ص ١٩٩ .

(٣) المحتسب ح١ ص٢٠٥ .

ولا حاجة لنا بها في هذا الموطن . وهناك قراءة أخرى في مصحف عبدالله ذكرها الأعمش وهي (ولا تحسبن البر)[١] غير أني معني بما أورده المصنف في كتابه ، وهي قراءة نصب « البرَّ » ورفعها ، وأما القراءات الأُخرى فلم يتعرض لها فلذلك سوف أتبعه في إهمالها . وقبل أن أتناول الخلاف في توجيه القراءتين سوف أورد آراء النحاة في هذه المسأله وهي تقديم خبر ليس على اسمها ، فأقول لقد تناول النحاة هذه المسأله في كتبهم وذكروا لها صوراً مختلفة منها ليس قائماً زيدٌ. وليس زيد قائماً. ويحتجون أيضاً بأن (أن وصلتها) أقوى في التعريف من الألف واللام لأن المصدر لا يتنكر و(البر) قد يتنكر »[٢] ولهذا فإن الأعرف أولى أن يكون هو الاسم لـ(كان) أو أي من أخواتها ، وعند البصريين أن الوجه الرفع وحجتهم في ذلك أن تقدم خبر ليس على اسمها قليل في العربية ، وكذلك نصب (البر) فيه تغيير للكلام عن أصله فيكون في الكلام تقديم على نية التأخير ، وتأخير على نية التقديم . وفي قراءة أبي « ليس البَرُّ بأن تولوا » ما يؤيد ذلك ، فقد احتجوا بها على أن الباء لا تزاد في اسم كان أو أي من أخواتها وإنما تزاد في الخبر . قال ابن مجاهد وعلى هذه القراءة لا يجوز النصب في (البر) لأن الباء لا تدخل في اسم ليس[٣] .

قلت : والاحتجاج بهذه القراءة على عدم جواز توسط الخبر بين ليس وبين اسمها غير صحيح . لأن هناك ما هو جائز في العربية ومع ذلك لم ترد القراءة به ولأنه قد ورد زياده الباء في اسم ليس في فصيح الشعر فمن ذلك قول الشاعر[٤] :

---

(١) البحر المحيط ج٢ ص ٤ — إعراب القرآن للنحاس ج١ ص ٩١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج٢ ص٦٠ والكشف عن وجوه القراءات ج١ ص ٢٨٠ .

(٣) المحتسب في وجوه القراءات الشاذه ح١ ص٢٠٥

(٤) البيت في الكامل ح٢ ص ٤١٦ ، المغني ح١ ص ١٢٨ ، التصريح ج١ ص ٩٦٦ .

أليس عجيباً بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه

فقد زيدت الباء في اسم ليس .

فيتبين بعد هذا أن زيادة الباء في اسم (ليس) جائز في الاستعمال العربي الفصيح . وأما عن جواز توسيط خبر ليس بينها وبين اسمها فذلك ثابت أيضاً . قال ابن مالك[1] :

وقد يعرض ما يمنع التوسيط وما يجعله واجباً على النحو التالي:-

أولاً :- ما يمتنع فيه توسط الخبر بينها وبين اسمها ، وذلك للأسباب التالية :

١ - خوف اللبس نحو (ما كان صاحبي زيدٌ إلا في الدار)

٢ - أن يقترن الخبر بـ إلا نحو: (ما كان زيد إلا في الدار)

٣ - إذا كان الخبر مضافاً الى ضمير يعود على ما أضيف اليه اسم كان نحو (كان غلام هند مبغضها) .

ثانياً :- حالات يجب فيها توسط الخبر وهي : أن يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على ما أضيف اليه الخبر نحو – كان عند هند بعلها – وليس في تلك الديار أهلها.

ثالثاً :- الجواز فيما عدا الحالات السابقة .وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

---

(١) شرح الكافية الشافية ج١ ص٤٠٠ – إرتشاف الضرب ج٣ ص١١٦٩

" وحيث لا مانع التوسط قد يجوز في كل وحتماً قد ورد "[١]

فإن قال قائل إذا كان الكلام على (ليس) فما بال ابن مالك يمثل بكان في كل ما سبق . قلنا التمثيل بـ كان من أجل أنها أم الباب ويسري على ليس ما يسري عليها في هذا المجال وقد نص على ذلك بقوله : " وهو جائزٌ في جميع هذه الأفعال حتى ليس "[٢]

وعود إلى الاختلاف في توجيه القراءة من خلال كلام المصنف رحمه الله فإن جمهور العلماء يكادون يجمعون على جواز تقديم خبر ليس على اسمها[٣] ، خلافاً لابن در ستويه فإنه يمنع توسط خبر ليس بينها وبين اسمها[٤] وذلك لأنه يشبهها بـ (ما) (وما) لا يجوز في خبرها أن يتقدم على اسمها لأنها ضعيفة في العمل فلا تقوى أن تعمل في غير ترتيب وعنده أن (ليس) حرف فهي تعامل معاملة (ما) مع أني لم أجد من يقول بهذا القول من النحاة السابقين له واللاحقين فيما وقع في يدي من مصادر .

وبهذا يتضح أن هذه إحدى حالات الجواز لأنها ليست من حالات وجوب التقديم ولا من حالات وجوب التوسط فلا ضير في تقدم الخبر على الاسم فيها . وبناءً على هذا التقسيم أقول إن الخلاف في هذه المسألة . إنما هو خلاف صوري بمعنى أنه مبني على أي من الوجهين أحسن من الآخر . وقد نشأ هذا الخلاف تبعاً للاختلاف في توجيه القراءة فقراءة حمزة وحفص

---

(١) شرح الكافية الشافية ح١ ص ٤٠٠ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) اختيارات أبي حيان النحوية ج١ ص٢٠٠

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ج١ ص٢٠٦

بنصب (البر) توجيهها أنه توسط خبر ليس بينها وبين اسمها ، وقراءة الجمهور برفع (البر) توجيهها أن (البر) اسم ليس والمصـدر المؤل خبرهـا . والكـلام باق على أصله بلا تقديم ولا تأخير . وأياً كان التوجيـه فالقراءتـان حسـنتان وكلتاهمـا سـبعيتان ، ولا مجـال للخـوض في فصاحـة أي منـهما . وأمـا الاحتجاج بقراءة أبي وابن مسـعود وهـي ﴿ **ليـس الـبر بـأن تولـوا** ﴾ علـى وجوب الرفع فهذا ليس بسديد إذ قد ورد دخول البـاء في اسـم (ليـس) في فصيح الشعر ، كما قال الشاعر :

أليس عجيباً بأن الفتى ... يصاب ببعض الذي في يديه[١]

كما مر سابقاً .

ومن هنا فلا مشاحة في أن يتقدم خبر ليس علـى اسمـها لانـهما معرفتـان ولا يوجد لبس يمتنع معـه التقديـم ، وحكمـها في ذلـك حكـم بقيـه الأفعـال الناقصه من أخوات كان . وقد صرح ابن مالك[٢] . بجواز توسط الخبر بـين هذه الأفعال وأسمائها فقال :

وفي جميعها توسط الخبر ... أجز وكل سبقه دام حظر

فقد نقل جـواز توسـط الخـبر في جميعـها وهـذا عمـوم يدخـل فيـه ليـس وغيرها[٣] – وبناءً على هذا فإن الذي يترجح لي هو أن خلاف ابن درسـتويه في هذه المسأله خلاف شاذ لا يعول عليه وذلك للأسباب الآتية :

---

(١) سبق تخريجه ص ١٢٤ .

(٢) شرح الاشموني ج١ ص٢٣٠

(٣) المساعد في تسهيل الفوائد ج١ ص٢٦٠

١- ورود السماع بمخالفة هذا الرأي فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾[1] – ومن ذلك قول الشاعر :-

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهمُ فليس سواءً عالمٌ وجهولٌ[2]

وهذه النصوص ترد على من زعم عدم جواز توسط خبر ليس بينها وبين اسمها .

٢- أنه لا فرق بين كان وليس من حيث العمل . فكما يجوز (كان قائماً زيدٌ) يجوز أيضاً (ليس قائماً زيدٌ) .

٣- توسط الخبر في هذه المسأله نظير توسط المفعول به إذا أمن اللبس . فكما يجوز (ضرب زيداً عمرو) يجوز أيضاً (ليس مجتهداً محمدٌ) .

٤ – عدم وجود ما يمنع التوسط وعدم ذكر ابن درستويه علة مانعة من ذلك سوى علة الحمل على (ما) فهذه العلة تندفع بالسماع .

٥- مخالفة ابن درستويه لجمهور النحاة السابقين واللاحقين وتفرده بهذا الخلاف يجعل الخلاف شاذاً لا يعول عليه ، ولعل الذي حمل ابن درستويه

---

(١) البقرة آية ١٧٧

(٢) ديوان السموأل ص ٩٢ ، واستشهد به المرادي في توضيح المقاصد ح١ ص ٤٩٤ ، وابن عقيل في شرحه على الألفية ج١ ص ٢٥٣ .

على هذا الخلاف هو أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها فجره ذلك إلى توسيع دائره الخلاف فجعل ذلك الحكم عاماً حتى ظن أنه لا يجوز أن يتقـدم خبرهـا على اسمها .

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

قال الله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ النساء : ١ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله تعالى[1] :

« قرأ حمزة « والأرحامِ » خفضاً ، وقرأ الباقون (الأرحامَ) نصباً والمعنى اتقوا الأرحام أن تقطعوها ، أي صلوها ، ويجوز أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور .

قال أهل النحو : يبطل الخفض من وجهين : أحدهما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال[2] : « لا تحلفوا بآبائكم » ، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم » ينهى عن الشئ ويؤتى به ؟

والوجه الثاني : ما ذكره الزجاج قال : أما العربية فاجماع النحويين أنه يقبح أن ينسق (يعطف) . باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الخفض : إلا بإظهار الخافض . يستقبح النحويون (مررت به وزيدٍ، ومررت بك وزيد » إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا « بك وبزيد» وقد فسر المازني هذا تفسيراً مقنعاً فقال : الثاني في العطف شريك للأول . فإن كان الأول يصلح أن يكون شريكاً للثاني ، وإلا لم يصلح أن يكون الثاني شريكاً له . قال فكما لا تقول : « مررت بزيد وك » ، فكذلك لا تقول : مررت بك

---

(١) حجة القراءات ص ١٨٨ .

(٢) يظهر أن العبارة لاتستقيم إلا باضافة أنه قال .

وزيدٍ. ومن قرأ والأرحامِ فالمعنى « تساءلون به وبالأرحام » وقال أهل التفسير ، وهو قوله : « أسألك بالله وبالرحم . وقد أنكروا هذا وليس بمنكر لأن الأئمة أسندوا قراءتهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وأنكروا أيضاً أن الظاهر لا يعطف على المضمر المجرور إلا بإظهار الخافض وليس بمنكر ، وإنما المنكر أن يعطف الظاهر على المضمر الذي لم يجر له ذكر فتقول مررت به وزيد وليس هذا بحسن ، فأما أن يتقدم للهاء ذكر فهو حسن . وذلك « عمرو مررت به وزيدٍ » فكذلك الهاء في قوله « تساءلون به » وتقدم ذكرها . وهو قوله « واتقوا الله » . ومثله قول الشاعر :

فاليوم أصبحت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والأيامِ من عجب»

أقول وبالله التوفيق :

قرئت هذه الآية بضم الميم وفتحها وكسرها[1] . فأما الضم فهو قراءة عبدالله بن يزيد . وهذه قراءة شاذة . ووجه هذه القراءة أن الأرحام مبتدأ حذف خبره وتقديره الأرحامُ يجب أن توصل أو ما في معناه[2] ، وأما النصب فظاهره أنه معطوف على لفظ الجلالة وأن المعنى اتقوا الله واتقوا الأرحام . وهذا وجه ظاهر لا إشكال ، فيه وأما قراءة الجر فهي موطن الإشكال ، وقد اختلف النحاة في توجيهها اختلافاً كثيراً حتى وصل الأمر ببعضهم إلى تلحينها[3] مع علو منزلة قارئها ورسوخ قدمه في علم القراءات . وموطن

---

(١) النشر في القراءات العشر ج٢ ص ١٨٦ وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٣٦ .

(٢) انظر تفسير القرطبي ج٥ ص٦ والتبصرة والتذكره للصيمري ج١ ص١٤٢ .

(٣) انظر البحر المحيط ج٣ ص١٦٤

الإشكال عند النحاة أن ظاهر الأمر في هذه القراءة هو أن الأرحام معطوفة على الضمير المجرور في (به)، من غير إعادة الجار ، أو أنه أُعيد وحذف للعلم به[١] ، ولهذه الآية نظائر كثيرة في كتاب الله منها قوله تعالى : « قل الله يفتيكم فيهن وما يُتْلى عَلَيْكُمْ »[٢] وقوله تعالى ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[٣] . ولكني سوف أركّز على تناول هذه القضية من خلال آية سورة النساء ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[٤] باعتبار أنها المسألة الأساسية التي أوردها المصنف ، وفيها العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وحجة من يرى عطف الأرحام على الضمير المجرور من غير إعادة الجار قراءة عبدالله بن مسعود (تساءلون به وبالأرحام)[٥] وللنحاة في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ثلاثة مذاهب :

أولاً : مذهب البصريين وهو عدم جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار إلا في ضرورة الشعر ، قال سيبويه : « ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور وذلك قولك مررت بك وزيدٍ »[٦] . وقال أبو العباس المبرد : « لو صليتُ خلف إمام يقرأ تساءلون به والأرحامِ لأخذت

(١) إتحاف فضلاء البشر ص ٢٣٦ .

(٢) النساء ١٢٧ .

(٣) البقرة : ٢١٧ .

(٤) النساء : ١ .

(٥) البحر المحيط ج٣ ص ١٦٤ .

(٦) الكتاب ح١ ص٣٨١ .

نعلى ووليت»[١] وهو بهذا ينكر القراءة ويردها .وقال النحاس : « وقول بعضهم (تساءلون به والأرحامِ) : قسم ، هذا خطأ من حيث المعنى والإعراب فأما من حيث المعنى : فإن حديث النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم »[٢] يدل على النصب[٣] . ولعلنا نحسن بهم الظن فنقول إنه لما تعارضت هذه القراءة في ظاهرها مع نصوص أخر من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم قالوا بعدم جوازها ومنها حديث النبي صلى الله عليه وسلم السابق ، وظاهر الآية أن فيها حلف بالرحم ، إذن كيف ينهى عن الحلف بالآباء ثم يحلف بالرحم. فهذه حجة من لايرى جواز هذه القراءة . وهناك حجة أخرى تدل على أن المعنى على النصب وهو حديث رواه شعبة عن عون ابن أبي جحيفة عن المنذر بن جرير عن أبيه قال : « كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم : حين جاء قوم من مضر حفاة عراة فرأيت وجه النبي صلى الله عليه وسلم تغير لما رأى من فاقتهم ، ثم صلى الظهر وخطب الناس فقال « يا أيها الناس اتقوا ربكم ، إلى : والأرحامَ » ثم قال :- تصدق رجل بديناره! وتصدق رجل بدرهمه .... الخ »[٤]

وكأنه بهذا يحث على صلة الرحم فهذا موضع نصب من جهة المعنى[٥].

وأما من حيث الإعراب فإن الضمير المجرور يشبه التنوين فكما لا يجوز

(١) الكامل في اللغة والأدب ج٣ ص ٣٠ ، وانظر حجة الفارسي ج٢ ص٦٢، نحو القراء الكوفيين ٦٢٠ .

(٢) صحيح مسلم رقم ١٦٤٦ بهذا اللفظ واللفظ الذي استشهد به المصنف هو « لا تحلفوا بآبائكم » والمعنى واحد .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج١ ص١٩٨

(٤) انظر الحديث في مسلم باب الزكاة ، رقم ٦٩ ج١ ص ٥٨٣ .

(٥) انظر تفسير القرطبي ح٥ ص٤ .

العطف على التنوين فكذلك لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار

٢ – أن الضمير المجرور لا يكون إلا متصلاً بحرف الجر ولا ينفك عنه فكأنك قد عطفت الاسم الظاهر على الحرف وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

٣ – بما أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر فلا يصح أن تقول مررت بزيد وك. فكذلك لا يصح أن يعطف المظهر المجرور على المضمر من غير إعادة الجار(١)

ولذلك فقد أوّلوا ما ورد من أمثلةٌ توهم ذلك ، والتمسوا لها أوجهاً إعرابية غير العطف وحكموا على بعض ما أُنشد وظاهره ذلك بالشذوذ الذي لا يقاس عليه ، أو أنه من ضرورات الشعر .

وعند توجيههم للآية السابقة ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾(٢) .

١ – قالوا إن الأرحامَ ليست مجرورة بالعطف وإنما هي مجرورة بواو القسم وجواب القسم قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا ﴾(٣)

٢ – يجوز أن تكون الأرحام مجرور بباء مقدره غير المذكورة والتقدير تساءلون به وبالأرحام » وإنما حذفت لدلالة الأولى عليها(٤) وتجاوز الأمر

---

(١) الإنصاف ج٢ ص ٤٦٧ .

(٢) النساء : ١ .

(٣) سورة النساء آية ٣

(٤) اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ح١ ص٣٠١

ذلك فلحن بعضهم (بعض نحاة البصرة) حمزة الزيات في هذه القراءة[١] .

ثانياً :- مذهب الكوفيين جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر . ويستدلون لذلك بأدلة من القياس والسماع فأما القياس فإنه نظير عطف الظاهر على الظاهر فعندهم مررت بك وزيدٍ نظير مررت بزيد وعمرو .

وأما السماع فيستدلون بكثرة ما ورد في ذلك من النظم الأعلى ، ومن كلام العرب ، فمن ذلك قوله تعالى ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾[٢] .وقوله تعالى ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾[٣] ومنها قوله تعالى ﴿ لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[٤] فَمَنْ في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في لكم ، وقيل معطوفة على معايش[٥] . ومن الشواهد الشعريه في ذلك قول الشاعر :

أَكُر على الكتيبة لا أبالي أفيها كان حتفي أم سواها[٦]

فهذه الشواهد وغيرها كثير مما يستند إليه الكوفيون في جوازعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، والبصريون لا يجيزون ذلك ويؤلون الشواهد السابقة تأويلات تخرجها عن دائرة العطف على الضمير

(١) انظر تفسير القرطبي ح٥ ص٤ ، التبصرة والتذكرة للصيمرى ح١ ص١٤٢

(٢) النساء آية ٦

(٣) سورة البقرة آية ٢١٧ .

(٤) سورة الحجر : ٢٠ .

(٥) الكشاف ج٢ ص ٥٣٧ .

(٦) البيت من شواهد ابن مالك في شرح الكافية ج٣ ص١٢٥٢- الإنصاف ج١ ص ٢٩٦ .

المجرور من غير إعادة حرف الجر . فمثلاً في الآية الأولى ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[١] يرى البصريون أن الأرحام ليس معطوفاً على الضمير المجرور وإنما هو مجرور بالقسم وجواب القسم ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[٢] كما مر سابقاً ويرون كذلك أن (المسجد الحرام) معطوف على الاسم الظاهر وهو سبيل الله وليس على الضمير المجرور في به ، إلا أن هذا التأويل لا يصح لأن السؤال عن القتال في الشهر الحرام لا عن المسجد الحرام[٣] . خلافاً للفراء[٤] حيث قال إنه محمول على قوله يسألونك عن القتال وعن المسجد الحرام .

وأما قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ...الخ﴾[٥] . فيرى البصريون أنه لا حجة للكوفيين في زعمهم أن (من) معطوفة على الضمير المجرورفي (فيها) من غير إعادة الجار ؛ وذلك لأن (من) عندهم في موضع نصب بالعطف على معايش وليست في موضع جر.

وفي قول الشاعر:

أكر على الكتيبة لا أبالي أفيها كان حتفي أم سواها[٦]

يرى البصريون أن سوى (في البيت السابق) إنما هي في موضع نصب على الظرف ، وليست مجرورة على العطف فهذه مجمل الآراء

(١) النساء : ١ .
(٢) النساء : ٣ .
(٣) حجة القراء السبعة ج٢ ص ٦٥ .
(٤) حجة الفارسي للقراء السبعة ج٢ ص ٦٥ .
(٥) الحجر : ٢ .
(٦) سبق تخريجه

في هـذه المسـألة والـردود عليـها[1] ومـن النحــاة مـن يجـيز العطـف علـى الضمير المجرور من غير إعادة الجـار بشـرط أن يؤكـد نحـو مـررت بـك أنـت وزيد.وهذا رأي الجرمـي والزيـادي وإليـه ذهـب الفـراء حيـث قـال: « يجـوز مررت به نفسه وزيدٍ ومررت بهم كلهم وزيـد »[2] . وقـد رد الرضـي هـذا الرأي بأن ذلك لم يسمع . وتأكيد المجرور بالمرفوع خـلاف القيـاس وإعـادة الجار أقرب وأخف[3] .

قلتُ : إن التعصب النحوي قد حمل بعض النحاة على إنكار قراءة حمـزة الزيات وردها وتلحينه ، وأنها مما يجب ألا يلتفت إليه ، وهـذه جسـارة علـى أولي العلم والفضل ، وإلا فإن حمزة تابعيٌّ جليلٌ تلقى القراءة عن سليمان بـن مهران الأعمش ، وحمدان بن أعين ، ومحمد بن عبد الرحمن بـن أبـي ليلـى ، وجعفر بن محمد الصادق ، وقد عُرف بأنه إمامُ في زمنـه ، عـالم بـالقراءات ، معلمٌ لها فقد عرض عليه القرآن وهو في العشرين من عمره وتعلم علـى يديـه جلة من التابعين منهم : سفيان الثوري ، وإمامُ الكوفة أبو الحسن الكسائي ، ولايجوز لأحد الطعن في من هذه سيرته لأن الطعن في القراءة بعد ثبوتـها أمـر شنيعٌ ولا يليق بمؤمن عرف فضل العلم وأهله ، وما دامت القراءة متواترة وقد ثبتت عن النبي صلى الله عليـه وسـلم ، فـلا يجـوز لأحـد الطعـن فيـها ، وإن خالفت مذهبه النحوي ، فـإن القـراء أعلـم بلغـة العـرب ممـن جـاء بعدهـم ،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢ ص٤٧٢

(٢) لم أجد هذا الرأي في معاني القرآن عند حديثه عن آية (تساءلون به والأرحام) وقد نقله عنه أبو حيان في الارتشاف ج٤ ص ٢٠١٣ .

(٣) شرح كافية بن الحاجب ج٢ ص٣٦٠

وقراءاتهم تنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو معلم العربية الأول ، والقدح فيها منهج المعتزلة، والحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنَّا وجدها ، ومتى علمنا الحق وجب علينا اتباعه[١] وما كثر الجدل النحوي في هذه المسألة (وغيرها كثير). إلا دفاعاً عن المذاهب النحوية ، وتعصباً لها والقول بجواز العطف للاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار قال به جلة من العلماء المعتد بهم في علم العربيه كالأخفش ، وأبى علي الشلوبين ، وابن مالك ، والكوفيين .

قال ابن مالك في النظم[٢] :

وعود خافض لدى عطف على ضمير حفض لازماً قد جُعلا

وليس عندي لازماً ! إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

فقد ذكر رأي النحاة ثم ذكر أن عود الجار عنده غير لازم لوروده في صحيح النظم والنثر ومع ذلك فإن المختار عند العطف على ضمير مجرور هو إعادة الجار[٣] .

وكلام أبي على الفارسي مشعر بهذا حين قال :

العطف من غير إعادة الجار ضعيف في القياس قليل في الاستعمال[٤] .

وكذا كلام الفراء يدل على هذا حيث قال عن هذه القراءة : هي

---

(١) البحر المحيط ج٣ ص١٦٧

(٢) شرح الكافية الشافية ج٣ ص١٢٣٧ والبهجة المرضية في شرح الألفية ص٣٤٨

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ج٢ ص٤٧٠

(٤) الحجة للقراء السبعه ح٢ ص٦٢

كقولهم « باللهِ والرحمِ وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخوض وقد كُنى عنه»[١] ويؤيد هذا أن الكثير الشائع في القرآن الكريم قد جاء بإعادة الجار ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[٢] ، والذي يترجح لي بعد تناول هذه القضيه هو جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعاده الجار وذلك لورود السماع به في كلام العرب نثراً وشعراً ومما يؤيد القول بجوازه ؛ ولأن أدلة المذهب البصري في جملتها مردودة وإن أمكن تأويل بعضها . فإن الآية مناط البحث (تساءلون به والأرحام) لا يحسن تخريجها إلا على العطف على الضمير المجرور .

ولذلك لا يجوز أن تكون الأرحام مجرورة بباء مقدره وعلل ذلك ابن عصفور بقوله[٣] : « لأن حروف الجر لا يجوز اضمارها وإبقاء عملها إلا في ضرورة الشعر أو أمثلة نادرة كقولهم . (خيرٍ عافاك الله) ولا يقاس على شيء من ذلك » .

٣ – ربما أن من زعم من النحاة أن العطف على الضمير المجرور لا يجوز إلا بإعادة الجار أنه إنما بنى ذلك على الأعم الأغلب فجعل ذلك مطرداً في بقية الأمثلة[٤] . وأما قول الشيخ أبي زرعة : أن المنكر هو أن يعطف الاسم الظاهر على المضمر الذي لم يتقدم له ذكر فأما إن تقدم له ذكر فلا فالظاهر أن حاصل جميع الأمثلة في الآيات السابقة أن المضمر لا يكون إلا بعد أن

---

(١) معاني القرآن للفراء ح١ ص٢٥٢.

(٢) سورة المؤمنون آية ٢٢

(٣) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ح١ ص٥٠٠

(٤) اختيارات شيخ الاسلام ابن تيمية وتقريراته في النحو والصرف ص٢٧٩

يجري ذكر للمظهر ويكنى عنه بعد ذلك ولأن نحو مررت به وعمرو لم يجر في كلام العرب فهو من الأمثلة المصطنعة لأني على كثرة ما رجعت له من كتب المعاني والنحو والتفسير لم أجد من يشترط هذا الشرط . ولعل هذا اجتهاد منه وتفرد بهذه الإضافة عن جميع النحاة .

والله أعلم .

مجيء تمييز المائة جمعاً

قال الله تعالى ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا.. ﴾

الكهف آية ٢٥

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[1] :

« قرأ حمزة والكسائي ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلثمائةِ سنين ﴾ مضافاً بغير تنوين . قال قوم (ليست هذه القراءة مختارةً لأن العرب إذا أضافت هذا الجنس أفردت فيقولون (عندي ثلثمائة دينار) ولايقولون ثلاثمائة دنانير ولايقولون هؤلاء ثلاثمائة رجال ، إنما يقولون ثلاثمائة رجل . بل هذه القراءة مختارة . وحجتهما أنهما أتيا بالجمع بعد قوله (ثلثمائة) على الأصل . لأن المعنى في ذلك هو الجمع . وذلك أنك إذا قلت : (عندي مئة درهم) فالمعنى مئة من الدراهم . والجمع هو المراد من الكلام . والواحد إنما اكتُفي به من الجمع .إذا قيل (ثلاث مئة سنةٍ وثلاث مئة رجل) لأن الواحد ها هنا يؤدَّى على معنى الجمع بذكر العدد قبله. فعاملوا الأصل الذي هو مراد المتكلم ولم يكتفيا بالواحد من الجمع. هذا مذهب قطرب . قال الكسائي العرب تقول: أقمت عنده / مئة سنة ومئة سنين.

وقرأ الباقون : « ثلاث مئةٍ سنين » منوناً . أوقعوا اللباث على السنين ثم بينوا عددها بعد فقالوا: ولبثو في كهفهم سنين ثلثمائة . قوله : سنين بدل من (ثلاث) . قال الزجاج : « سنين» جائز أن يكون نصباً وجائز أن يكون جراً . فأما النصب فعلى معنى : (ولبثو في كهفهم سنين ثلثمائة) ويكون

---

(١) حجة القراءات ص ٤١٤ .

على تقدير العربية (سنين) معطوفاً على (ثلاث) عطف البيان والتوكيد. وجائز أن يكون (سنين) من نعت (المئة) وهو راجع في المعنى إلى (ثلاث) » .

أقول وبالله التوفيق :

هذه الآية فيها قراءتان . الأولى :- قراءة أهل المدينه وأبي عمرو وعاصم وهي بتنوين (مئة) .

والثانية : قراءة حمزة والكسائي وهي على إضافة المئة إلى الجمع (مئةِ سنين)[(١)] فأما قراءة التنوين فتوجيهها ظاهر ، وهو أن سنين بدل من ثلاث مئة لأنه لما عدل بها عن أصلها عدل بها أيضاً عن الإضافة ويجوز أن تكون مجرورة بالعطف على مئة إذ هي بمعنى مئين[(٢)] . لكن الإشكال في قراءة الإضافة وذلك لأن المشهور أن تمييز الألف والمئة يكون مفرداً مجروراً فأما أن يكون جمعاً فهذا في ظاهره مشكل . غير أن هذا الإشكال يزول بعد ثبوت تواتر القراءة . ويبقى تدخل التوجيه في النص ، والقراءة على هذا الوجه توافق وجهاً فصيحاً من أوجه العربية وذلك أن المئة قد تضاف إلى الجمع في فصيح الكلام ولذلك عدة تخريجات ذكرها النحاة في كتبهم منها أن المئة هي عشرة عشرات وتمييز العشرة جمعاً. فحملت المئة على العشرة لأجل ذلك ، وقيل إن ذلك من وضع الجمع موضع المفرد[(٣)] . وقد قال الصيمري :« وإنما وجب في المائه أن تضاف إلى الواحد لأنها أشبهت أصلين ؛ فأخذت من كل

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٢ ص٢٩٢- ٢٩٣ ، النشر ج٢ ص ٢٣٣ ، اتحاف فضلاء البشر ص٣٦٥ .

(٢) إعراب القرآن ج ٢ ص ٢٩٣ ، التبيان ص ٥٣٦ ، البحر المحيط ج٦ ص ١١٢ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ح٤ ص٤٧٤ — ٤٧٥ ، شرح جمل الزجاج ح٢ ص١٣٠ — الصفوة الصفية ح٢ ص٢٦٥

واحدٍ منهما بطرف فأشبهت العشرة في الإضافة إلى ما بعدها لأن العشرة عشرة آحاد والمئة عشر عشرات وأشبهت التسعة والتسعين لأنها تتلوها وسبيلها أن تجرى على قياسها في تضعيف العدد فوجب لها الإضافة تشبيهاً بالعشرة ووجب أن تضاف للواحد كما كان مفسر تسعة وتسعين واحداً»[١] ويفهم من مجمل هذه التعليلات أنه يجوز إضافة المائة إلى الجمع وإن كان هذا الاستعمال قليلاً في فصيح الكلام. وقد أشار ابن مالك إليه في النظم فقال[٢]:

ومائة والألف للفرد أضف　　ومائة بالجمع نزراً قد ردف

فكأن مخالفة هذه القراءة لما هو القياس المشهور حمل بعض النحاة على إنكارها.

فقد أنكرها أبو العباس المبرد ، ووصفها بأنها خطأ في الكلام ، فلا تصح عنده القراءة على هذا النحو ، وأن ذلك إنما يصح في الشعر وعلة جواز ذلك في الشعر إنما هي بسبب الحمل على المعنى[٣] .

قلت ولا أرى فرقاً بين الحمل على المعنى في الشعر وفي الآية فإن كلاً منهما محمول على المعنى ففي الآية وضع الجمع موضع المفرد .

وقال النحاس : « فأما ثلاث مئة سنين فبعيد في العربية يجب أن تُتوقى القراءة به »[٤] وهو بهذا يسير على نهج أستاذه المبرد غير أن عبارته أخف وطأة من عبارة أبي العباس . وقد يكون الأمر في حقه أشنع ؛ وذلك لأنه

---

(١) التبصرة والتذكرة ج١ ص ٤٨٦

(٢) شرح الأشموني ح٣ ص٣٢٠ وشرح ابن عقيل ج٢ ص ٣٧٣ .

(٣) المقتضب ح١ ص٤٥٨

(٤) إعراب القرآن للنحاس ح٢ ص٢٩٣ .

من أصحاب المؤلفات في القرآن وعلومه وله باع طويل في هذا المجال وبخاصة في فنون القراءات وما يكون لها من الأوجة فكيف يبعد عنده هذا الوجه مع أنه ثابت بالتواتر .

وقال العكبري[١] : « ويقرأ بالإضافة ، وهو ضعيف في الاستعمال لأن مائة تضاف إلى مفرد ولكنه حمله على الأصل إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع ، ويقوي ذلك أن علامة الجمع هنا خبر لما دخل السنة من الحذف فكأنها تتمة الواحد » .

وقال صاحب النحو الوافي[٢]: « ومن القليل تمييزها بجمع مجرور كقراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ **ولبثوا في كهفهم ثلاثمائةِ سنين** ﴾[٣] على اعتبار (مائه) مضاف وسنين مضاف إليه » .

ولهذا فإن الذي يترجح لي في هذه المسألة هو أن تمييز المئة يأتي جمعاً على ندرة في فصيح الكلام ، ويكون مفرداً وهو الأكثر الشائع . وأنه لا يلتفت إلى رأي من ضعف هذه القراءة لأنها قراءة سبعية قد ثبتت بالتواتر ولو لم يعضدها شيء من الشواهد الأخرى ؛ لأني لم أجد أحداً من النحاة فيما وقع بين يدي من مصادر يذكر أيَّ شاهدٍ على هذه المسألة غير هذه الآية ، ولكن التناوبَ بين الألفاظ عربي جيد . قال الفراء عن هذه الآية[٤] :" ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة فهي حينئذٍ في موضع خفض لمن أضاف " .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ص ٥٣٦ .

(٢) النحو الوافي ح٤ ص٥٣٤

(٣) الكهف : ٢٥ .

(٤) معاني القرآن للفراء ج٢ ص١٣٨ .

فهذا يدل على التناوب وأن سنين وضعت موضع سنة ويؤيد هذا أيضاً قول قطرب إن تمييز المئة وإن كان مفرداً إلا أنه في معنى الجمع وأن قراءة الجمع قد جاءت على الأصل ، كل هذه التعليلات تدل على صحة هذا الأسلوب . على أني لم أجد أحداً ينسب هذا القول لقطرب ، غير الشيخ أبي زرعة . ولكن ما دام قد ثبت تواتر القراءة فهي نظير ما ثبت بالقراءات وخالف ما هو معروف من قواعد اللغة نحو كلمة (استحوذ) في قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[1] فإن الأصل استحاذ . وهذا يعرف بالشاذ قياساً الفصيح استعمالاً . ومن بلاغة هذا الكتاب أن نزل بالشائع الكثير ونزل بلغات قبائل قليلة ونزل بغير الشائع في الاستعمال وهو ما يعبر عنه بالقلة أو الندرة وهو مع ذلك فصيح جيد الاستعمال .

(١) المجادلة : ١٩ .

جواز إنابة صفة المفعول المطلق عنه

قال تعالى ﴿ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ .. ﴾ ٤٦ هود

قال الشيخ أبو زرعة – رحمه الله[1] – :

« قرأ الكسائي : « إنه عمِلَ غيرَ صالح » بنصب اللام والراء وحجته حديث أم سلمه قالت : قلت يارسول الله كيف أقرأ « عملٌ غيرُ صالح » أو « عمِلَ غيرَ صالح؟» فقال: عَمِلَ غيرَ صالح» بالنصب ، فالهاء في هذه القراءة عائدة على ابن نوح لأنه جرى ذكره قبل ذلك فكُني عنه .

وكان بعض أهل البصرة ينكر هذه القراءة . فاحتج لذلك بأن العرب لا تقول : (عمِل غيرَ حَسَنٍ) حتى تقول (عمِل عملاً غيرَ حسن) وقد ذهب عنه وجه الصواب فيما حكاه لأن القرآن نزل بخلاف قوله. قال الله تعالى « ومن تاب وعمل صالحاً »[2] معناه: ومن تاب وعمل عملاً صالحاً : وقال « واعملوا صالحاً» ولم يقل «عملاً» وقال «ويتبَّع غير سبيل المؤمنين»[3] ولم يقل (سبيلاً) غير سبيل المؤمنين فكذلك قوله : « إنه عَمِل غيرَ صالح » معناه : إنه عمل عملاً غير صالح ، وقرأ الباقون « إنه عملُ غيرُ صالح » بفتح الميم وضم اللام والراء. وحجتهم ما روي في التفسير : جاء في قوله « إنه عملُ غيرُ صالح » أي إن سؤلك إياي أن أنجي كافراً عملُ غير صالح، لأن نوحاً قال : « رب إن ابني من أهلي) : فقال الله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَيۡسَ

---

(١) حجة القراءات ص ٣٤١ .

(٢) الفرقان : ٧١ .

(٣) النساء : ١١٥ .

مِنۡ أَهۡلِكَۖ ﴾ الذين وعدتك أن أنجيهم إن سؤالك إياي « عملُ غيرُ صالح » وقيل : ليس من أهلك أي من أهل دينك ، فالهاء في قراءتهم كناية عن السؤال ولم يجر له ذكر ظاهر . وذلك جائز فيما قد عرف موضعه أن يكني عنه ، أو جرى ما يدل عليه كقوله جل وعز« ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً » فكنى. عن البخل لأنه. ذكر الذين يبخلون أكتفاء به من ذكر البخل وكنى عنه وقال: « حتى توارت بالحجاب » يعني الشمس . وهذه أعلام لا يجهل موضعها . قال الشاعر:–

إذا نهى السفيه جرى إليه وخالف والسفيه إلى خلاف[1]

فقال : « جري إليه » ولم يجر ذكر السفه ولكن لما ذكر السفيه دل على السفه.

والسؤال في قصة نوح لم يجر له ذكر . ولكنه لما ذكر « إن ابني من أهلي» دل على السؤال.

وقال آخرون منهم الزجاج (الهاء كناية عن ابن نوح) أي إنه ذو عمل غير صالح كما قال الشاعر:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

أي ذات إقبال وإدبار » .

أقول وبالله التوفيق :

في هذه الآية قراءتان الأولى قراءة الجمهور وهي : (إنه عملٌ غير صالح) والثانية قراءة الكسائي وهي (إنه عَمِلَ غير صالح) فقد جعل عمل فعلاً وغير

---

(١) البيت من الوافر وينسب إلى قيس بن الأسلت الأنصاري وكوفي . شرح التسهيل ص ١٥٧ ، والإنصاف مسألة (١٥) ، والخزانة ٢ / ٢٢٩ ، الدرر ج١ ص ٤٤ .

مفعول به منصوب. والإشكال إنما هو في قراءة الكسائي فقد ذكر الشيخ أبو زرعة – رحمه الله تعالى – أن بعض البصريين ينكر هذه القراءة . وإنكار القراءة بعد ثبوت كونها سبعية متواترة خطر عظيم فالقراءات السبعية لا مجال للطعن أو القدح فيها حتى وإن خفي وجهها ، قال صاحب غيث النفع في القراءات السبع : " يحتج للغة بالقراءة ولا يحتج للقراءة باللغة " انتهى

غير أن الخلاف إنما هو في توجيهها ولعل هذا هو مراد الشيخ رحمه الله تعالى. حين ذكر حجة المنكرين . وفي هذه المسألة أمرٌ قد يبدو غريباً وهو أن الذي يتبادر للذهن للوهلة الأولى هو أن الخلاف في إقامة الصفة مقام الموصوف على وجه العموم. لأن (غيرَ) في هذه القراءة صفة لـ المصدر الموصوف المحذوف وهو عملاً » لكن إقامة الصفة مقام الموصوف إذا دل عليه دليل جائز بلا خلاف . فمن هنا ينصرف الذهن عن هذا ويتجه إلى أن الشيخ إنما يقصد أن بعض البصريين ينكرون إقامة الصفة مقام المفعول المطلق الموصوف خصوصاً . ولعل أول من قال بذلك سيبويه فمذهبه أن المنصوب إنما انتصب على الحال وليس على أنه نائب عن المفعول المطلق ولذلك يقول : « ومما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ولا يكون إلا حالاً قوله : أما صديقاً مصافياً فليس بصديق مصافٍ ، وأما طاهراً فليس بطاهر ، وأما عالماً فعالم. فهذا نصب لأنه جعله كائناً في حال علم وخارجاً من حال طهور ومصادقة»[1] وقد تبعه ابن هشام في شرح القطر فنجده ينكر أن تكون الصفة مما ينوب عن المصدر وذلك قوله : « وليس مما ينوب عن المصدر صفته ، نحو قوله تعالى ﴿ وَكُلَا مِنْهَا

---

(١) الكتاب ح١ ص٣٨٧

رَغَدًا ﴾[١] خلافاً للمعربين زعموا أن الأصل أكلاً رغداً وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصبت انتصابه . ومذهب سيبويه ، أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير فكلا حالة كون الأكل رغدا »[٢] والذي يظهر لي أن الشيخ أبا زرعة رحمه الله يشير إلى رأي سيبويه حين قال : (وبعض البصريين ينكر هذه القراءة). وإن كانا رحمهما الله لم ينكراها إلا أن الظاهر أنه قصد بذلك مخالفتها لمذهبهم من عدم جواز إقامة الصفة مقام المفعول المطلق المحذوف . وأما الجمهور من أئمة النحو واللغة ، فإنهم على جواز إقامة الصفة مقام المفعول المطلق الموصوف[٣] وقد عدل ابن هشام رحمه الله ، عن رأيه السابق إلى رأي الجهور حيث نص على ذلك في الأوضح فقال : " ومما ينوب عن المفعول المطلق صفته "[٤] . وقد صرح ابن مالك بجواز إنابة صفة المفعول المطلق عنه في النظم حين قال[٥] :

وقد ينوبُ عنه وصفٌ أو عَدَدْ   أو كُلٌّ أو بَعْضٌ ككلِّ الجدِّ جِدْ

وقال الأشموني في ذكر ما ينوب عن المفعول المطلق : « الرابع صفته نحو سرت أحسن السير ، وأى سير»[٦] وقال الرضي : « المفعول المطلق قد يوصف مع حذفه نحو عمل صالحاً »[٧] . وقد عقد الشيخُ خالدٌ الأزهرى في

---

(١) البقرة : ٣٥ .

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ص٥٢٥

(٣) الأصول ج١ ص١٩٣ وإرتشاف الضرب ج٣ ص١٣٥٧

(٤) أوضح المسالك ج٢ ص١٨٧ .

(٥) شرح الكافية الشافية ج٢ ص٦٥٥

(٦) شرح الأشموني ج١ ص ٤٦٩ .

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ج٢ ص٢٦٨

تصريحه فصلاً قال فيه « ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة له كسرت أحسن السير »[١] . وقال ابن عقيل : « إن مما ينوب عن المفعول المطلق وصفه ». ثم قال ومذهب سيبويه في هذا ونحوه أنه حال »[٢] وقال المرادي قولاً نحو ذلك[٣] ويضعف رأي سيبويه وابنِ هشام المتقدم من حيث قلةُ أنصار هذا الرأي واضطراب آراء ابن هشام في كتبه ، فعلى حين يذكر في شرحه على القطر أن الصفة لا يَجوز إنابتها عن المفعول المطلق نجده يصرح بجواز إنابتها في بعض مصنفاته الأخرى ، كما ذكرت في الأوضح سابقاً حيث يقول : «ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة كسرّ أحسن السير »[٤] فهذا كما قلت يدل على اضطراب أقواله في هذه المسألة . ولعله سار على مذهب سيبويه في أولى مؤلفاته حقبة من الزمن ثم عاد إلى رأي الجمهور وصرح بجواز صفة المفعول المطلق عنه . وعلى هذا نقول لعل « قطر الندى » كان هو الأسبق تأليفاً . ولهذا فإن الذي يتبين لي هو أن حذف المفعول المطلق الموصوف وإقامة الصفة مقامه ثابت بالسماع فقد ورد منه في كلام الله عز وجل قوله تعالى : ﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾[٥] . ومن أنكر ذلك فهذا النص حجة عليه يندفع به زعمه ، والخلاف الذي

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ح٢ ص٤٥٦

(٢) المساعد ح١ ص٤٦٨

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ح٢ ص١٤٧

(٤) أوضح المسالك ج٢ ص١٨٧

(٥) الفرقان : ٧١ .

ذكره الشيخ وإنكار بعض البصريين لهذه القراءة إنما هو أخذٌ برأي سيبويه وابن هشام في بعض أقواله غير أن السماع قد ورد بخلاف هذا الرأى فلا يلتفت إليه ، ولا يلتفت أيضاً لتضعيف الطبري رحمه الله لهذه القراءة وما ذكره من أن الأثر الذي اعتمد عليه الكسائي في هذه القراءة أثراً ضعيفاً فقد ذكر أن الحديث الذي أورده المصنف وهو حديث أم سلمه[١] « وأنها قالت يا رسول الله كيف أقرأ عَمِلُ غيرَ صالح أو عَمَلٌ غيرُ صالح فقال عَمِل غير صالح » . ثم قال : « وهذا حديث لا يصح سنداً وبالتالي لا يعول عليه في إثبات هذه القراءة »[٢] . فهذا أمرُ مردود أيضاً وذلك لأن الكسائي تلقى القراءة بالسماع عن أساتذته بسند متصل وربما أنه لم يعتمد على هذا الحديث بل اعتمد على ما تلقاه بالسماع[٣] . ثم إن هذه القراءة قد جاء السماع بما يؤيدها في مواضع أخر .

فقد قال الله عز وجل ﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾[٤] وقال في موطن آخر ﴿ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ﴾[٥] ولم يقل اعملوا عملا صالحاً فهذه الآيات وأشباهها ترد على كل من ينكر هذه القراءة أو يضعفها من حيث السند . وأما من حيث التوجيه فإن الغالبية العظمى ذكروا جواز إنابة الصفة عن المفعول المطلق الموصوف إذا حذف وخرجوا عليه أيات كثيرة منها قوله تعالى

---

(١) الدر المنثور ج٣ ص ٦٠٦ ، ٦٠٧ .

(٢) جامع البيان ح٧ ص٥٣ .

(٣) نحو القراء الكوفيين ص١١٢

(٤) سورة الفرقان : ٧١ .

(٥) سورة المؤمنون : ٥٢ .

﴿ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا ﴾[١] ومنها قوله تعالى: ﴿ فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلًا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرًا .. ﴾[٢] وعلى هذا فالقراءة قوية سنداً وإعراباً وأما مخالفة سيبويه وابن هشام لجمهور النحاة في توجيه القراءة وأنهما خرجاها على النصب على الحال . فلا علاقة له بتضعيف القراءة ؛ لأن القراءة إذا أثبتت سنداً فاختلاف التوجيه لا يضر .

وتخريج القراءة على النصب على الحال من حيث الصنعة النحوية محتمل لكن المعنى يقتضي النيابة عن المفعول المطلق وكثرة السماع تؤيد ذلك .

---

(١) سورة آل عمران : ٤١ .

(٢) سورة التوبة : ٨٢ .

الفصل بين المتضايفين

قال الله تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ آية ١٣٧ سورة الأنعام

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[1] :

« قرأ ابن عامر .. وكذلك زُين بضم الزاي ، « وقتل بالرفع ، وأولادَهم نصب وشركائهم بالخفض زُين على مالم يسم فاعله ، قتل اسم مالم يسم فاعله ، أولادهم بنصب بوقوع الفعل عليهم " شركائهم " جر بالإضافة على تقدير قتل شركائهم أولادهم .

ففرق بين المضاف والمضاف إليه وحجته قول الشاعر :

فزججتها متمكنا زجَّ القلوصَ أبي مزاده

أراد زج أبي مزادة القلوصَ – وأهل الكوفة يجيزون الفرق بين المضاف والمضاف إليه . وقرأ الباقون « وكذلك زَين – بفتح الزاي ، مثل نصب ، أولادهم ، جر ، شركاؤهم – لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم رفع وهم الفاعلون » والتقدير وكذلك زين شركاؤهم أن قتل كثير من المشركين أولادهم » .

أقول مستعيناً بالله :

إن الإشكال النحوي في هذه الآية إنما هو في قراءة ابن عامر حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه. وهذه قضية خلافية بين النحاة فهم فيها بين مجيز ومانع . وللنحاة في هذه المسألة ثلاثة آراء :

---

(١) حجة القراءات ص ٢٧٣ .

١- الأول رأي البصريين وهو عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور ؛ وذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يفصل بينهما بغير الظرف أو الجار والمجرور فأما هما فقد توسع العرب فيهما أكثر من غيرهما . وما ورد من أمثلة تحتمل ذلك والفاصل فيها غير الظرف أو الجار والمجرور فهو على قلته لا يعرف قائله . ولذا لا يصلح الاحتجاج به(١) ومن ذلك في الشعر :

فزججتها بمزجة ... زج القلوص أبى مزاده(٢)

قال سيبويه : " ولايجوز يا سارقَ الليلة أهلِ الدار إلا في شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور "(٣) وهو يقصد بالجار والمجرور المضاف والمضاف إليه كما قال محقق الكتاب ،وقال الصيمري عن هذا البيت : " إنه ليس معروفاً عند البصريين ولا مشهوراً عن ثقة يؤخذ بلغته ولايعرف من حيث يصح "(٤) .

وأما ابن السراج فيعلق جواز الفصل بينهما بالاضطرار(٥) .

وقال ابن يعيش : " إضافة المصدر إلى الفاعل والفصل بينهما بالمفعول ضعيفٌ جدا و لم يصح نقله عن سيبويه "(٦) وأما المبرد فيعد الفصل بينهما

(١) الانصاف ٢ج ص ٤٣١

(٢) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه على التسهيل ج٢ ص٢٧٨- التبصرة والتذكرة ج١ ص٢٨٩ ، الإنصاف ج٢ ص ٤٢٧ .

(٣) الكتاب ج١ ص ١٧٦-١٧٧

(٤) التبصرة والتذكرة ج١ ص٢٨٩

(٥) الأصول في النحو ج٢ ص ٢٢٧ .

(٦) شرح المفصل ج٢ ص١٩٠

من باب الاضطرار أيضا لكن مفهوم عبارته توحي بالتسامح في أن يكون الفاصل يشبه الظرف وكأنه يشير بذلك إلى جواز الفصل بالمصدر وذلك قوله[١] : « لأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا أن يضطر شاعر فيفصل بالظروف وما أشبهها » .

ومما جاء فيه الفصل بالظرف قول الشاعر :

كما خُط الكتابُ بكف يوماً يهودي يقارب أو يزيل[٢]

فقد فصل الشاعر بين المضاف وهو كف والمضاف إليه هو يهودي بالظرف وهو يوماً. ومن ذلك أيضاً قول الشاعر ..

لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليومَ مَنْ لا مها[٣]

وساتيدما - جبل بالهند - والضمير في رأت لإحدى النساء التي ابتعدت عن وطنها فلما رأت الجبل الذي يقطنه أهلها بكت من الشوق إليه .

حيث فصل بين المضاف وهو در والمضاف إليه وهو (من) بالظرف وهو اليوم. وهذا النوع من الفصل عند ابن مالك غير سائغ في الاختيار ، وإنما هو ضرورة وذلك لأن الظرف ليس متعلق بالمضاف بل هو متعلق بأجنبى[٤]

ومن الفصل بالجار والمجرور قول الشاعر :

كأن أصواتَ مِن إيغالهن بنا أواخِرِ الميس أصواتُ الفراريج[٥]

---

(١) المقتضب ج٢ ص ٥٨٦ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ج١ ص١٧٩ وشرح الكافية ج٢ ص٩٧٩ ، الإنصاف ج٢ ص ٤٣٢ .

(٣) ديوان عمرو بن قميئة ص ٧١ ، والأصول ج٢ ص٢٢٧ ، والمقتضب ج٢ ص ٥٨٧ .

(٤) شرح الكافية الشافية ج٢ ص٩٨٠ .

(٥) البيت من شواهد الكتاب ج١ ص١٧٩ ، والمقتضب ج٢ ص ٥٨٦ .

وهذا أيضاً مما فصل فيه بجار ومجرور ليس متعلقاً بالمضاف فهو أيضاً مما يختص بالشعر عند ابن مالك . ومثل الظرف والجار والمجرور المصدر وهو الذي توحي به عبارة أبي العباس المبرد حيث قال: أو ما أشبهه فقد ورد الفصل به أيضاً في نحو قول الشاعر:

أشمُّ كأنه رجلٌ عبوسٌ   معاودُ جرأة وقت الهوادي[١]

والأصل معاود وقت .. وفصل بالمفعول لأجله جرأة بين المضاف والمضاف إليه . ومثل هذا عند ابن مالك أشد ضعفاً لأنه يشترط للجار والمجرور أن يكون متعلقاً بالمضاف وإلا فهو ضرورة تختص بالشعر فالفصل بالمصدر أولى في عدم الجواز عنده[٢] .

٢ - رأي الكوفيين فهم يرون جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحروف الجر . ويحتجون لذلك بكثرة السماع . فقد ورد ذلك كثيراً في كلام العرب . ومنه قوله عز وجل ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[٣] فإن قراءة ابن عامر في هذه الآية زُين برفع قتل ونصب أولادهم وجر شركائهم. وفي هذا فصل بين المضاف والمضاف إليه. وهذا هو موضع الإشكال عند البصريين حتى حدا بهم مذهبهم إلى اتهام القراءة والحكم عليها بالضعف . وسار على ذلك جملة من المفسرين فقال الزمخشري : «إن الفصلَ بين المتضايفين لو كان في الشعر

(١) البيت من شواهد التصريح ج٣ ص ٢٣٧ ، والسيوطي في الهمع ج٢ ص٤٣٥

(٢) شرح الكافية الشافية ج٢ ص٩٨٠ ، وانظر رأي ابن مالك في الإرتشاف أيضاً ج٤ ص١٨٤٣ .

(٣) الأنعام ١٧٣

لكان سمجاً مردوداً فكيف به في كلام الله عز وجل»[١] وكأنه بهذا ينكر هذه القراءة ويردُّها . ولم يكن ابن عطية بأحسن حالاً من صاحب الكشاف حيث قال: " هذه القراءة ضعيفة في استعمال العرب"[٢] وقال الفارسي : « وهذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها ابن عامر إلى غيرها لكان أولى»[٣] وقال صاحب تفسير البيضاوي: « الفصل بين المتضايفين بمفعول المضاف ضعيف في العربية معدود من ضرورات الشعر »[٤] وقال ابن خالويه: « الفصل بين المتضايفين قبيح في القراءة وإنما يجوز في الشعر »[٥] .

وقال مكي بن أبي طالب : «هذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف لاتساعهم فيها وهو في المفعول به في الشعر بعيد فإجازته في القرآن أبعد »[٦] وقد تصدى أبو حيان رحمه الله[٧] لكل من اتهم القراءة بالضعف أو اتهم قارءها بالوهم فرد عليهم ردوداً تشفي غليل الصدور ونصر القراءة وبين أوجه ثبوتها ؛ وذلك لأن ابن عامر من العرب الخلص الفصحاء الذين لم تخالطهم العجمة ، وقد أخذ القراءة عن عثمان بن عفان رضي الله عنه وبثبوت هذه القراءة بالتواتر في السبعة تكون حجة على ما عداها من النصوص .

---

(١) الكشاف ح٤ ص٤٠١

(٢) انظر رأي ابن عطية في البحر المحيط ح٤ ص٢٣٢

(٣) الحجة ح٢ ص٢١٤

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ح١ ص١٢٤

(٥) الحجة في القراءا ت السبع لابن خالويه ص ٨٢

(٦) الكشف عن وجوه القراءات ح١ ص٤٥٤

(٧) البحر المحيط ج٤ ص ٢٣٣

ودافع أبو الفتح ابن جني أيضاً عن القراءة دفاعـاً فيـه نـوع مـن الملاطفـة وتلمس العذر ، وكأنه يرى أن تلك القراءة فيها نوع من المخالفـة لما عـرف من قواعد النحو. لكنه مع ذلك يقبلها لأنها نقلـت عـن عربـي فصيـح . ولا يأباها القياس ، معتذراً لمن لم يقف على ذلك بقولـه : " إنـها ربمـا وقعـت في لغة قديمة قد اندثرت ونسيها الناس"[١] .

٣- ومـن النجـاة مـن يجعـل في المسـألة تفصيـلاً : فقـال الشـيخ خـالد الأزهري[٢] : « والحق أن مسائل الفصل سبع ، ثـلاث منـها جـائزة في سعة الكلام وهي :

١ - أن يكـون المضـاف مصـدراً والمضـاف إليـه فاعلـه . والفـاصل إمـا مفعولُه كقراءة ابن عامر السابقة " وكذلـك زُيـن لكثـير مـن المشـركين قتـلُ أولادَهـم شركائِهم " .

أو ظرفُـه كقـول بعضـهم : " تـركُ يومـاً نفسِـك وهواهـا سَعْـي لهـا في رداها "[٣]

٢- أن يكـون المضـاف وصفـاً والمضـاف إليـه مفعولـه الأول والفـاصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه كقراءة بعضهم ﴿ **فلا تحسـبن الله مخلـفَ وعـدَهُ رسُلهِ** ﴾[٤] حيث وقع الفاصل المفعول الثاني . ومن الفصـل بالجـار والمجـرور

---

(١) انظر رأي ابن جني في البحر المحيط ج٤ ص٢٣٢-٢٣٣

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ج٣ ص٢٢٣

(٣) ذكر هذه المقولة ابن مالك في شرحه على التسهيل ج٢ ص٢٧٣ وقـال في كـلام مـن يوثـق بعربيته .

(٤) إبراهيم آية ٤٧

قوله صلى الله عليه وسلم:"هل أنتم تاركوا لي صاحبي"[١]

وبعضهم يخرج هذا الحديث على أن النون في تاركوا حذفت للتخفيف وليس حذفها للإضافة . واعترض الدكتور عبدالفتاح بحيري محقق التصريح على هذا وقال : " إن حذف نون الجمع لغير الإضافة لا يقع في سعة الكلام. فكأن المانعين للفصل فروا من أمر فوقعوا فيه مرة أخرى وهم لا يشعرون[٢] .. وبعضهم يخطيء الرواة في النقل ويرى أن الأصل تاركون .

قلت وهذا ليس بشيءٍ لأن الحديث صحيحٌ وهو عند البخاري بهذا اللفظ .

٣- « مما يجوز الفصل به بين المتضايفين في سعة الكلام أن يكون المضاف لا يشبه الفعل والفاصل القسم كقولهم هذا غلام والله زيد . وتوسع بعضهم فحكى ابن الأنباري الفصل بالشرط .

والكوفيون يجيزون الفصل بالقَسم ؛ لأن اليمين تدخل على الخبر عندهم للتوكيد.

نحو هذا غلام – والله – زيد و زاد ابن مالك الفصل بإما كقول تأبط شراً .

هما خُطَّتا إما إسارٌ و مِنَّةٌ و إما دمٌ و القتلُ بالحر أجدرُ[٣]

(١) صحيح البخاري – كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم برقم ١٥٢٢

(٢) التصريح ج٣ ص٢٢٩

(٣) البيت من شواهد السيوطي في الهمع ج٢ ص٤٣٣ ، والتصريح ج٣ ص ٢٣٠ .

و هناك أربع مسائل أخر الفصل بين المتضايفين فيها مختص بالشعر وهي :

أولاً : الفصل بالأجنبي « يعني غير معمول المضاف سواء كان فاعلاً نحو قول الشاعر :

أنجب أيامَ والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا[١]

أم مفعولاً نحو قول جرير :

تَسْقِي امتياحاً نَدَى المسواكَ ريقتِها كما تَضَمَّن ماءَ المزنةِ الرصفُ[٢]

والندب : البلل ، المزنة : السحابة ، والرصف : الحجارة .

أم ظرفاً نحو قول أبي حية النميري :

كما خط الكتاب بكف يوماً يهوديٍ يقاربُ أو يزيل[٣]

ثانياً : الفصل بفاعل المضاف كقوله:

ما إن وجدنا للهوى من طبٍّ ولا عدمنا قهر وجدٌ صبٍّ[٤]

---

(١) الهمع ج٢ ص٤٣٤- البهجة المرضية في شرح الألفية ص٢٨٩

(٢) ديوان جرير ج١ ص ١٧١ ، توضيح المقاصد ج٢ ص٨٢٧ ، التصريح ج٣ ص٢٣١ .

(٣) سبق تخريجة ص ١٥٥ .

(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرح الكافية ج٢ ص٣٩٣- والسيوطي في الهمع ج٢ ص٤٣٤ ، التصريح ج٣ ص ٢٣٣ .

ثالثاً : الفصل بنعت المضاف كقول معاوية بن أبي سفيان:

نجوتَ وقد بل المراديُّ سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب[١]

ففصل بين المضاف وهو أبي والمضاف إليه وهو طالب – بنعت المضاف شيخ الأباطح.

رابعاً : الفصل بالنداء كقوله:

كأن برذونَ أبا عصامٍ زيدٍ حمارٌ دق باللجام[٢]

فأضاف برذون إلى زيد وفصل بينهما بالمنادى وهو أبا عصام »[٣] .

وبعد هذا كله أقول: إن الفصل بين المتضايفين جائز في سعة الكلام وإن القراءة القرآنية التي جاءت بالفصل بين المتضايفين حجة على ما عداها من النصوص بعد ثبوتها بالتواتر عن ابن عامر ولا مجال للطعن فيها قال ابن مالك « ومتى صح سند القراءة ووافقت خط أحد المصاحف العثمانية فلا يصح ردها وتفضيل القاعدة النحوية عليها فإنه لا ينبغي أن يقاس القرآن على شيء بل الواجب أن يقاس عليه ، فهو النّص الصحيح الثابت بالتواتر . والرواية إذا ثبتت عن أئمة القراءة لم يردها قياس عربية، ولافشو لغة – لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها »[٤] .

(١) الدرر اللوامع ج٢ ص١٦٢

(٢) من شواهد ابن جني في الخصائص ج٢ ص١٧٥

(٣) التصريح ج٣ ص٢٣٦

(٤) شرح الكافية الشافية ج٢ ص٩٨٤

تخريج العطف في ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾

قـال الله تعـالى ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ ..... وَحُورٌ عِينٌ ﴾ الواقعة : ٢٢

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[1] :

« قرأ حمزة والكسائي : « وحورٍ عينٍ » بالخفض . وقرأ الباقون بـالرفع . وحجتـهم في ذلـك أن (الحـور) لا يطـافٌ بـهن ، وإنمـا يطـاف بـالخمر ، فرفعوه على الابتداء . قال الفراء: الرفع على قولك : (ولهم حـورٌ عـينٌ) وقال أبو عبيد (وعندهم / حورٌ عين) . ووجه الجر تحملـه علـى قولـه : « أولئك المقرَّبون . في جنـات النعيـم »[2] (التقديـر : أولئـك المقربّـون . في جنات النعيم وفي حورٍ عينٍ : أي : في مقارنة حـورِ عـينَ أو مباشـرة حـور عين فحذفت المضاف .

وقال الفـراء : والخفـض أن تتبـع آخـر الكـلام أولـه وإن لم يحسـن في آخره ما حسن في أوله : أنشدني بعضُ العربِ :

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

فالعين لا تزجج وإنما تكحل ، فردَّها على الحواجب لأن المعنى يعـرف وقال :

---

(١) حجة القراءات ص ٦٩٤ ، ٦٩٥ .

(٢) الواقعة : ١١ .

علفتها تبناً وماءً بارداً

والماء لا يُعلف . فجعله تابعاً للتبن) » .

أقول وبالله التوفيق :

ذكر المصنف في هذه الآية قراءتين – الأولى قراءة حمزة والكسائي (حور عين) – والثانية قراءة الجمهور برفع (حورٌ عين) [١] ولكل قراءة حجة . فأما قراءة الجمهور فحجتهم فساد المعنى على الخفض لأن الحور لا يطاف بهن فإذا عطفت على ما يطاف به لم يستقم المعنى ، وعلى هذا فلا بد من رفعها . وهناك عدة أوجه إعرابية يمكن أن تخرج عليها قراءة الرفع وهي :

١- أن تكون معطوفةٌ على مبتدأ وخبر محذوفين ويكون التقدير لهم هذا كله وحور عين .

٢- أن تكون مبتدأ حذف خبره والتقدير لهم حور عين أو عندهم حور عين .

٣- أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير نساؤهم حور عين [٢] . وبعضهم ذهب إلى أنها معطوفة على ولدان ويكون المعنى على هذه القراءة أن الحور العين هن يطفن على أهل الجنة للتلذذ والخدمة[٣] . وعلى هذا يكون المعنى ويطوف عليهم ولدان مخلدون وحورٌ عين . وعند سيبويه[٤] :

---

(١) النشر في القراءات العشر ص ٢٨٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥٢٩ .

(٢) الدر المصون ح١٠ ص٢٠٢ . والبحر المحيط ج١ ص٢٠٦

(٣) إتحاف فضلاء البشر ص٥٢٩. والبحر المحيط ج٨ ص٢٠٦ . والكشاف ج٦ ص٢٦

(٤) الكتاب ج١ ص ١٧٢ ، إعراب القرآن ج٤ ص ٢١٩ .

أن الرفع على المعنى وذلك لأن المعنى لهم فيها أكواب وأباريق وكأس وفاكهة وحور عين . وأما حمزة والكسائي فقد قرآ (حورٍ عين) بالعطف على ما سبقها وذكر المصنف رحمه الله أنها معطوفة على قوله تعالى ﴿ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾[١] والتقدير أولئك المقربون في جنات النعيم وحور عين ، وذهب إلى ذلك الزمخشري أيضاً . غير أن أبا حيان شن عليه هجوماً وانتقده انتقاداً شديداً لما في ذلك من تفكيك الكلام والفصل بين كلام مترابط فقال : « هذا كلام فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض وهو فهم أعجمي »[٢]. وقد نصر السمين الحلبي توجيه الزمخشري واستحسنه وقال الكلام على تقدير مضاف محذوف والمعنى هم في جنات النعيم وفاكهة ولحم ومقاربة حور عين ، وذكر أن غير واحد قد صرح بتقدير هذا المضاف المحذوف[٣] . وقدر المصنف مقارنة حور عين لهذا المحذوف والذي يظهر أن ما ذكره السمين الحلبي من تقدير (المقاربة) هو الصواب لأنه لا وجه لذكر المقارنة هنا. والله تعالى أعلم .

وبعضهم ذكر أن العطف هنا على معنى ينعَّمون لأن معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون » أي ينعمون بأكواب فكأن العطف هنا على المعنى[٤] – وقال قطرب « معطوفة على بأكواب من غير حمل على المعنى لأنه لاينكر أن يطاف عليهم بالحور العين ويكون لهم في ذلك لذة»[٥] وأما قول الفراء الذي ذكره

---

(١) الواقعة : ١٢ .

(٢) البحر المحيط ح٨ ص٢٠٦

(٣) الدر المصون ح١ ص٢٠٢

(٤) اتحاف فضلا البشر ص٥٢٩ همع الهوامع ح٢ ص١٧٩

(٥) أنظر رأي قطرب في تفسير القرطبي ح٧ ص١٣٣

الشيخ أبو زرعة رحمه الله تعالى وهو قوله : والخفض أن تتبع آخر الكلام أوله . وإن لم يحسن في آخره ما حسن في أوله – الخ ما ذكر.

فهو يرى أنه يجوز أن يأتي الكلام في ظاهره أنه متعاطف وإن كان العطف لا يصح فيه إذا علم ذلك من خلال المعنى . واستشهد بقول الشاعر:-

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا[١]

لأن العيون لا تزجج وإنما تكحل غير أن ذلك معلوم من السياق فحذف الفعل الناصب لها . وهذا يسلمنا إلى أن بعض حالات الاسم الواقع بعد الواو يمنع فيها أن يكون معطوفاً على ما قبلها أو أن تكون مفعولاً معه بسبب امتناع المشاركة وامتناع المعية . مما يلزم معه تقدير فعل محذوف[٢] .

وإلى ذلك أشار ابن مالك في النظم فقال :

والنصب إن لم يَجُز العطف يجب أو اعتقد إضمار عامل تصب[٣]

وأما ابن عصفور : فقد ذهب مذهباً وسطاً فقال[٤] « والصحيح أنه يسوغ أن يكون هذا من العطف وإن لم يكن الثاني شريكَ الأولِ في المعنى لأن العرب تطلق على الشيئين إذا اختلفا في الذكر حكم أحدهما . قال

---

(١) البيت في الإنصاف ج٢ ص ٦١٠ ، وفي المساعد ج٢ ص ٤٤٥ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ح٢ ص٥٣٦ ، شرح الكافية الشافية ج٢ ص٦٩٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ح١ ص٥٤٥ .

(٣) شرح الشافية الكافية ج٢ ص ٦٩٢ ، وانظر شرح الأشموني ج١ ص ٤٩٧ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ج٣ ص ٣٦ - ٣٧ .

تعالى : ﴿ نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾[١] وإنما الناسي هو الفتى . وقال تعالى ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾[٢] وإنما يخرج اللؤلؤ من المالح » . وهو بهذا يذهب إلى موافقة الفراء فيما ذهب إليه من جواز عطف الاسم على ما قبله وإن حسن في أوله ما لم يحسن في آخره. والذي يترجح لي في هذه المسألة هو رأي ابن عصفور وهو أن من عادة العرب أن تذكر الكلام في سياق واحد . وتعطى الشيئين إذا اختلفا حكم ما يكون خاصاً بأحدهما ومن ذلك ما ذكره من قوله تعالى ﴿ نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾[٣] مع أن الذي نسي هو الفتى لأنه هو الحامل للحوت والمسئول عنه. لكن المصاحبة استلزمت التثنية هنا . وعلى هذا فيكون الطوافُ خاصاً بالأكواب والفاكهة واللحم ؛ وإنما ذكر الحور العين في معرض ذكر أنواع الملذات من الأكل والشرب والنكاح . وهذا قريب من قول الفراء : « والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوله وإن لم يحسن في آخره ما حسن في أوله »[٤] وأما ما ذكره من أن الفاكهة واللحم لا يطاف بهن أيضاً وإنما الذي يطاف به هو الخمر وحده »[٥] فهذا القول فيه نظر ؛ لأن القراء قد أجمعوا على قراءة الخفض[٦] في قوله تعالى ﴿ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝٢٠ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴾[٧] . هذا هو أحسن ما

---

(١) الكهف : ٦١ .

(٢) الرحمن : ٢٢ .

(٣) الكهف : ٦١ .

(٤) معاني القرآن ج٣ ص ١٢٤

(٥) المرجع السابق الصفحة نفسها .

(٦) إعراب القرآن ج٤ ص ٢١٩ .

(٧) الواقعة : ٢١ .

تخرج عليه قراءة الجر ، فإن قال قائل إن الكلام في الآية حين ذكر الطواف بالأكواب والفاكهة واللحم على تقدير ينعمون .

قلت : فهذا معنى حسن أيضاً وعليه يصح التقدير ، ويستقيم المعنى على قراءة الخفض . وأما قراءة الرفع فإن أحسن وجه يمكن أن تخرج عليه هو أنها معطوفة على ولدان غير أن هذا في النفس منه شئ لأن اللذة أكمل لو طاف الولدان المخلدون بالحور على أهل الجنه فتوقفت عن القول بهذا .

والله تعالى أعلم بالصواب .

جزم الفعل المضارع المعتل الآخر بحذف الحركة

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ سورة يوسف آية ٩٠

نص المسألة

قال الشيخ أبو زرعة (رحمه الله)[١] :

« قرأ ابن كثير « إنه من يتقي ويصبر » بإثبات الياء . وحجته أن من العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح فيقول : (زيد لم يقضي) ويقدر في الياء الحركة فيحذفها منها فتبقى الياء ساكنه للجزم . قال الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمي   بما لاقت لبون بني زياد

ولم يقل (ألم يأتك) وقال آخر :

هزي إليك الجذع يجنيك الجنى

وكان ينبغي أن يقول : (يجنك الجنى) لأنه جواب الجزاء ويقوي هذا قراءة حمزة في قوله « فلا تخف دركاً ولا تخشْى »[٢] ولم يقل (تخش). قال الفراء: « تخشْى » في موضع جزم لأن من العرب من يفعل ذلك). قال : وإن شئت استأنفت : « ولا تخشى » . / وقال نحويو البصرة : يجوز أن يجعل « منٍ يتقى » بمنزلة (الذي يتقى) كما تقول (الذي يأتينى) وتحمل المعطوف على المعنى ، لأن (من) إذا كانت بمنزله (الذي) فكأنما هو منزلة الجزاء الجازم بدلالة أن كل واحد يصلح دخول الفاء في جوابه فتقول (الذي يأتيني فله درهم) كما تقول : (من يأتني فله درهم).

---

(١) حجة القراءات ص ٣٦٤ .

(٢) طه : ٧٧ .

وقرأ الباقون (إنه من يتقِ) بغير الياء مجزوماً بالشرط » .

انتهى نص كلام الشيخ رحمه الله

أقول وبالله التوفيق :

إن من القضايا النحوية المسلم بها أن الفعل المضارع المعتل الآخر إنما يجزم بحذف حرف العلة من آخره فيقال مثلاً في (يخشى — لم يخش) وفي (يتقي من يتق الله يوفقه للخير) وهكذا، وعلى هذه القاعدة جاءت قراءة جمهور القراء ، وأما القراءة التي احتج بها الشيخ أبو زرعة (رحمه الله تعالى) وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَن يتقي وَيَصْبِرْ ﴾[1] فهي قراءة قنبل عن ابن كثير رحمهما الله تعالى حيث قرآ بإثبات الياء في حالة الجزم وهي قراءة سبعية متواترة وقد خالفت ما عليه القاعدة النحوية المطردة ، ومما لا شك فيه أن كل قضية تخالف قاعدة مطردة فإنها تكون موضع النقاش والجدل ، وقد اختلف النحاة في توجيه هذه القراءة فمذهب سيبويه : " أن الجزم بحذف الحركة المقدرة ، وحذف حرف العلة للتفريق بين المرفوع والمجزوم "[2] وهذا المذهب يستفاد من قوله : « واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع فحذفوا كما حذفوا الحركه ونون الاثنين والجمع »[3] .

وقال صاحب التصريح عند توجيهه لهذه القراءة إن: « (مَنْ) في هذه الآية شرطية والفعل بعدها مجزوم بحذف حرف العلة . والياء الموجودة

---

(١) يوسف : ٩٠ .

(٢) انظر الكتاب ج١ ص ٢٣ .

(٣) إتحاف فضلاء البشر ص ٣٣٥ .

إنما هي للإشباع »[1] وقال ابن هشام : « إن قنبلاً رحمه الله قرأ وصلاً بنية الوقف »[2] كما نقل عن أبي علي الفارسي أنه قال عن هذه القراءة التي هي بإثبات الياء في يتقي وجزم يصبر ، فزعم أن (من) موصولة فلهذا ثبتت ياء يتقي ما أنها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخل الهاء في الخبر ، وإنما جزم يصبر على توهم من »[3] وسيبويه يقرر هذا حين قال : « هذا باب الأسماء التي يجازي بها وتكون بمنزلة الذي ثم ذكر (من – ما – أنهم »[4] هذا وقد اعترض السمين الحلبي على عبارة الفارسي حين قال بالعطف على التوهم فقال : « وهذه عبارة فيها غلط على القرآن الكريم فينبغي أن يقال فيها مراعاة للشبه اللفظي ولا يقال التوهم »[5] يعنى بين من الشرطيه ومَنْ الموصولة .

ومن خلال الآراء السابقة يترجح لي في هذه المسألة ما يلي :

١- أن هذه الآية قد جاء لها نظائر في القرآن الكريم ثم في كلام العرب وأن رفعَ الفعل بعد أدوات الجزم لغة لبعض قبائل العرب قد جاء منه قراءة حمزة في قوله عز وجل ﴿ **لا تخفْ دركاً ولا تخشى** ﴾[6] ولم يقل (تخش) وإن كانت في موضع جزم وقد جاء من ذلك في الشعر

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ج ١ ص ٢٨٩

(٢) المغني ٢ ج ص ٥٥٣ .

(٣) مغني اللبيب ج٢ ص ٥٥٠ .

(٤) الكتاب ج٣ ص٦٩

(٥) الدر المصون٦ ج ٥٥٣

(٦) طه : ٧٧ .

قول قيس بن زهير[١]:

ألم يأتيكِ والأنباء تنمي   بما لاقت لبونُ بني زياد

وقول الآخر[٢]

وهزي إليك الجذع يجنيك الجنى

وقول الآخر[٣]

لولا فوارس من نُعْم وأسرتِهم   يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وهذه الشواهد من القرآن الكريم ومن شعر العرب الفصيح تبين أن بعض العرب يهملون حروف الجزم ، ويرفعون الأفعال بعدها وهذا يقوي كون (من) التي في الآية السابقة شرطية مهملة ، وأما جزم (يصبر) فإن أحسن الأوجه التي وقفت عليها أنها إنما سكنت لتوالي الحركات ، كما في قراءة أبي عمرو (ينصرْكم) بسكون الراء ، وهذا أولى من القول بأن (مَنْ) اسم موصول وما بعدها مرفوع ، لأن هذا الرأي وإن كان مستقيماً في هذه الآية ويعضده قول سيبويه السابق : (أن بعض أدوات الجزم تكون بمعنى الذي) ، إلا أن ورود شواهد أخر بإهمال بعض أدوات الجزم ورفع الأفعال

---

(١) شرح جمل الزجاجي ج٢ ص ٣٠٢ ، وشرح التسهيل ج١ ص ٥٦ ، والدرر اللوامع ج١ ص ٧٢ .

(٢) البيت من شواهد الفراء في معاني القرآن ج١ ص ١٦١ ، ونسبه لبعض بني حنيفة و لم أره لغيره .

(٣) البيت في المساعد ح١ ص١٥ برواية كانوا حولهم صبراً بدلاً من نعم وأسرتهم وفي الخصائص ح١ ص ٣٨٢ وفيه رواية ذهل بدلاً من نعم ، وكذلك في الأشموني ج٣ ص ٢٣٦ .

بعدها يؤيد ما ذهبنا إليه من أنها لغة لبعض قبائل العرب خصوصاً بعد ثبوت ذلك في قراءة متواترة هي قراءة قنبل عن ابن كثير ، والقراءة القرآنية إذا ثبتت كانت حجة على ما عداها ، وتكفي لإثبات اللغة حتى وإن أمكن تأويل بقية الشواهد الشعرية والنثرية على وجه لا حجة فيه كما ذكر محقق الكتاب أن الرواية المشهورة في بيت قيس بن زهير[1] :

ألم يبلغك والأنباء تنمي　　　بما لاقت لبون بنو زياد

وأن هناك رواية أخرى بحذف حرف العله (ألم يأتك) وعلى هاتين الروايتينْ يبطل الاحتجاج بالبيت السابق ولا شاهد فيه كما أن منهم من يرد الاحتجاج بقول الشاعر :

هزي إليك الجذع يجنيك الجنى »

وحجته أن الجزم في جواب الطلب جائز لا واجب وقد ورد جواب الطلب مرفوعاً في قراءة طلحة بن سليمان في قوله تعالى « أينما تكونوا يدرككُم الموت »[2] برفع يدرككم . غير أن هذه التأويلات لا تقدح في ثبوت هذه اللغه بعد أن ثبتت القراءة بالتواتر عن أحد القراء السبعة وعلى هذا فلا يمكن ردها كما لا يمكن تأويلها إلا على أنها لغة لبعض قبائل العرب ويلزم التسليم بصحتها وهذا الوجه الذي اخترته ، وهو (إهمال حرف الجزم ورفع الفعل بعده) لغة لبعض قبائل العرب . يؤيده عندي أمور :

١- أن الأسلوب في الآية ظاهره يفيد الشرط فلا يلتفت إلى قول

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) شرح ابن عقيل ج٢ ص ٣٤٣ .

الفارسي أن (من) موصولة .

٢- أن القول بأن (مَنْ) أداة شرط مهمله فيه لزوم الأصل والسياق يقتضيه .

٣- القول بأن الفعل مجزوم بحذف حرف العلة والياء الموجودة ليست لام الكلمة وإنما هي للإشباع . هذا فيه بعد وتكلف وتقدير لما لا يحتاج إلى تقدير.

كما أنني أذهب إلى ما ذهب إليه السمين الحلبي[1] من القول بعدم جواز مصطلح التوهم في القرآن الكريم لما لهذه العباره من إيحاء بالغفلة وعدم الإحاطة بمظان الأمور مما يتنزه عنه كلام المولى عز وجل .

مع أن الذي يظهر أن مرادهم بالتوهم هو المشابهة اللفظية كما يقررها السمين الحلبي ، لكن انتقاء الألفاظ التي لا تحتمل الإساءة لكتاب الله بأي وجه من ، الوجوه أولى وأحسن .

(١) الدر المصون ج٦ ص ٥٥٣ .

إبدال ما ليس بزمان من ظرف الزمان

قال الله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ ثَلَـٰثُ عَوْرَٰتٍ ... ﴾ سورة النور ٥٨

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

« قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر « ثلاث عورات ٍ لكم » نصباً جعلوه بدلاً من قوله : « ثلاث مرات » و« ثلاث مرات » نصب على الظرفية . فإن قلت : (إن قولَه « ثلاث مرات » زمان بدلالة أنه فسر بزمان وهو قوله « من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيره ومن بعد صلاة العشاء» وليس العورات بزمان فكيف يصح وليس هذه هن ؟)

قيل : يكون ذلك على أن يضمر الأوقات كأنه قال : (أوقات ثلاث العورات فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعراب المضاف) . والعورات جمع عَوْرَة. وحكم ما كان على فَعْلَة من الأسماء تحريك العين في الجمع نحو (جَفْنَة وجَفَنَات) إلا أن عامة العرب كرهوا تحريك العين فيما كان عينه واواً أو ياءً لما يلزم من الانقلاب إلى الألف فأسكنوا ، وقالوا: (عوْرات وبيْضات). وهذيل حركوا العين فيها فقالوا (عورات) وأنشد بعضهم :

---

(١) حجة القراءات ص ٥٠٥ .

أخو بَيَضات رائح متأوب   رفيق بمسح المنكبين سبوحُ

فحرك الياء من (بيضات) ومن قرأ : « يَضَعْن من ثِيابَهُنَّ» فلأنه لا يوضع كل الثياب وإنما يوضع بعضها . وروي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : (هو الجلباب إلا أن يكون أمة فليس عليها جناح أن تضع خمارها)

قال الزجاج : « ثلاثَ عورات » بالنصب على معنى : ليستأذنكم ثلاث عورات.

وقرأ الباقون « ثلاثُ عورات» فجعلوه خبر ابتداء محذوف كما قال " والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات " وفصَّل الثلاث بقوله " من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء " فكأنه قال : هي ثلاثُ عورات فأجمل بعد التفصيل » .

أقول وبالله التوفيق :

في هذه الأية قرءاتان ، (في ثلاث عورات) الأولى قراءة الجمهور برفع ثلاث وتوجيهها ظاهر وهو على تقدير هي ثلاث . ثم فسرت مقدماً بالأوقات الثلاث وهي المذكوره في قوله تعالى ﴿ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِ ﴾[1] وأما قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر بنصب ثلاث فهي التي استوقفت المصنف وأخذ يوجهها ويذكر حجة من قرأ بها فقال : هي عندهم على البدل من

(١) النور : ٥٨ .

قوله ثلاثَ مرات غير أن هذا في ظاهره مشكل ، وذلك أن ثلاث مرات منصوب على الظرفية الزمانية . ولذلك فسر بالأوقات في الآية .. لكن العورات ليست بزمان فكيف يصح البدل هنا ؟ وقد طرح الشيخ أبو زرعة هذا السؤال وأجاب عنه في هذه المسأله فقال : إن ذلك من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والكلام في الأصل : أوقات ثلاث عورات والأوقات لا شك زمان فلما حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه أخذ حكمه[١] . وهذا التوجيه مقبول وبه قال جمع من أهل التفسير[٢] وهناك أوجه أخرى تحتملها قراءة النصب ، ومنها أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره أعني ثلاث عورات[٣] . وذكر أبو جعفر النحاس أن الكسائي له توجيهٌ آخر في هذه الآية وهو أن العورات عنده بمعنى الساعات التي تكون فيها العورات ، ولذلك فهي في حكم الأوقات ؛ وعلى هذا يصح كونُها بدلاً من ثلاث مرات المفسره بالأوقات[٤] . وأما الفراء فقال : الرفع أحب إلي من بقية الأوجه[٥] . وقال أبو حاتم السجستاني النصب ضعيف مردود[٦] . وهذا وهم منه رحمه الله . وإلا فإن القراءة سبعية والذين قرأوا بها من أهل العلم بالعربية وهم [حمزة ، والكسائي ، وأبو بكر شعبة] ولا يجوز لأحد الاعتداء على قراءة القراء بتلحينها أو وصفها بالضعف خصوصاً وأن القراءة سبعية ، وليس هذا من طرق تضعيفها وقد يجوز أنه أراد الضعف اللغوي ، وهو ما

---

(١) حجة القراءات ص ٥٠٥ – ٥٠٦ .

(٢) البحر المحيط ح١ ص٤٣٣ ، والكشاف ح٤ ص٣٢٠

(٣) التبيان في إعراب القرآن ص٦١٤

(٤) إعراب القرآن ح٣ص١٠٢ ، انظر رأي الكسائي في إعراب القرآن ج٣ ص ١٠٢ .

(٥) معاني القرآن ح٢ ص٢٦٠

(٦) انظر رأي أبي حاتم في الجامع لأحكام القرآن ح١٢ ص٢٠١

جاء على غير المشهور . أما قوله مردود فلا وجه له . ولذلك فإن الراجح عندي في هذه المسألة هو جواز الوجهين الرفع والنصب . وذلك لأن كلتا القراءتين سبعيتان . والأوجه كلها محتملة ولا يتنافى أي منها مع معنى الآية فالرفع إما على تقدير مبتدأ محذوف وهذا واضح أي هي ثلاثُ عورات . والنصب على تقدير مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والمضاف إليه زمان فجاز إبدال العورات من الزمان بناءً على هذا . أو أن العورات انتصبت على الظرفية الزمانية لحصول انكشاف العورات فيها[1] . وهذا مجاز علاقته الحالية وفي الآية تخريجات أخرى غير ما ذُكر غير أني معني بدراسة ما احتج به الشيخ أبو زرعة دون ما سواه فلم أتطرق لما تركه .

والله تعالى أعلم

---

(١) المسائل السفرية ص ٧٤ وما بعدها .

أوجه الإعراب في قراءة (جزاءُ مثلِ)

قال الله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ.. ﴾. المائده ٩٥

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

« قرأ عاصم وحمزة والكسائي: « فجزاءٌ » منون « مثلُ » رفع .

وقرأ الباقون « فجزاءُ مثلِ» مضافاً.فمن رفعهما جميعاً فرفعه على معنى (فعليه جزاءُ ، مثل الذي قتل)، فيكون مثل من نعت الجزاء .قال الزجاج: ويجوز أن يرتفع جزاء على الابتداء ويكون « مثل ما قتل » خبر الابتداء ، فيكون المعنى : (فجزاء ذلك الفعل مثلُ ما قتل) ومن خفض أراد (فعليه جزاء مثل ذلك المقتول من النعم)

وقال الآخرون : إذا نون فكأنه قال : (فجزاؤه عليه) ثم فسر فأبدل (مثل) من الجزاء) ، وإذا أضيف فكأنه قال : (فجزاء مثل المقتول واجب عليه) أي فداؤه واختلف العلماء في تأويل هذه الآية فذهب الشافعي[٢] أن الرجل إذا أصاب صيداً وهو محرم / في الحرم يجب عليه مثل المقْتُول ، من الصيد من النعم من طريق الخلقة لأن القيمة فيما له مثل ، ذلك أن الرجل إذا أصاب صيداً وهو محرم في الحرم يحكم عليه

---

(١) حجة القراءات ص ٢٣٥ .

(٢) يظهر أن الصواب إلى أن الرجل

فقيهان مسلمان وهما اللذان ذكرهما الله جل وعز في قوله : ﴿ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾(١) فيقولان له : (هل أصبت صيداً قبل هذا ؟) فإن قال: (نعم) لم يحكما عليه ، وقالا: « الله ينتقم منه) وإن قال : (لا) حكما عليه بمثل ما أصاب : إن أصاب حمارَ وحشٍ فعليه بدنة وإن أصاب ظبياً فعليه شاة. والذي يدل على مذهبه قوله : « فجزاءٌ مثلُ» المعنى فجزاء ذلك الفعل مثل ما قتل (والمثل) في ظاهره يقتضي المماثله من طريق الصورة لا من طريق القيمة. ودليل آخر: قد قلنا : (إن قوله« فجزاءٌ » رفع بالابتداء، و«مثلُ» خبره ، أو بدل منه أو نعت ، وإذا كان بدلاً منه ، أو مبتدأ يكونان شيئاً واحداً لأن خبر الابتداء هو الأول إذا قلت : (زيد منطلق) فالخبر هو (نفس الأول) وكذلك البدل هو المبدل (منه وكذلك النعت هو المنعوت .

ودليل آخر : أنه قرنه بالنعم فقال: ﴿ فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾(٢) فدل على أن ذلك يعتبر فيه الخلقة لا القيمة. ومذهب أبي حنيفة أنه يقوم الصيد المقتول قيمته من الدراهم ثم يشتري القاتل بقيمته فداء من النعم ثم يهديه إلى الكعبة . واستدل على هذا بقراءة من قرأ « فجزاءُ مِثلِ » مضافاً ، أي (فعليه جزاءُ مِثلِه) أو جزاءُ مثلِ المقتول واجب عليه) ووجه الدليل في هذا القول أنك إذا أضفته يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه . لأن الشيء لا يضاف الى نفسه ، قال: فيجب أن يكون المثل غير الجزاء » .

---

(١) المائدة : ٩٥ .

(٢) المائدة : ٩٥ .

أقول وبالله التوفيق :

هذه الآية فيها قراءتان الأولى قراءة عاصم وحمزة والكسائي « فجزاءٌ مثلُ » ، برفع الجزاء والمثل ، والثانية بإضافة الجزاء إلى المثل . فأما القراءة الأولى وهي قراءة أهل الكوفة فتوجيهها بين واضح وهو أن يكون الجزاء مبتدأ محذوف الخبر ويكون التقدير فعليه جزاءٌ أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف ويكون التقدير الواجب جزاءٌ .ويصح أن يكون فاعلاً لفعل محذوف أي فيلزمه جزاءٌ(١) ومثل تكون صفة ، والتقدير فجزاء يماثل ما قتله(٢) .

وأما قراءة بقية القراء فهي التي أمرها في ظاهره مشكل وذلك لأن ظاهرها أن على القاتل جزاء المقتول لا جزاءُ مثله(٣) . ولهذا فقد استبعدها جماعة من النحاة والمفسرين قال الواحدي(٤) : « ولا ينبغي إضافة الجزاء إلى المثل لأن عليه جزاء المقتول لاجزاء مثله ، فإنه لاجزاء عليه لما لم يقتله . وأما مكي بن أبي طالب فقال(٥) : « ولذلك بعدت قراءة الإضافة عند جماعة لأنها توجب جزاء مثل الصيد المقتول أي ليس على الفاعل جزاء المقتول وإنما عليه جزاءُ مثله . غير أني وجدته يذكر حجة أخرى لقبول هذه القراءة حيث يقول(٦) : « وحجة من أضاف أن العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله يقولون إني أكرم مثلك أي أكرمك وقد قال الله عز وجلّ :

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ص٢٥٦

(٢) البحر المحيط ح٤ ص٢٢

(٣) الكشف ح١ ص٤١٨ ، وانظر رسالة المسائل النحوية في كتاب أحكام القرآن ص٨٠،٨١

(٤) تفسير الوسيط ج٢ ص ٢٥ وما بعدها ، الدر المصون ح٢ ص٤١٩ .

(٥) الكشف عن وجوه القراءات وحججها وعللها ج١ ص٤١٨ .

(٦) المرجع السابق .

﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ﴾[١] ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾[٢] والمِثْل والمَثَل شيء واحد . وفي كلتا الآيتين المراد العين لا المثل ففي الآية الأولى المراد فإن آمنوا بما أمنتم به ويشهد لذلك قراءة ابن عباس (بما أمنتم به)[٣] وفي الآية الثانية المراد كمن هو في الظلمات[٤] إذ يفسره المعنى ولو قيل إن مثل هنا ليس هو العين لم يصح المعنى إذ إن الكفار إذا لم يؤمنوا بما آمن به المؤمنون وهو ما جاء به الرسول صلى عليه وسلم فهم لم يؤمنوا إذ لابد أن يؤمنوا به ولا يصح منهم أن يؤمنوا بمثله .

وكذلك لا يصح أن نقول إن الكافر ليس في الظلمات لكن مثله في الظلمات . وعلى هذا يكون التقدير في قراءة الإضافة (جزاءُ مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم)[٥] . وقراءة الرفعِ والتنوينِ ، والإضافة كلتاهما قراءتان قويتان إلا أن الرفع والتنوين أفصح وأبعد عن الإشكال[٦] ، وعلى هذا يكون معنى قراءة الإضافة فجزاء المقتول من الصيد يحكم به ذوا عدل ..) الآية وبهذا يصح التقدير ويزول الإشكال . وقد تكلم أهل العلم في المماثلة . قال أبو حيان : فذهب جماعة منهم ابن عباس والضحاك والسدي وابن جبير إلى أن المثلية في الخلقة والصورة والعظم وذهب قوم ومنهم النخعي

---

(١) البقرة : ١٣٧ .

(٢) الأنعام : ١٢٢ .

(٣) البحر المحيط ج١ ص٥٨١ .

(٤) انظر الوسيط في تفسير القرآن المجيد ج٢ ص٣١٨ ، ج١ ص٢٢١ ، المسائل السفرية في النحو ص ٥٧ .

(٥) المائدة : ٩٥ .

(٦) الكشف عن وجوه القراءات ج١ ص٤١٨

وعطاء وأحد قولي مجاهد وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى أن المماثلة في القيمة حيث يقوَّم الصيد المقتول ثم يشترى بقيمته طعام من الأنعام ثم يهدي . وفريق فصل في ذلك وذهب مذهباً وسطاً فقالوا ما وجد له مثل فتكون فيه المماثلة وما لم يوجد له مثل فالمثلية هي القيمة »[1] . قلت ولعل إيجاد القيمة تدخل في المثلية من حيث إنها إذا تَوفرت استطاع تحقيق المثلية بإيجاد ما يماثل المقتول فتكون القيمة داخلة في المثلية من هذا الباب .

والله تعالى أعلم .

(١) البحر المحيط ح٤ ص٢٢

تقديم المفعول به على الفعل والفاعل

قال الله تعالى ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ – الحديد آية ١٠

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله تعالى[١] :

« قرأ ابن عامر ﴿ وكلٌّ وعد الله الحسنى ﴾ بالرفع . جعله ابتداءً وعدّى الفعل إلى ضميره ، والتقدير : (وكل وعده) ومن حجته أن الفعل إذا تقدم عليه مفعوله لم يقو عمله فيه قوته إذا تأخر ، ألا ترى أنهم قالوا : زيد ضربت .

وقرأ الباقون : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ نصباً على أنه مفعول به . وحجة النصب بينة لأنه بمنزلة : زيداً وعدت خيراً فهو مفعول وعدت وتقول (ضربت زيداً وزيداً ضربت) سواء .

أصل هذا الباب أن تقول : (زيد ضربته) هذا حد الكلام ، لأنك إذا شغلت (ضربت) عن (زيد) بضمير تم الفعل والفاعل ومفعوله وصار (زيد) مرفوعاً بالابتداء . ويجوز أن تقول (زيداً ضربته) فتنصبه بإضمار هذا الفعل الذي ذكرته وتفسيره كأنك قلت ضربت زيداً ضربته وإن لم تذكر الهاء فالأولى أن تنصب (زيداً) فتقول : (زيداً ضربت) فتشغل الفعل بمفعوله المذكور مقدماً لأنه إذا أفتقر وصل إلى مفعوله وذكر ذلك المفعول كان تعليقه به أولى من قطعه عنه فتقول (زيداً ضربت). وعلى هذا قوله : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ . فإن رفعت (زيداً)

---

(١) حجة القراءات ص ٦٩٨ .

جاز على ضعف ، وهو أن تضمر الهاء كأنك قلت (زيد ضربته) ثم تحذف الهاء من الخبر فتقول (زيد ضربت) . وعلى هذا قراءة ابن عامر ﴿ وكلٌ وعد الله الحسنى ﴾ » .

أقول وبالله التوفيق :

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يأتي الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به وقد يخالف هذا الأصل توسعاً أو لغرض بلاغي فيأتي الفعل ثم المفعول ثم الفاعل وقد يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل وقد عقد ابن جنى لهذا التقديم والتأخير – فصلاً في خصائصه فقال[1] : « فصل التقديم والتأخير» ثم قال وذلك على ضربين أحدهما، مايقبله القياس والآخر ما يسهله الاضطرار » ثم ذكر أمثلة للنوع الأول فقال : فالأول كتقديم المفعول به على الفاعل تارة وعلى الفعل الناصبة أخرى كضرب (زيدٌ عمراً) وزيداً ضرب عمرو وكذلك الظرف نحو قام عندك زيد – وعندك قام زيد وسار يوم الجمعة جعفر ، ويوم الجمعة سار جعفر » .

وكل ذلك من التوسع في لغة العرب . والقراءتان اللتان أشار إليهما المصنف الأولى منهما قراءة جميع القراء السبعة عدا ابن عامر بتقديم المفعول به وتأخير الفاعل وهذا جائز . وإن كان خلاف الأصل وأما ابن عامر فقد قرأ برفع (كل)[2] جعلها مبتدأ وجعل في وعد ضميرها المنصوب بها المستتر

---

(١) الخصائص ج٢ ص١٥٨

(٢) النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢٨٧ ، وإتحاف فضلاء البشر .

وذلك تبعاً للأصل . وهـذه المسأله قـد تدخـل في أكـثر مـن بـاب في النحـو حسب التقدير . فهي من باب المبتدأ والخبر في قراءة ابن عـامر (وكـلٌّ وعـد الله الحسنى) وفي قراءة بقية القراء ﴿ **وكلاً وعد الله الحسنى** ﴾[1] إذا قـدر أن في وعد ضميراً هو المفعول به فتكون المسألة مـن بـاب الاشتغال ويكـون التقدير وعد كلاً وعده . وإذا خلت المسألة من تقدير الهاء في وعده فهي من باب المفعول به المقـدم على عامله، وهـذا أولى التقديـرات لأن الفعـل وعـد مفتقرٌ إلى المفعول به ، فما دام وجد فهو المفعول بـه وإن لم يكـن في موضعه الأصلي . لأن هذا سائغ في العربية[2] وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في النظـم فقال[3]:

والأصل في الفاعل أن يتصلا ... والأصل في المفعول أن ينفصلا

وقد يُجاء بخلاف الأصلِ ... وقد يجي المفعول قبل الفعلِ

فأشـار إلى هـذا التقديـم والتأخـير وأنـه جـائز. وحـالات التقديـم والتأخير على الفعل أو على الفعل والفاعل معاً تأخذ صوراً عدة علـى النحـو التالي:-

أولاً : يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل وهي :

١ — أن يخشى التباس الفاعل بالمفعول نحو ضرب موسى عيسى .

٢ — أن يكون المفعولُ محصورٌ نحو إنما ضرب زيدٌ عمراً.

---

(١) الحديد : ١٠ .

(٢) إرتشاف الضرب ح٣ ص١٤٧٠ وشرح كافيه ابن الحاجب ح١ ص٣٠٢

(٣) شرح الأشموني ج١ ص ٤٠٢ .

٣ – أن يكون الفاعل فيه والمفعول ضميرين متصلين نحو ضربته.

ثانياً: ويجب توسيط المفعول في مسألتين :-

١ – أن يكون الفاعل متلبساً بضمير المفعول نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾[١].

٢ – أن يكون الفاعل محصورٌ فيه نحو ما ضرب عمراً إلا زيدٌ .

ثالثاً :- ويجب تقديم المفعول على عامله في مسألتين : -

١ – أن يكون له صدر الكلام نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[٢] .

٢ – أن يكون معمولاً لما بعد الفاء بشرطه نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[٣] وقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[٤]

رابعاً:- يجب تأخير الفاعل في مسألة واحدة وهي : إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً . نحو قولك ضربني زيدٌ .

خامساً :- يجب اتصال الفاعل بالفعل ويخير بين تقديم المفعول على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسألة واحدة : وهي: إذا كان الفاعل ضميراً

---

(١) البقرة : ١٢٤ .

(٢) غافر : ٨١ .

(٣) المدثر : ٣ .

(٤) الضحى : ٩ .

متصلا والمفعول اسماً ظاهراً . والجواز فيما عدا ذلك[١] .

ومن هنا يتضح أن تقديم المفعول على فاعله أو على الفعل والفاعل جائز متى أمن اللبس وليس منه ما ذكره الناظم في قوله[٢] :

وأخر المفعول إن لبس حذر أو أضْمر الفاعل غير منحصر

فمذهب الناظم أنه يمتنع تقديم المفعول به في هاتين الحالتين الأولى عند عدم وجود قرينة تعين الفاعل من المفعول به نحو ضرب موسى عيسى .

الحالة الثانية : « أن يكون الفاعل ضميراً غير منحصر وذلك نحو قولك زيداً ضربت لأن الفاعل فيه ضمير غير منحصر وذلك ؛ لأنه سوى بين هذه المسألة ومسأله ضرب موسى عيسى »[٣] . والصواب أن بينهما فرقاً ؛ فإن مسأله ضرب موسى عيسى فيها لبس واضح بخلاف زيداً ضربت فإن من الواضح أن المفعول هو زيد ولا لبس في ذلك البتة ، وإن كان أبو العباس ابن الحاج يرى أنه حتى في قولك ضرب موسى عيسى لا يوجد هناك لبس حيث يقول : « إن كثيراً من أمثلة العربيه يحصل فيها ما ظاهره اللبس ثم وإن حصل هذا لكن لا يقال بامتناعها كلياً لأنه يمكن تصغير عُمر على عمير مع أن عميراً علم أخر»[٤] .

وعودٌ إلى قراءة ابن عامر وقد ذكر الشيخ أبو زرعة رحمه الله قوله : ومن حجته أن الفعل إذا تقدم عليه مفعوله لم يقو عمله فيه قوته إذا تأخر ثم

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ ص ١٠٢ ، وأوضح المسالك ج٢ ص١٢٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ج١ ص ٤٤١ .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ج٢ ص١٢٠

(٤) همع الهوامع ج١ ص٥١٠

قال ألا ترى أنهم قالوا: زيدُ ضربت. فأقول :

أما القوة والضعف في عمل الفعل متى تقدم عليه المفعول أو تأخر عنه فإن الذي يظهر أن المراد بذلك لزوم الأصل ومخالفته ، فمتى كان الترتيب فعل – فاعل مفعول – كانت هذه الجملة على الأصل ومن هنا حكم بقوة عمل الفعل في المفعول ومتى خولف هذا الأصل بتقديم المفعول على الفاعل أو على الفعل والفاعل حكم بضعف عمل الفعل . وهذا القول مبني على موافقة القاعدة المشهورة ومخالفتها فمتى كان الكلام على ترتيبه الأصلي حكم بقوته والعكس . غير أن هذه المخالفة للأصل لا يراد بها ضعف القراءة وإنما قد يقال ضعف التركيب الأسلوبي ، وإلا فكلتا القراءتين حق ولكل منهما وجه في العربية توافقه فقراءة جمهور القراء غير ابن عامر على تقديم المفعول به وهو (كلاً) على عامله وعلى الفاعل . وأما ابن عامر فقد قرأ (كل) حيث جعل (كلاً) مبتدأ والفعل وعد مفعوله ضميره المستتر فيه. وكأن التقدير : كلٌ وعده الله الحسنى » والمعنى مستقيم في كلا التقديرين وظاهر كلام المصنف – رحمه الله – أن قراءة ابن عامر تجوز على ضعف وهذا القول لا يجوز . وذلك لأن ابن عامر تابعي جليل تلقى القراءة عن الثقات : وهو أقرب القراء إلى زمن الفصحاء. بل عاش في زمن يعد اللحن في شيء من العربية فيه جرماً عظيما. فكيف يقال إنه قرأ بقراءة لا تجوز إلا على ضعف في الكلام ، إن هذا لا يليق بمن بلغه حديث النبي صلى الله عليه وسلم[1] : « خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ... الحديث » ولعلنا نحسن الظن بالشيخ أبي زرعة . وأنه أراد بالضعف مخالفة

(١) السنن الكبرى للبيهقي برقم ٢٠٣٨٧ ، صحيح ابن حبان برقم ٦٧٢٩ .

الأصل وقلة الورود[1] وأن هذا قليل الدوران في كلام العرب. والذي يترجح لي هو جواز كلٍّ من الوجهين غير أن قراءة الجمهور ليس فيها تقدير لمحذوف ولو قدر فهو راجع إلى المذكور سابقاً قبل الفعل وهو (كل) وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير فكأن في قراءة الجمهور سلامة من التقدير حيث لا حاجة ، وعلى هذا فإن المفعول به متى تقدم على الفعل و لم يكن ثمت لبس فإن ذلك جائز بلا خلاف ، ومن هنا فقراءة الجمهور أكثر موافقة للقاعدة النحوية من قراءة ابن عامر وإن كان لكل منهما وجه من أوجه العربية. وما تنوع القراءات القرآنية إلا دليل على بلاغة هذا الكتاب وأنه نزل بلغات العرب المشهور الشائع منها وغير الشائع . على أننا لا نغفل أن العرب لم تكن في درجة واحدة من الفصاحة فمنها الفصيح ، والأفصح .. فلعل بعض القراءات جاءت على وجه أفصح من الآخر[2] .

---

(١) الصحيح والضعيف في اللغة العربية ص١٧

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج١ ص ٢٥ .

إضافة الشيء إلى نفسه

قال الله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾ المائدة : ٩٥

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

« قرأ نافع وابن عامر« أو كفارةُ » غير منون « طعامِ » خفض ، وقرأ الباقون « كفارةٌ » منون « طعامُ » رفع . وحجتهم أن الطعام هو الكفارة فلا وجه لإضافتها إلى نفسها والشيء لا يضاف إلى نفسه . وحجة من أضاف قوله « إن هذا لهو حق اليقين »[٢] فأضاف (الحق) إلى (اليقين) وهما واحد، والشيء يضاف إلى نفسه وقال: « ولدار الآخرة »[٣]. ومذهب الفراء :- إنما جاز أن تضاف الكفارة إلى الطعام لاختلاف اللفظين » .

انتهى نص أبي زرعة - رحمه الله - .

أقول مستعيناً بالله :

هذه الآية فيها قراءتان ، ولكل قراءة توجيه غير أن هذين التوجيهين يصبان في قالب واحد من حيث المعنى ، وذلك لأن قراءة التنوين يكون الطعام فيها بدلاً من الكفارة ، وفي قراءة الإضافة تكون الكفارة هي الطعام ،

(١) حجة القراءات ص ٢٣٧ .

(٢) الواقعة : ٩٥ .

(٣) يوسف : ١٠٩ .

هذا من حيث المعنى ، وأما من حيث الإعراب فإن قراءة الإضافة (كفارةُ طعامِ) هي قراءة نافع ، وابن عامر . والباقون يقرأون (كفارةٌ طعام) بالتنوين[١] . والإشكال الذي يحتاج إلى تدخل التوجيه في النص هو في قراءة نافع وابن عامر . لأن فيها إضافة الشيء إلى نفسه فقد أضافا الكفارة إلى الطعام وهما مترادفان وهذه مسأله نحوية اختلف النحاة فيها . فالكوفيون يجيزون إضافة الشيء إلى مرادفه وكذلك إضافة الصفة للموصوف ، والعكس بشرط اختلاف اللفظ من غير تأويل تشبيهاً له ، بما اختلف لفظه ، ومعناه كيوم الخميس ، وشهر رمضان[٢] . وحجتهم أن ورود ذلك في كتاب الله تعالى كثير كما في نحو : ﴿ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾[٣] والحب هو الحصيد، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾[٤] والحق هو اليقين ومن ذلك قول العرب صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وبقلة الحمقاء[٥]. وأن إضافة الشيء إلى نفسه إنما تصح (قياساً) على العطف . فإن الأصل في العطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه . ومع ذلك فقد ورد عن العرب مخالفة هذا الأصل وعطف الاسم على مرادفه كما في قول الشاعر :

فقددت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذباً ومينا[٦]

والمين هو الكذب . فلما جاز في العطف أن يخالف الأصل المعروف

---

(١) النشر ج٢ ص ١٩٢ ، إتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٦ .

(٢) معاني القرآن للفراء ج٢ ص ٥٥ ، ٥٦ ، همع الهوامع ح٢ ص٤١٩

(٣) ق : ٩ .

(٤) الواقعة : ٩٥ .

(٥) الإنصاف ح٢ ص ٤٣٦-٤٣٧

(٦) البيت من شواهد السيوطي في الهمع ح٢ ص ٤١٩

ويعطف الاسم على مرادفه ، فكذلك يمكن القياس على هذا بأن يضاف الاسم إلى مرادفه ؛ قياساً على ذلك .

وكلام المصنف يشعر بأن للفراء مذهباً خاصاً غير المذهب الكوفي . والصحيح أن الفراء إنما يبين صحة مذهب الكوفيين في جواز إضافة الشيء لمرادفه . ومذهبه هو مذهب الكوفيين وقد نسب ابن الإنباري في الإنصاف هذا المذهب لعموم الكوفيين[١] .

وأما الأخفش ، وابن السراج ، والفارسي ، وجمهور البصريين فلا يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه وحجتهم : أن المضاف يتعرف ، أو يتخصص بالمضاف إليه والشيء لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره وأن في إضافة الشيء إلى نفسه شيئاً من التناقض ؛ « لأنه يلزم منه تعرف الشيء أو تخصصه بنفسه وهذا فيه شيء من عدم الدقة ؛ لأن طلب الإضافة يكون لغرض التعريف أو التخصيص وفي دعوى كونه يتعرف بنفسه ما يدل على أنه معرف أو مخصص . وهذا فيه من التناقض ما فيه ، ولما كان الأمر كذلك منع البصريون إضافة الشيء إلى نفسه وأولوا ما ورد من أمثلة توهم ذلك فقالوا :" إنها محمولة على حذف المضاف وإقامة صفته مقامه فقالوا : المعنى دار الحياةِ الآخرة . وكذلك في صلاة الأولى المعنى صلاة الساعة الأولى"ومسجد المكان الجامع[٢] « وقال ابن هشام[٣] : « إن قولهم جاءني سعيد كرز مما أضيف فيه المسمى إلى الاسم ومرادهم جاءني مسمى هذا الاسم » فكأن في قراءة

---

(١) الإنصاف ج٢ ص٤٣٨ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢ ص ٤٣٨ ، إرتشاف الضرب ج٤ ص ١٨٠٦ ، أوضح المسالك ج٣ ص ٩٨ .

(٣) أوضح المسالك ج٣ ص ٩٧ .

الإضافة « كفارةُ طعامٍ » .تخصيصاً لمنع اللبس ولذلك قال بعضهم : "إن المكفر لما خير بين الهدي والطعام والصيام فكأنه اختار الطعام فلذلك استجاز الإضافة إليه .

فقال :كفارةُ طعامٍ لا كفارةَ هدي ولا كفارةُ صيامٍ"[١] وفسر ذلك الزمخشري فقال[٢] : « والإضافة في هذه القراءة مبينة كأنه قال: أو كفارة من طعام كقولهم هذا خاتم فضة والمعنى خاتم من فضة » .

وقد اعترض أبو حيان على هذا التوجيه فقال: « أما ما ذهب إليه الزمخشري من أن الإضافة مبينة كقولهم خاتم فضة .بمعنى خاتم من فضة . فليست من هذا الباب لأن خاتم فضة من باب إضافة الشيء إلى جنسه والطعام ليس جنساً للكفارة »[٣] انتهى كلام أبي حيان رحمه الله .

والبصريون يؤولون ما ورد من أمثلة توهم في ظاهرها أنها من إضافة الشيء إلى نفسه .

وقد أشار ابن مالك إلى هذا التأويل فقال في النظم[٤] :

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهماً إذا ورد

فهو يرى أن بعض الأمثلة توهم في ظاهرها أنها من إضافة الشيء إلى نفسه ، وعنده أن ما كان هذا حاله فإنه يؤول تأويلاً لطيفاً يتناسب مع المضاف ولا يقال بإضافة الشيء إلى نفسه .

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات وعللها ح١ ص٤١٩ ، وانظر الوسيط في تفسير القرآن المجيد ج٢ ص ٢٣٠ .

(٢) الكشاف ج٢ ص ٢٩٥ .

(٣) البحر المحيط ح٤ ص ٢٤ .

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج٢ ص ١٣٦ .

وعندهم أن نحـو (سعيد كرز) على تـأويل أن يراد بـالأول المسـمى وبالثاني الاسم ، وأما إضافة الموصوف إلى صفته فعلى تأويل تقدير موصوف محذوف أضيف إليه الموصوف المذكور ففي نحو مسجد الجامع يقدر موصوف أضيف إليه المضاف والتقدير في كل ما سبق (صلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع)[١] . وفي الآية يكون المراد بالكفارة المسمى ، والطعام الاسم وكذلك الأمر في دار الآخرة وحق اليقين ، فإن الـدار والحـق هـي المسـميات والآخرة واليقين هي الأسماء .

وأمـا إضافـة الصفـة الى موصوفـها كقولهـم (جُـرْد قطيفـة وسـحق عمامـة) فذلـك أيضاً على تقدير تـأويل موصـوف وتقدير إضافـة الصفـة إلى جنسـها ويجر جنسـها بمـن ؛ لأن الإضافه فيـها بمعنـى (مِنْ) ويكـون الكلام على تقدير شيء جرد مـن جنـس القطيفـة وشـيء سـحق مـن جنـس العمامة)[٢] .

والذي يترجح لي في هذه المسألة هو جواز إضافـة الشـيء إلى مرادفه إذا اختلف اللفظ وذلك لأن هـذا هـو ظـاهر النصـوص ، وهـو أولى مـن تقديـر محذوفات قد يكون فيها شيء من التكلف ؛ لأن ما لا يحتـاج إلى تقديـر أولى مما يحتاج إلى تقدير ، وأن قياس الكوفيين لإضافة الشيء إلى نفسه على مسألة عطف الشيء على نفسه قياس صحيـح لـما بينـهما مـن التشـابه ؛ وذلـك لأن إضافة الشيء إلى مرادفه نظير عطف الاسم على مرادفه . وقـد ورد هـذا في

---

(١) الإنصاف ح٢ ص ٤٣٨

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ح٣ ص١٣٣-١٣٤

نحو[١] :

فقددت الأديم لراهشيه　　وألفى قولها كذباً ومينا

والمين هو الكذب كما تقدم ، ولا فرق بين العطف هنا والإضافة في نحو كفارة طعام . وهو ما يعرف عند النحاة بقياس النظير .

والله تعالى أعلم

(١) سبق تخريجه ص ١٩١ .

فعل الأمر بين الإعراب والبناء

قال الله تعالى : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ... ﴾

يونس : ٨٥

قرأ يعقوب في رواية رويس : ﴿ **فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون** ﴾ بالتاء فيهما .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة (رحمه الله تعالى) [١] :

« اعلم أن كل أمر للغائب والحاضر لابد من لامٍ تجزم الفعل كقولك : « ليقم زيد » ، « لينفق ذوسعةٍ » وكذلك إذا قلت : قم واذهب ، فالأصل « لتقم » و« لتذهب » بإجماع النحويين[٢] فتبين أن المواجهة كثراستعماهم لها ، فحذفت اللام اختصاراً وإيجازاً واستغنوا بـ/ (افرحوا) عن لتفرحوا) وبـ (قم) عن (لتقم) فمن قرأ بالتاء فإنما قرأ على الأصل ، . وحجته أنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، عن أبي بن كعب قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛(أمرت أن أقرأ عليك) قال : قلت : « وقد سماني ربك ؟! » قال : (نعم)[٣] قال : فقرأ عليّ (يعني النبي

---

(١) حجة القراءات ص ٣٣٣ .

(٢) لعله يريد الكوفيين فهذه نظرية خاصة بهم . قاله المحقق في الحاشية .

(٣) طبقات ابن سعد ٣/ ٤٩٩ ، مشكاة المصباح للسفاريني ٢١٩٦ . قال ذلك المحقق في الحاشية .

صلى الله عليه وسلم: « قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون) بالتاء وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لتأخذوا مصافّكم) أي : خذوا مصافكم[1] فهذا أمر المواجهة » .

أقول وبالله التوفيق :

مبنى الخلاف في هذه المسألة على فعل الأمر هل هو معرب أو مبني فقد اختلف النحاة في ذلك اختلافاً كثيراً ، ودعوى الإجماع التي ذكرها الشيخ أبو زرعة (رحمه الله) على أن فعل الأمر لا بد له من لام تجزم الفعل ليس بصحيح إذ إن هذا ليس بإجماع النحاة وإنما هو ميل لمذهب الكوفيين وكأن في هذا تعريضاً بالبصريين وعدم اعتداد بآرائهم ، وإلا فهذه من المسائل الخلافية عند المتقدمين والمتأخرين من النحاة ، فالكوفيون يرون أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر وليس مبنياً ، وأن الأمر جزء من المضارع وهو مجزوم بلام الأمر وهي إما أن تظهر وإما أن تضمر .

وعندهم أن أفعلْ أصلها لتفعلْ لكنه لما كثر في الاستعمال استثقلوا مجئ اللام فيه مع كثرته فقالوا افعل والأصل لتفعل . فكأن علة الحذف عندهم هي كثرة الاستعمال[2] وهم يستدلون أيضاً بأدلة أخرى منها :

١- أن فعل النهي معرب مجزوم ، والأمر ضد النهي فعلى هذا يكون الأمر محمولاً على النهي ؛ لأن الحمل على الضد في العربية كثير .

٢ - أن بين الأمر والمضارع المجزوم مشابهة حيث يحذف آخر المعتل في

---

(١) في النسختين مصاحفكم

(٢) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ج١ ص٤٣٣

كلٍ منهما فنقول : (لم يغدُ – لم يرم – لم يخش) ونقول في الأمر من هذه الأفعال أيضاً بحذف حروف العلة منها كما حذفت في المضارع المجزوم . فنقول : (اغز – ارم – اخش) .

٣ – يستدلون على أن الأمر مجزوم بلام الأمر ولكن هذه اللام قد تحذف لأن جزم الفعل المضارع بحرف محذوف قد جاء في قول الشاعر[١] :

محمدُ تَفْدِ نفَسك كلُّ نفسٍ   إذا ما خفت من أمر تبالا

والأصل لتفدِ . والتبال معناه الوبال – بالواو – فأبدلت الواو تاءً .

٤ – ويستدلون أيضاً بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم – عن طريق أبي ابن كعب حين قرأ على أبي (فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون)[٢] وقد رويت هذه القراءة عن كبار الصحابة كعثمان بن عفان ، وأنس بن مالك ومن جاء بعدهم كالحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، وغيرهما وكذلك قوله عليه الصلاة السلام : " لتأخذو مصافكم "[٣] والمراد هنا الأمر والسياق يقتضيه أي خذوا مصافكم[٤] .

وأما البصريون فعندهم أن فعل الأمر مبني وليس بمعرب[٥] وحجتهم أن

---

(١) البيت من شواهد الكتاب ج٣ ص ٨ ، الإنصاف ج٢ ص ٥٣٠ .

(٢) طبقات ابن سعد ج٢ ص ٢٦٠ .

(٣) سنن الترمذي برقم ٣٢٣٥ بلفظ على مصافكم . ولا شاهد في هذه الرواية .

(٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ج١ ص ٤٣٣ ، الإنصاف ج٢ ص ٥٢٨ ، التبيين عن مذاهب النحويين ص ١١٦ ، شرح كافية ابن الحاجب ج٤ ص ٨٧ ، الأشموني ج١ ص ٤٥ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ج١ ص ٢٤٤ .

(٥) الأصول في النحو ج٢ ص ١٤٥ .

الأصل في الأفعال البناء ، وكذلك الأصل في البناء أن يكون على السكون وإنما أعرب المضارع للمشابهة الأسماء ، وأما فعل الأمر فلا وجه للمشابة بينه وبين الأسماء ولهذا كان باقياً على أصله . وعندهم أن دعوى الحذف لكثرة الاستعمال أمر مردود ولو كان صحيحاً لكان يجب أن يختص الحذف بما كثر في الاستعمال دون ما قل نحو (احرنجم – اسبطر " بمعنى سرع ") ، وأما حمل الأمر على النهي والاستدلال بهذا على أن فعل الأمر معرب ، مجزوم فهذا لا وجه له لأن سبب إعراب فعل النهي إنما هو وجود الشبه بينه وبين الاسم فحذف حرف المضارعة الذي في أوله هو الذي أوجد هذه المشابهة ، وأما فعل الامر فلعدم وجود المشابهه كان باقياً على أصله[١] وهو البناء . وأما حذف الألف والواو والياء من الأفعال المعتلة في الأمر فذلك الحذف للبناء لا للإعراب والجزم وذلك بحمل الفعل المعتل على الصحيح .

وأما حذف حرف الجزم وبقاء عمله فلا حجة للكوفيين فيه إذ إن ذلك قليل ومختص بما قام الدليل على حذفه والبيت الذي يستشهدون به :

محمد تفدِ نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

لا حجة لهم فيه ؛ لأن من النحاة من أنكر هذه الرواية ، وعلى فرض التسليم بصحتها فإن الفعل (تفد) ليس مجزوماً بلام مقدره وإنما هو (تفدي) نفسك وحذفت الياء للضرورة[٢]، وهو ما يسميه سيبويه ما يحتمله الشعر[٣]. وكذلك أن ما قام مقام فعل الأمر جاء مبنياً نحو (نزال) فعلم بذلك أن الأصل

---

(١) انظر شرح التسهيل ج٤ ص ٦١ ، ٦٢ .

(٢) الإنصاف ج٢ ص٥٤٤

(٣) انظر الكتاب ج١ ص٢٦

مبني (فعل الأمر) وذلك لأن ما قام مقامه أخذ حكمه ، وبهذا يتحدد سبب هذا الخلاف أنه بُني على خلاف في ظاهر اللفظ عندما نقول (لنضربْ) فهذا وإن كان فعلٌ مضارعاً مجزوماً بلام الأمر إلا أن صورته صورة الأمر فكأنك قلت (اضرب) ومن هنا قال الكوفيون إن فعل الأمر ما هو إلا مقتطع من الفعل المضارع ، وهم إذ يقولون إنه معرب مجزوم يقصدون أنه الفعل المضارع لأنهم يردون الأفعال إلى ماض ومضارع فقط والأمر عندهم داخل في المضارع ٠

والذي يترجح لي بعد دراسة هذه المسألة هو أن الأفعال المضارعة المجزومة بلام الأمر يكون معناها معنى الأمر كما في الآية السابقه ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ فلا يشك أحد في أن معنى الآية (افرحوا) ويؤيد ذلك قراءة أبيّ حين قرأ (افرحو) فهي صيغه أمر وإن كان الفعل مضارعاً مجزوماً بلام الأمر ، وأما القراءة فلا يجوز أن تتهم بالضعف وقد ذكر الفراء أن الكسائي يعيب مثل هذه القراءة (قراءة فلتفرحوا) وقد وافقه الفراء وقال معللاً لذلك[(١)] : « السبب أنه وجده قليلاً في كلام العرب فجعله عيباً وهو الأصل » ، قلت : ولا إخال الندرة تعد عيباً خصوصاً بعد ثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما ذكره عنه أبي بن كعب رضي الله عنه ومن ذلك أيضاً ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لتأخذوا مصافكم " وهو صلى الله عليه وسلم أفصح العرب وما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم حجة على ما عداه فمن هنا أقول إن الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر صورته صورة (فعل الأمر) وإن كان مضارعاً من حيث دخول اللام

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ح١ ص٤٦٩

عليه ومبدوء بحرف المضارعة وهذا النوع من المضارع هو الذي يمكن أن يكون الأمر داخلاً فيه لأن المضارع المجزوم بلام الأمر والمبدوء بالتاء صورته صورة الأمر ، وأما غير المجزوم بلام الأمر فهو شئ ، والأمر شيء آخر لاختلاف الزمن والصورة .

حذف الموصول وبقاء صلته

قال تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ الأنعام ٩٤

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[1] :

« قرأ نافع والكسائي وحفص : « لقد تقطع بينكم » (بالفتح أي لقد تقطع ما بينكم كذا قال أهل الكوفة واستدلوا عليه بقراءة عبد الله ،لأن في قراءته « لقد تقطع ما بينكم » فـ(ما) عندهم موصولة و(بين) صلة . وحذفوا الموصول وهو (ما) وبقيت الصلة وهي (بينكم) وعند أهل البصرة غير جائز هذا ، لأن الصلة والموصول اسم واحد ، ومحال أن يحذف صدر الاسم ويبقى آخر الاسم ، ولكن التقدير : (لقد تقطع الأمر بينكم) والسبب بينكم ، لأن الأمر والسبب ليسا مما يحتاج إلى صلة (وبين) إذاً نصب على الظرف عند أهل البصرة والكوفة ، وإنما اختلفوا في تقدير الكلام ، انتهى كلام الشيخ رحمه الله تعالى .

أقول وبالله التوفيق :

قال ابن هشام : « ينقسم الموصول إلى قسمين عند النحاة :

موصول اسمي ، وموصول حرفي ، فالموصول الحرفي هو كل حرف أُول مع صلته بمصدر نحو – أنَّ – وأن – وما – وكي – ولو – والذي

والموصول الاسمي وهو قسمان نص ومشترك فالنص هو :

---

(١) حجة القراءات ص ٢٦١ .

١ - الذي للمذكر ٢ - التي للمؤنث ٣ - اللذان - اللتان
٤ - الأُلى لجمع المذكر كثيراً ولغيره قليلاً ٥ - الذين لجمع المذكر
٦ - اللاتي ٧ - واللائي لجمع الإناث

وقد يتقارض الأُلى ، والائي ومن ذلك قول الشاعر :-

محا حُبُّها حُبَّ الأُلى كن قَبْلَها وحُلَّت مكاناً لم يكن حُلَّ من قبل[1]

فقد استعمل لفظ الأُلى لـ : جمع الإناث والموضع موضع اللائي وأما المشترك من الموصول الاسمي فهو (من - ما - أى - أل - ذو - ذا »[2] .

وعودٌ إلى سورة الأنعام وما ذكره الشيخ أبو زرعة رحمه الله من أقوال النحاة في قوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[3] فأقول : يشير الشيخ أبو زرعة في أوجه هذه القراءة إلى الخلاف بين النحاة في جواز حذف الموصول وبقاء الصلة من عدمه . فمذهب الكوفيين جواز ذلك مستدلين بقراءة عبد الله بن مسعود في الآية السابقة ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ ما بَيْنَكُمْ ﴾ ومن الشعر بقول حسان رضى الله عنه :

فمن يهجو رسولَ الله منكم ويمدحه وينصره سواء[4]

فعندهم أن الموصول(من) قد حذف في الشطر الثاني وبقيت جملة الصلة وذلك لدلالة الموصول المتقدم عليه .

---

(١) البيت من شواهد ابن هشام في الأوضح ج١ ص ١٣٢ .

(٢) أوضح المسالك ح١ ص١٣١

(٣) الأنعام ٩٤

(٤) ديوان حسان رضى الله عنه ص ٦١ ، والبيت من شواهد المبرد في المقتضب ج١ ص٤٢٩

وأما البصريون : فلا يجيزون حذف الموصول وبقاء الصلة لأن الصلة والموصول عندهم كالاسم الواحد فلا يمكن أن يحذف شئ منه ويبقى الآخر ويؤولون ما احتج به الكوفيون على أنه: (من قبيل حذف الموصوف بالجملة ويشترطون لذلك أن يكون الموصوف بعضاً من اسم مجرور بِمنْ أو في . مذكوراً في الكلام موضع الشاهد)(١) ولذلك فالتقدير عندهم في الآية « لقد تقطع الأمر بينكم » . وبيت حسان على جعل (من) نكرة والفعل وصفاً لها .

قال أبو العباس المبرد عن بيت حسان السابق :

« قالوا إن المعنى من يمدحه وينصره » وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ، ولكنه جعل من نكرة وجعل الفعل وصفاً لها ، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف ، فكأنه قال : « وواحد يَمْدَحُهُ وينصره لأن الوصف يقع في موضع الموصوف إذا كان دالاً عليه »(٢)

ورغبةً في الإيضاح فإن هذه الآيةَ فيها قراءة أخرى لم يذكرها الشيخ وهي التي يبنى عليها خلاف أكبر من هذا الخلاف والاحتجاج الذي ذكره الشيخ في تقدير موصول محذوف من عدمه .

وهي قراءة الرفع في (بينكُم) وقد اختلف العلماء رحمهم الله فيها فمنهم من قال إن الظرف (بين) هنا استعمل اسماً(٣) ويقوي كونها اسماً دخول

---

(١) النحو وكتب التفسير ج١ ص١٧٢

(٢) المقتصب ح١ ص ٤٢٩

(٣) البحر المحيط ح٤ ص١٨٦ ، الكشف عن وجوه القراءات ح١ ص٤٤٠ ، إتحاف فضلاء البشر ص٢٦٩

حرف الجر عليها[1] في آية فصلت قال الله تعالى: ﴿ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٌ ﴾[2] وقال مكي بن أبي طالب: « وإنما استعملت بضد ما بنيت عليه ، بمعنى الوصل لأنها استعملت كثيراً مع البين المتلابسين بمعنى الوصل تقول بيني وبينه رحم وصداقة ، فلما استعملت في هذه المواضع بمعنى الوصل جاز استعمالها في الآية كذلك »[3] « وقيل إن البين هنا ظرف منصوب وهو في موضع رفع وأن النصب حملاً على الأغلب من أحوال الظروف »[4] .

وأياً كان الأمر فإن هذا الأمر لا يعنينا في مبحثنا هذا ؛ لأني قد التزمت بما ذكره الشيخ من مسائل الاحتجاج في كتابه دون ما لم يذكره والذي يعنينا هو حذف الموصول وبقاء الصلة وهذا محل خلاف بين النحاة وأعود فأذكر مذاهبهم في هذه المسألة فأقول هي :

١- مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش وابن مالك جواز حذف الموصول الاسمي غير(ال) وعدم جواز حذف الموصول الحرفي غير (أن) فإنه يجوز حذفها[5] واحتجوا لجواز ذلك بالسماع فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾[6] وقول حسان رضى الله عنه :

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ح٧ ص٣٠

(٢) فصلت الآية ٥

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ح١ ص٤٤١

(٤) التبيان في أعراب القرآن ص٣٤٩

(٥) ارتشاف الضرب ح٢ ص١٠٤٥

(٦) العنكبوت ٤٦

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء[١]

وقول عبدالله بن رواحة:-

فوالله مانِلْتم ولا نِيل منكُم بمعتدل وَفْقٍ ولا متقارب[٢]

ومن حذف الموصول الحرفي (أن) قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[٣] والتقدير في الآية الأولى (والذي أنزل اليكم) وفي قول حسان (والذي يمدحه) وفي قول ابن رواحة (وما الذي نلتم) وفي قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ التقدير أن يريكم البرق .

٢- مذهب البصريين وهو المنع وأولوا ما جاء من آيات توهم ذلك . والأبيات عندهم من الضرائر ، وحجتهم أن الموصول والصلة كجزئ اسم واحد وهما أشبه ما يكون بالاسم المركب تركيب مزج نحو بعلبك وحضرموت[٤] .

ولهذا لا يمكن فصل أول الاسم المركب تركيب مزج عن آخره لأنه أصبح بهذا التركيب كلمة واحدة .

٣- مذهب وسط يشترط للجواز أن يعطف الاسم الموصول على مثله

---

(١) ديوان حسان ص ٦١ ، واستشهد به المبرد في المقتضب ج١ ص ٤٢٩

(٢) من شواهد ابن مالك في الكافية الشافية ج٢ ص٨٤٦ ، شرح التسهيل ج١ ص ٢٣٥ — والسيوطي في الهمع ج١ ص٢٨٩

(٣) الرعد : ١٢ .

(٤) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ح١ ص١٧٥ . شرح الكافية الشافية ح١ ص٣٠٨

والمنع إن لم يعطف على متقدم مثله[١] ، وقد اشترط ابن مالك هذا في بعض كتبه[٢] حيث قال في النظم :

وربما أسقط موصول عرف بسابق عليه ساقط عطف[٣]

والظاهر أن هذا الشرط غير لازم ؛ لأنه لا يستقيم في جميع الشواهد والأمثلة ، ففي قراءة نافع والكسائي وحفص (لقد تقطع ما بينكم) قد حذف الاسم الموصول مع أنه لم يعطف على موصول سابق ، وهذه القراءة متواترة ومن أقوى شواهد المذهب الكوفي القائل بجواز حذف الموصول وبقاء الصلة . كما أن الذي يترجح لي في هذه المسألة هو جواز حذف الموصول وبقاء الصلة لورود ذلك في قراءة متواترة كما مر ، وكذلك في الأبيات المتقدمة .

وإن كان تناول هذه القضية يعد قليلاً في كتب النحاة إلا أن ورود السماع به يدل على جوازه ، وهناك شواهد أُخر تدل على جواز هذه المسألة . ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ** ﴾[٤] قال الفراء عن هذه الآية هي : « على حذف الموصول وتقدير الكلام (مَنْ يحرفون » [٥] . ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿ **إلا إنهم ليأكلون الطعام** ﴾[٦] قال الفراء : « ليأكلوا صلة لاسم متروك اكتفى بمن المرسلين

(١) همع الهوامع ح١ ص٢٩٠

(٢) مغنى اللبيب ح٢ ص٧١٧

(٣) شرح الكافية الشافية ح١ ص٣٠٨ .

(٤) النساء : ٤٦

(٥) معاني القرآن للفراء ح١ ص٢٧١

(٦) الفرقان : ٢٠

منه »[١] (إلا من إنهم ليأكلون الطعام) غير أن هذا مع احتمال جـوازه إلا أنَّ فيه تكلفاً واضحاً ؛ ولهذا قال أبو حيان:"حذف الموصول وبقاء الصله مـع وجـوده إلا أنـه ضعيـف في لغـة العـرب"[٢] وعنـد قولـه تعـالى: ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾[٣]. قال الفراء : «هذا من غـامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثاني»[٤] ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا ﴾[٥] والتقدير : والذين أقرضوا[٦] .

فمما سبق نستدل علـى أن حـذف الموصـول وبقـاء صلتـه جـائز في لغة العرب بلا قيد ولا شرط ، وأن ما اشترطه بعض النحاة من العطف على اسم موصول سابق لا يُسلَّم لهم ، لأن قراءة (لقد تقطع بينكم) ليس فيها موصول سابق عطف عليه ، وأن حذف الموصول جائز حملاً على المضاف حيث يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، لكن هذا الجـواز يعـد قليـلاً جـداً كما ذكرتُ و لم يتناوله النحاة في كتبهم إلا قليلاً وتكاد أمثلته تكون محصورة ولعل أكثر من وجه الآيات السابقة على حذف الموصول هو الفراء وكذلك أبو حيان في البحر المحيط حيث خرج عليه آيات كثيرة منها :

---

(١) معاني القرآن ج٢ ص ٢٦٤ .

(٢) البحر المحيط ح٦ ص٤٤٩ .

(٣) العنكبوت : ٢٢ .

(٤) معاني القرآن ح٢ ص٣١٥

(٥) الحديد : ١٨ .

(٦) بحث الدكتور عبد الفتاح شلبي بعنوان الاحتجاج للقراءات بواعثه وتطوره ص ١٨٤ .

١ - ﴿ **وما أنزل الله من السماء من ماءٍ فأحيا به الأرض بعد موتها ، وبث فيها من كل دابة** ﴾[١] . قال أي وما بث فيها .

٢ - ومن ذلك أيضاً ﴿ **وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر** ﴾[٢] قال أي أو ما نذرتم من نذر .

٣ - وقوله تعالى : ﴿ **ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار** ﴾[٣] أي ومن هو سارب بالنهار .

غير أن الندرة وقلة الدوران لا تعني عدم الجواز . وما ذكره أبو حيان من قوله ضعيف في لغة العرب لا يسلم له إلا أن قصد بالضعف القلة وأنه وجه فصيح وغيره أفصح منه وهذا قصده إن شاء الله . لأني عهدته مدافعاً عن القراءات منكراً على من يضعفها أو يلحن القراء في قراءاتهم . وهذه قراءة ابن مسعود رضي الله عنه . ومصطلح الضعف في اللغة لا يقصد به الخطأ وإنما يقصد أنه أقل جودة مما هو خالٍ من الضعف وهو ما كان على لغة قوم من العرب أو ما أجازه بعضهم[٤] .

ومعنى القراءتين واحد على التوجيهين لأن التقدير عند البصريين لقد تقطع الأمر - وعند الكوفيين على حذف الموصول « لقد تقطع ما بينكم » ولفظ ما بينكم يشمل الأمر وغيره - والمقصود ما بينكم من أمور الولاء والنصرة وغيرها .

---

(١) البقرة : ١٦٤ .
(٢) البقرة : ٢٧ .
(٣) الرعد : ١٠ .
(٤) انظر الصحيح والضعيف في اللغة العربية ص١٨

تذكير الفعل وتأنيثه تبعاً لفاعله

قال الله تعالى: ﴿ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ ﴾ النساء آيه ٧٣

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة – رحمه الله –[1] :

« قرأ ابن كثير وحفص : ﴿ كأن لم تكن بينكم ﴾ بالتاء لتأنيث المودة كقوله تعالى : ﴿ ولا تقبل منها شفاعة ﴾ .

وقرأ الباقون : « كأن لم يكن » بالياء. وحجتهم أن المودة والود بمعنى واحد ، كما كانت الموعظة بمعنى الوعظ. قال الله جل وعز ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[2] . وأخرى : قال أهل البصرة : فلما فصل بين الاسم والفعل بفاصل صار الفاصل كالعوض من التأنيث » .

أقول وبالله التوفيق :

هذه الآيه فيها قراءتان الأولى قراءة ابن كثير وحفص وهي بتأنيث الفعل (تكن) .

والثانية:– قراءة بقية القراء بتذكير يكن[3] – وقبل الحديث عن القراءتين وحجج القراء فيهما فإني سوف أذكر بشئ من الإيجاز حكم الفغل مع فاعله المذكر والمؤنث من حيث التذكير والتأنيث : فأقول إن الفعل يؤنث مع فاعله المؤنث ، تأنيثاَ حقيقياً ، أو مجازياً ، ومعنى التأنيث المجازي أن يستوي

---

(١) حجة القراءات ص ٢٠٨ .

(٢) البقرة ٢٧٥ .

(٣) النشر في القراءات العشر ج٢ ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

تذكير الفعل وتأنيثه مع أن بعض الحالات التي يجوز فيها الوجهان يكون فيها وجه أفضل من وجه وتفصيل ذلك على النحو التالي:-

أولاً:- يؤنث الفعل تأنيثاً حقيقاً في مسائل وهي :-

١ - أن يكون الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً غير مفصول عن فعله بفاصل والمؤنث الحقيقي هو كل ما له خاصية الولادة نحو قالت هند .

٢ - أن يكون الفاعل ضميراً يعود على مؤنث حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث نحو قولك : المرأة تكلمت أو الشمس طلعت .

ثانياً :- يؤنث الفعل تأنيثاً مجازياً في الحالات الآتية :-

١ - إذا كان الفاعل مجازي التأنيث نحو - طلع الشمس أو طلعت الشمس.

٢ - أن يكون فاعلاً مفصولاً عن فعله بفاصل فإن كان الفصل بغير (إلا) فلحاق التاء أجود ويجوز حذفها نحو قوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ ﴾[1] وقرئت (يكن بتذكير الفعل[2] ، ومنه قول بعض العرب حضر القاضيَ اليوم امراة[3] حيث حذف التاء ، لوجود الفصل مع أن المؤنث هنا حقيقي التأنيث .

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

---

(١) النساء : ٧٣ .

(٢) الحجة للقراء السبع ص ٦٣ ، شرح الكافية الشافية ٢ ج ص ٥٩٤ ، شرح التسهيل ج ١ ص ١١١

(٣) التصريح ٢ ج ص ٢٧٧

وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الواقِفِ[1]

ومنه أيضاً قول الشاعر :-

إن امرأً غره منكن واحدةٌ بعدي وبعدكِ في الدنيا لمغرور[2]

فقد حذف التاء لطول الفصل ، ويكثر حذف التاء في كلام العرب شعراً ، ونثراً في مواطن منها :

١ - إذا كان الفاصل " إلا " قال ابن مالك : «وأما إن كان الفصل بـ إلا فإن الأجود حذف التاء نحو ما قام إلا هندٌ وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا في الشعر كقوله :

ما برئت من ريبة وذم في حربنا إلا بناتُ العم[3]

والصحيح جواز ثبوتها في غير الشعر ، ولكن على ضعف ومنه قراءة مالك ابن دينار وأبي رجاء»[4] ﴿ **فأصبحوا لا تُرى إلا مساكِنُهم** ﴾[5] .

٢ - إذا كان المؤنث فاعل لنعم وبئس نحو قولك : نعم الفتاة هند وبئس الفتاة فتاة زيد . وقد أشار الناظم إلى هذين الموطنين فقال[6] :

والحذف مع فصل بإلا فُضِّلا كـ مازكا إلا فتاةُ ابن العَلاَ
والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بيِّنٌ .

---

(١) شرح الأشموني ٢ ج ص ٣٩٧ .

(٢) البيت في : شرح التسهيل ج١ ص ١١٢ ، وفي المساعد ج١ ص٣٩٠ .

(٣) أوضح المسالك ج٢ ص١٠٢ —والتصريح ج٢ ص٢٧٨ ، والمساعد ج١ ص ٣٩٠ .

(٤) شرح التسهل ج١ ص ١١٤ .

(٥) الأحقاف ٢٥ .

(٦) انظر القراءة في المحتسب في وجوه القراءات الشاذة ج٢ ص٣١٤ ، إتحاف فضلاء البشر وقال هي قراءة الحسن ص ٥٠٥ .

هذا من حيث القواعد النحوية العامة المقررة في كتب النحاة . غير أنه قد ورد ما يخالف هذه القواعد حيث ورد تذكير الفعل مع أن فاعله مؤنث تأنيثاً حقيقياً وغير مفصول عنه بفاصل .

ومن ذلك ما ذكره سيبويه عن بعض العرب في نحو قولهم : « قال فلانه »[١]

« وهذا شاذ لا يقاس عليه ويقتصر فيه على السماع »[٢]

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك فقال :

والحذف قد يأتي بلا فصل ومع   ضمير ذي المجاز في شعر وقع[٣]

فأما الحذف مع ضمير المؤنث المجازي فهو مقصورٌ على الضرورة ولا يصح إلا في الشعر وعند ابن كيسان يصح في غير الضرورة[٤] ، ويتأثر الفعل بفاعله تذكيراً وتأنيثاً في حالتي الإفراد وجمع التصحيح ، فأما إن كان جمع تكسير أو اسم جمع فهو نظير المؤنث المجازي ، فكما تقول سقط الجدار– وسقطت الجدار – تقول قال الرجال – وقالت الرجال – واسم الجمع كذلك[٥] . ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾[٦] .

---

(١) الكتاب ج٢ ص ٣٨ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ج٢ ص٢٧٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢ ج ص ٥٩٦-٥٩٧

(٤) المصدر السابق .

(٥) شرح الاشموني ١ ج ص ٤٠١

(٦) يوسف ٣٠

وأما الحديث عن القراءتين والاحتجاج بهما فأقول : أما قراءة ابن كثير وحفص فوجهها في العربية أن الفعل فصل عن فاعله بفاصل وهو الظرف « بينكم وبينه » ولكنه أنث تأنيثاً مجازياً بالحمل على ظاهر اللفظ فأنث الفعل لتأنيث لفظ المودة[1] . وأما بقية القراء الذين يقرؤون بتذكير الفعل (يكن) فعندهم :-

١- أن الفاعل وإن كان مؤنثاً إلا أنه ضمن معنى فاعل آخر مذكر وهو الود فذكر الفعل بالنظر الى المعنى .

وحجة ثانية وهى : أن الفعل فصل عن فاعله بفاصل فصار هذا الفاصل كالعوض من التأنيث .

٣- أن الفاعل وهو المودة مؤنث غير حقيقي والمؤنث غير الحقيقي تأنيثه غير واجب . ومع أن كلتا القراءتين ثابتة ولا قدح في أيٍّ منها ، ولكل قراءة وجه سائغ في العربية ، غير أن الذي يترجح لي هو أن قراءة بقية القراء بتذكير الفعل (أي بالياء) قد جاءت على وجه أفصح من قراءة ابن كثير وحفص وذلك لما يدعمها من قوة الأدلة والتي منها :

١- أن الفصل بين الفعل والفاعل يقوم مقام التأنيث وقد فصل بين الفعل والفاعل هنا ، وإن كان الفصل بالظرف ، وهو متعلق بالفعل يكن إلا أنه يعتبر حائلاً دون اتصال الفعل بالفاعل فيعتبر في مفهوم ما يُستحب معه التذكير وهذا هو مذهب سيبويه حيث يقول « ولأنه إذا طال الكلام ، كان

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١ ج ص ٣٩٢

الحذف أجمل وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء »[١]

ويقصد بذلك أن هذا الفصل يصير بدلاً من التأنيث وقد مثل بقوله : " حضر اليوم امرأةٌ " .

٢- إن تأنيث المودة غير حقيقي والأصل التذكير والتأنيث داخل عليه فكأن التذكير أحسن.

٣- إن الموده لما كانت بمعنى الود بالتضمين كان التذكير بالنظر إلى المذكر لأن التذكير أصل والتأنيث فرع[٢] ، ولما ورد عن ابن مسعود وابن عباس أنهما قالا إذا اختلفتم في التاء والياء فأجعلوها ياء[٣] . وما ورد أيضاً عن ابن الأثير أنه قال : « القرآن ذِكَرٌ فذكروه »[٤] .

فبناء على الأدله السابقة يظهر قوة الأسلوب في قراءة التذكير وإن كان هذ لا يقدح في صحة القراءة الأخرى فهى توافق العربية من وجه نحوي جيد وهو التأنيث المجازي .

وهي قبل ذلك قراءة سبعية متواترة ، وإنما رجحت قراءة الجمهور بناء على ما يعضدها من كثرة الأدلة التى جعلت الأسلوب بصيغة التذكير أقوى.

والله تعالى أعلم بالصواب .

---

(١) الكتاب ٢ ج ص ٣٨

(٢) الخصائص ٢ج ص ٤٤٩

(٣) الكشف عن جوه القراءات السبع وعللها وحججها ١ ج ص٢٣٨

(٤) النهاية في غريب الحديث و الأثر ج١ ص٦٠٧

كان بين النقص والتمام

قال الله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا ﴾ سورة النساء ٤٠

قال الشيخ أبو زرعة – رحمه الله –[1] :

قرأ نافع وابن كثير : « وإن تكُ حسنةٌ » بالرفع على (أنها) اسم كان ولا خبر لها . وهي ها هنا في مذهب التمام . المعنى : وإن تحدُثْ حسنة ، أو تقع حسنة يضاعفها كما قال : « وإن كان ذو عسرةٍ » أي وقع ذو عسرة .

وقرأ الباقون: « وإن تكُ حسنةً » بالنصب خبر (كان) والاسم مضمر فمعناه : إن تك زنةُ الذرةِ حسنةً ، المعنى : إن تك فعلته حسنةً يضاعِفْها » .

أقول وبالله التوفيق :

تنقسم (كان) إلى ثلاثة أقسام : ناقصة ، وتامة ، وزائدة .

والظاهر أن النحاة على اختلاف مذاهبهم يزاوجون بين كان حسب ورودها في السياق فتأتي مرة تامة وأخرى ناقصة وثالثة تكون حشواً وقد ورد نص عن سيبويه ربما يفهم منه أن التميميين لا يستعملون كان إلا ناقصة وذلك قوله :" تقول إذا كان غدٌ فأتني وإذا كان يوم الجمعة فالقني فالفعل لغدٍ واليوم كقولك إذا جاء غدٌ فاتني وإن شئت قلت : إذا كان غداً فاتني

---

(١) حجة القراءات ص ٢٠٣ .

وهي لغة تميم • .... الخ "[١] وقد ذكر بعض الباحثين[٢] أنه ربما يفهم من هذا النص أن سيبويه يرى أن تميماً لا يستخدمون كان إلا ناقصة .

غير أنه ومع وجود النص على أنها لغة تميم لم يجزم بأن تميماً لا يستعملون (كان) إلا ناقصة ، وأنا أقول إني أشاطره عدم الجزم بذلك لأن النحاة على اختلاف مذاهبهم لم أجد من يصرح بأن تميم لا يستعملون كان إلا ناقصة بل لقد نص الصفار البطليوسي[٣] على أنَّ كان تستعمل تامة ، وناقصة ، وزائدة "و لم يفرق بينها وكأني به يقول الفرق يكون في السياق فحسب ، ولهذا أقول ربما أن مراد سيبويه – رحمه الله – أن الغالب على تميم استعمال كان ناقصة فلذلك نسب النقصان لهم ، وإن كان هذا يحتاج إلى دليل أيضاً .

والذي يهمنا في هذا الموضع هو الناقصة ، والتامة ، وقد اختلف النحاة وأهل التفسير في نوع كان في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً ﴾[٤] هل هي تامة أو ناقصة ؟ وأغلب أهل التفسير على احتمال الوجهين فيها دون ذكر تعليل لذلك .

لأن هذه الآية فيها قراءتان الأولى بنصب حسنةً ، وهي قراءة الجمهور وحجتهم أن التقدير إن تك فعلته حسنة .

والثانية قراءة نافع وابن كثير- برفع " حسنة " على أنها فاعل وكان هنا تامة بمعنى حدث أو وقع[٥] وقبل الحديث عن القراءتين ، وآراء العلماء فيها ،

---

(١) الكتاب ج١ ص ٢٢٤ .النحو والصرف بين الحجازين والتميميين ص٩٠

(٢) هو الدكتور عبد الله الشريف البركاتي رحمه الله في بحثه النحو والصرف بين الحجازين والتميميين ص ٩٠ .

(٣) السفر الأول من شرح الكتاب ح٢ ص ٥٧١

(٤) النساء : ٤٠ .

(٥) البحر المحيط ح٣ ص ٢٦٢- التبصرة والتذكرة ح١ ص١٩١ – إعراب القرآن ح١ ص٢١٥- الإملاء ص١٦٣

فإني سوف أركز على كان واستعمالاتها في لغة العرب فأقول :

إن كان في لغة العرب لها ثلاث استعمالات كما مر سابقاً :-

والقراءتان الواردتان في هذه الآية تحتملان نقص كان ، وتمامها وذلك ؛ لأن رفع (حسنة) أو نصبها إنما هو حسب نوع كان فمن رفع فحجته أنها فاعل لكان ، وأن (كان) تامة ومن نصب فعنده أنها ناقصة . وقد اختلف النحاة في المراد بـ كان (التامة) . فذهب جماعة من النحاة إلى أن المراد بالتمام الدلالة على الحدث والزمان جميعاً مثلها في ذلك مثل بقية الأفعال[١] ، ولذلك قال سيبويه[٢] : « وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدالله أي قد خلق عبدالله وقد كان الأمر أي وقع الأمر » وأما ابن مالك وتبعه ابن هشام فمذهبهما أن المراد بالتمام الاكتفاء بالمرفوع عن المنصوب ، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في النظم فقال[٣]:

...... وذو تمامٍ ما برفع يكتفي

وكان التامة تكون بمعنى الفعل اللازم نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[٤] فهي هنا بمعنى حصل أو وقع ، وقد تكون بمعنى الفعل المتعدي إذا كانت بمعنى غزل أو كفل نحو كان محمد اليتيم ، وكان زيدٌ الصوف[٥] وكما اختلف النحاة في تسمية التامة تامة ، اختلفوا كذلك في تسمية الناقصة ناقصة . فمنهم من قال : إنها ناقصة ، لأنها

---

(١) شرح جمل الزجاج ح١ ص ٣٧٠- التصريح ح١ ص٦١٥ – المساعد ح١ ص٢٥٢

(٢) الكتاب ج١ ص ٤٦ .

(٣) شرح الشافية الكافيه الشافية ح١ ص٤٠٨

(٤) البقرة : ٢٨٠ .

(٥) التصريح ح١ ص٦١٦

لا تكفتي بمرفوعها . وبعضهم قال لأنها لا تدل على حدث .

قال ابن عصفور[١] : « وتنقسم كان الناقصة في استعمالها مع الجمل الاسمية إلى قسمين أحدهما : تدخل على المبتدأ والخبر ويبقيان على حالهما دون تغيير ويكون في كان إذ ذاك ضمير الأمر والشأن أو القصة وتكون الجملة في موضع خبر وذلك قولك : « كان زيدٌ قائم» فاسم كان ضمير الأمرُ والشأن وجملة زيد قائم في موضع خبر .

والثاني أن تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ على أنه اسمها وتنصب الخبر على أنه خبرها وذلك نحو كان زيدٌ قائماً» ولأنه قد ورد عن القراء رفع ما بعد كان ونصبه في هذه الآيه. وقد ثبت أيضاً ورود (كان) ناقصة وتامة فقد أدى هذا إلى اختلاف النحاة في نوع كان في الآية السابقة ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾[٢] غير أن هذا الخلاف إنما هو من جهة الإعراب و لم يبن عليه أيُ حكم من جهة المعنى فهو خلاف لغوي بحت.

فقراءة الجمهور «حسنةً » بالنصب على أنَّ كان هنا ناقصة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، وأما قراءة نافع وابن كثير فمعناها أنَّ كان تامة وحسنةٌ فاعل لها.

وما دام أن هذا الخلاف لا أثر له في المعنى وقد ثبت أن كان الناقصة قد يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً مرفوعين وتكون الجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبر كان ، واسمها ضمير الشأن مستتر . فإن هذا التوجيه

---

(١) شرح جمل الزجاج ح١ ص٤٠١

(٢) النساء : ٤٠ .

محتمل في الآية على قراءة نافع وابن كثير فيكون اسمها ضمير الشأن ، وحسنة خبر مرفوع لمبتدأ محذوف والجملة في محل نصب خبر لـ (كان) ، وقد يكون اسمها محذوف وتقديره فعلته .... فتكون وافقت القاعدة النحوية من جهتين، ولذلك فقراءة نافع وابن كثير من حيث الأوجه النحوية عندي أرجح لأن الرفع في كلتا الحالتين له وجه حسن فإما الرفع على الفاعلية وتكون كان على هذا تامة ، وإما الرفع على أن حسنة خبر لمحذوف والجملة كلها في محل نصب خبر كان . هذا من حيث القراءة وصحة الاحتجاج بها وأما قراءة الجمهور فهي لا توافق القواعد النحوية إلا من حيث كون كان ناقصة وحسنةً خبرها وعلى هذه القراءة تكون الحاجة قائمة إلى تقدير محذوف هو اسم كان وأما في قراءة نافع وابن كثير فلا حاجة الى تقدير على الوجه الأول ، ومن هنا فإن ما لا يحتاج الى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير ؛ ولهذا فقد ترجح عندي أن كان هنا تامة وليست ناقصة غير أن ذلك الخلاف إنما هو من جهة الإعراب ولا أثر له في المعنى ، وأياً كان الأمر فإن الخلاف إذا لم يكن له ثمرة في المعنى فمردوده الإيجابي قليل ، ومع هذا فكلا الأمرين يحتمل في (كان) سواءً النقصان أو التمام إلا أن الرفع له وجهان تحتملهما الآية فمن هنا كان عندي أرجح .

والله تعالى أعلم

أوجه الإعراب في ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾

قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ البقرة: ١١٧ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

« قرأ ابن عامر " فيكون " نصب ، كأنه ذهب إلى أنه الأمر ، تقول " أكرم زيداً فيكرمك " وقرأ الباقون بالرفع . قال الزجاج : رفعه من جهتين: إن شئت على العطف على " يقول " وإن شئت على الاستئناف ، المعنى فهو يكون » . انتهى كلام الشيخ أبي زرعة .

أقول وبالله التوفيق :

الخلاف في هذه الآية هو في إعراب الفعل المضارع " يكون " فقد قرئ بالوجهين الرفع والنصب ، ولكل قراءة توجيه فأما قراءة الجمهور بالرفع فتوجيهها بين ، وهو إما الرفع على الاستئناف أي فهو يكون ، أو العطف على يقول[٢] والرفع على الاستئناف يعزى لسيبويه[٣] ، وهذا الوجه بين لا إشكال فيه وأما العطف على " يقول " فقد اعترض عليه ابن عطية وضعفه من جهة المعنى ، وذلك لأنه يلزم منه أن يكون القول والتكوين في وقت واحد وليس الأمر كذلك " [٤] ، وذهب الفارسي إلى أن (يكون) معطوفة

---

(١) حجة القراءات ص ١١١ .

(٢) معاني الأخفش ص ١٠٩ ، معاني الزجاج ١ح ص ١٩٩ ، التبيان في إعراب القرآن ص٨٨

(٣) الكتاب ٣ح ص ٣٩ ، الدر المصون ٢ح ص ٨٧ .

(٤) المحرر الوجيز ح١ ص٢٠٢ ، وانظر الجامع لأحكام القرآن ١ح ص ٦٢، البحر المحيط ١ح ص ٥٣٦ .

على الفعل " كن " لأنها وإن كانت بمعنى الأمر فليست بأمر لأنه ليس هناك موجود يخاطب . حتى يكون هناك أمر وامتثال ، وأن " يقول " ليست بمعنى القول الذي هو النطق والتكلم ، حتى يسوغ عطف يكون عليها وإنما هي بمعنى أحدث فيحدث، وهذا الاستعمال له من شعر العرب ما يؤيده، ومنه قول الشاعر[1]:

امتلأ الحوض وقال قَطْني مهلاً رويدك قد ملئت بطني

والحوض لم يقل شيئاً .

ومما يضعف العطف على يقول أن قوله تعالى : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[2] قد وردت في عدة مواضع وليس فيها " يقول " وعلى هذا فالعطف على " كن " لأنها ليست بأمر وإن جاءت على صورته ؛ لأنه لا يوجد كائن يخاطب لذا لا يقال بأنها فعل أمر . وهذا له نظائر منها قولهم في التعجب " أكرم بزيد " فإن الفعل وإن كان ظاهره الأمر إلا أن معناه الخبر لأنه بمنزلة ما أكرم زيد[3].

وقال الزمخشري عن هذه الآية أيضاً : « هذا مجاز من الكلام وتمثيل ، ولا قول ثم . كما لا قول في قول الراجز[4] :

إذ قالت الأنساع للبطن الحقي قدماً فآضت كالفنيق المحنق

وإنما المعنى أن ما قضاه من الأمور وأراد كونه فإنما يتكون ويدخل تحت الوجود من غير امتناع ولا توقف ، كما أن المأمور المطيع الذي يؤمر فيمتثل لا يتوقف ولا يمتنع ولا يكون منه إباء »[5] .

---

(١) أمالي ابن الشجري ج٢ ص ٥١، الخصائص ج١ ص ٢٣، وشرح التسهيل ١ح ص ١٣٧ .

(٢) البقرة : ١١٧ .

(٣) حجة القراء السبعة ١ح ص ٣٧٠ - ٣٧١ ، وانظر الدر المصون ج٢ ص ٨٨ .

(٤) الخصائص ج١ ص ٧٧ .

(٥) الكشاف ج١ ص ٣١٥ .

فهذه هي الأوجه الإعرابية التي تحتملها قراءة الرفع ، وأما قراءة النصب وهي قراءة الشامي بن عامر فتوجيهها أن " كن " فعل أمر (ويكون) جواب للفظ الأمر ، وهو منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء ، فإن قال قائل ليس هناك أمر حقيقي ؛ لأن الفاء يلزم لعملها اعتمادها على طلب ، فالجواب عن ذلك أن لفظ " كن " لما جاء بصيغة الأمر شبه بالأمر الحقيقي فلذلك نصب فيكون بسبب اعتماد الفاء على ما يشبه الأمر الحقيقي وإن لم يكن هناك أمر في الحقيقة[١] .

قلت وكأن الشيخ أبا زرعة " رحمه الله " يشير إلى هذا حين قال عن قراءة ابن عامر " كأنه ذهب إلى أنه الأمر " ، هذا وقد تجرأ بعض النحاة فضعف قراءة ابن عامر أو نسبها للحن[٢] ، وهذا لا وجه له لا من حيث السند ولا من حيث وجه القراءة في العربية ، فأما من حيث السند فإن ابن عامر أقدم القراء سنداً وتلقى القراءة عن بعض كبار الصحابة كعثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه[٣] .

وأما من حيث وجه القراءة في العربية فإن نصب " يكون " بفاء السببية في قوله تعالى : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[٤] بفاء السببية أو بأن مضمرة بعدها هو أول ما يقع في الذهن ، والأسلوب يقتضيه ، وذلك لأن فاء السببية هنا اعتمدت على الأمر سواء كان هذا الأمر حقيقياً أم أنه على صورة الحقيقي وشبه به ، فإن المشبه يأخذ بعض أحكام المشبه به . وليس هناك مانع يقتضي

---

(١) البحر المحيط ج١ ص ٥٣٦ .

(٢) معاني القراءات للأزهري ص ٦٢ .

(٣) البحر المحيط ٤ج ص ٣٣١ .

(٤) البقرة : ١١٧ .

منع النصب والمعنى معه مستقيم ، والقراءتان قويتان لكونهما سبعيتين فلزم قبولهما وتخريج كل منهما على أوجه من العربية .

إلا أنني أرجح أن قراءة النصب قد جاءت على وجه قريب في العربية مفهوم بداهة يقع في الذهن دون طول تأمل .

ومع هذا فلا نعني بهذا الترجيح أن قراءة ابن عامر أفضل من قراءة الجمهور ، وإنما نعني أن هذا الأسلوب أرجح وأكثر شهرة فلذلك قلت برجحانه .

أوجه الإعراب في ﴿ أوليان ﴾

قال الله تعالى : ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾ المائدة ١٠٧ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

قرأ حمزة وأبو بكر : " من الذين استُحق " بضم التاء " الأوَّلين " على الجميع . قال الفراء : كان ابن عباس أيضاً يقرأ : " الأولين " يجعله نعتاً لـ " الذين " وحجته ما قاله ابن عباس ، قال : " أرأيت إن كان للأوليان صغيرين كيف يقومان مقامهما ؟ " .

قرأ حفص " من الذين استحق " بفتح التاء ، " الأوليان " على التثنية . و " الأوليان " رفع باستحق . المعنى : استحق عليهم الأوليان ردَّ الأيمان .

وقرأ الباقون : " من الذين استُحق " بضم التاء ، " عليهم الأوْلَيان " وتأويلها : الأولى فالأولى والأقرب . قال الفراء : « الأوليان أراد وليي الموروث يقومان مقام النصرانيين إذا اتهما أنهما قد خانا ، فيحلفان بعد حلف النصرانيين ، وظهر على خيانتهما . قال : " ومن قرأ الأولين " فهو جمعُ " الأول " وهو على البدل من الذين استحق .

اختلف أهل العربية في السبب الذي من أجله رفع " الأوليان " ، فقال الزجاج : رفعهما على البدل من الألف في " يقومان " ، المعنى : " فليقم

---

(١) حجة القراءات ص ٢٣٨ .

الأوليان بالميت مقام هذين الخائنين ، فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما " .

وقال آخرون بدل من قوله " فآخران " فهذا بدل المعرفة من النكرة . وقالوا يجوز أن يكون " الأوليان " خبر الابتداء الذي هو " فآخران " ويجوز أن يكون " الأوليان " مبتدأ و " آخران " خبراً مقدماً ، التقدير : فالأوليان آخران يقومان مقامهما ». انتهى كلام الشيخ أبي زرعة رحمه الله.

أقول وبالله التوفيق :

اختلف النحاة والمفسرون في إعراب الأوليان وسبب رفعها ؛ فذهب أبو علي الفارسي ، إلى أنه ارتفع لأنه مبتدأ مؤخر وأن تقدير الكلام على ذلك الأوليان بأمر الميت آخران ، أو أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير هما الأوليان[١] .

وجوز أبو الحسن الأخفش أن يكون الأوليان صفة لقوله " فآخران " وإنما جاز وصف النكرة بالمعرفة لأنه لما وصف اختص فأصبح كالمعرفة[٢] وقد ضعف أبو حيان هذا الوجه لمخالفته لقاعدة نحوية عامة كاد النحاة يجمعون عليها وهي أن النكرة لا توصف بالمعرفة[٣] وقيل يجوز أن يكون ارتفاعه باستحق أو أنه ارتفع على البدلية من الضمير في يقومان[٤] وقد ضعف

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٢ح ١٤٠ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ص ١٧٤ ، حجة الفارسي ٢ح ص ١٤٠ .

(٣) البحر المحيط ح٤ ص ٤٩ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج١ص ٢٨٧ ، الكشاف ٢ح ص ٣٠٩ ، مشكل إعراب القرآن ص ٢٢٤ .

السمين الحلبي الرأي الأخير وهو ارتفاع الأوليان على البدلية من آخران قال " لأن البدل من المشتقات قليل "[١] وقيل يجوز أن يكون مبتدأ وخبره آخران[٢] . قلت وبعد استقرائي لأوجه الأعاريب المختلفة في هذه الآية تبين لي أن هناك وجه اتفاق عام بين النحاة في هذه الأوجه وأن كل ما سبق ذكره من الأوجه تحتمله الآية ويصح معه المعنى . وأما تضعيف أبي حيان رحمه الله إعراب " الأوليان " صفة لآخران . فإن في عبارته رحمه الله نوعا من التساهل حين قال لأن في ذلك هدما لما كادوا يجمعون عليه فهذا يعني أنه ليس هناك إجماع بل من النحاة من يرى جواز ذلك خصوصا إن النكرة قد وصفت فأصبحت في حكم المعرفة ، وكذلك تضعيف السمين الحلبي ، لا يعول عليه كثيرا ؛ لأن الإبدال من مشتقات قد وقع في فصيح الكلام . والراجح عندي بعد استقرائي لهذه الأعاريب أن أقرب هذه الأوجه للصواب هو كونها فاعلا لاستحق وذلك لقربه من الفعل ولأن هذا المعنى ظاهر بين ولأن بقية الأوجه الإعرابية قد يرد عليها ما يضعفها وأما هذا فهو مستقيم من حيث المعنى والإعراب ؛ فلهذا ترجح عندي .

والله تعالى أعلم بالصواب .

---

(١) الدر المصون ٤ح ص ٤٧٤ ، انظر : المسائل النحوية في أحكام القرآن لابن العربي ص ٨٨ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ص ٣١٧ ، تفسير البيضاوي ١ح ص ٢٨٩ .

أوجه الإعراب في ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾

قال الله تعالى : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾ ٨٣ الأنعام .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

« قرأ عاصم وحمزة والكسائي " نرفع درجاتٍ من نشاء " بالتنوين . جعلوا المرفوع هو الإنسان . وحجتهم في ذلك أن الله قد بين معنى هذا الكلام في غير موضع من القرآن . فجعل المرفوع هو الإنسان ، وبين فضل من أحب أن يفضِّله بأن يرفعه . فقال : " يرفع الله الذين آمنوا منكم "[٢] وقال : " وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً "[٣] فجعلهم هم المرفوعين دون الدرجات . وفي الآية تقديم وتأخير . والمعنى " نرفع من نشاء درجات ومن في موضع النصب " ونجعل " درجات " مفعولاً ثانياً أو حالاً . وقرأ الباقون " نرفع درجات " بغير تنوين . وحجتهم ذكرها اليزيدي . فقال : " كقولك نرفع أعمال من نشاء " فجعل اليزيدي الرفع للأعمال دون الإنسان . والذي يدل على هذا أن الآثار قد جاءت في الدعاء مضافة كقولهم للميت : " اللهم شرف بنيانه وارفع درجته " . ولا يقال " ارفعه " وقد روي في التفسير في قوله : " نرفع درجات من نشاء " أي في العلم » .

(١) حجة القراءات ص ٢٥٨ .

(٢) المجادلة ١١ .

(٣) النساء ٩٥ .

أقول وبالله التوفيق :

هذه الآية فيها قراءتان الأولى قراءة الجمهور بنصب درجات بغير تنوين وإضافتها إلى الاسم الموصول (من) ، والثانية قراءة الكوفيين عاصم وحمزة والكسائي وهي بتنوين درجات[1] . ويبنى على الخلاف في هذه الآية خلاف في من هو المرفوع هل هي الدرجات أو صاحب الدرجات وهو الإنسان : ففي قراءة الجمهور الفعل قد وقع على الدرجات وأضاف الدرجات إلى الاسم الموصول " من " وعلى هذا فالمرفوع هي درجات وليس صاحبها لأنها إذا رفعت رفع صاحبها وقد ورد رفع الدرجات في نص صريح[2] قال الله عز وجل: ﴿ رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ﴾[3] فهذه حجة الجمهور في قراءتهم بالإضافة . وأما على قراءة القطع عن الإضافة وتنوين درجات يكون المرفوع هو الإنسان وليس الدرجات ويؤيد ذلك[4] قوله عز وجل : ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ﴾[5] وعلى هذه القراءة تكون الدرجات منصوبة على الظرفية أو أنها مفعولاً ثانياً . وهذا يحتاج إلى تضمين الفعل نرفع معنى فعل آخر ينصب مفعولين فيحسن تقدير الفعل نعطى[6] مثلاً ؛ لأنه ينصب مفعولين وقريب من معنى نرفع لما فيهما من الاشتراك في معنى المنحة والهبة من الله عز وجل . وقيل يجوز أن يكون النصب على الحال والتقدير ذوي حاجات وأن النصب على حذف حرف الجر وهو ما يسميه الكوفيون النصب على نزع الخافض

---

(١) غيث النفع في القراءات السبع ص ١٠٢ ، إتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٨ .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات ١ح ص ٤٣٧ .

(٣) غافر : ١٥ .

(٤) الحجة للقراء السبع ٢ح ص ١٧٧ .

(٥) البقرة : ٢٥٣ .

(٦) البحر المحيط ح ص ١٧٦ ، إتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٨ .

ويكون التقدير إلى درجات[١] ، هذا ، وعند ابن خالويه يجوز أن يكون بدلاً أو تمييزاً[٢] ، وهذا الخلاف صوري من حيث القواعد الإعرابية فحسب ، وأما من جهة المعنى فإنه وإن اختلف المرفوع باختلاف القراءة إلا أن الأمرين متقاربان وليس بينهما فرق كبير ، وأياً كان المرفوع الدرجات أو الإنسان فإن المعنى على تكريم الله جل وعلا لمن يشاء أن يرفعهم وينزلهم منازل يرضونها ، وكل من الأمرين يتبع الآخر فإن رفعت الدرجات ارتفع صاحبها تبعاً لها[٣] كما قال الله عز وجل : ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴾[٤] فجعل الله عز وجل رفعة الإنسان تبعاً لثقل موازينه بالحسنات وكذلك انحطاطه نسأل الله السلامة ، وهذا نظير قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾[٥] ففي هذه الآية قراءتان الأولى برفع آدمَ، والثانية برفع كلمات ونصب آدم . ومع ذلك فقد قال أهل التفسير إن المعنيين واحد ، وذلك لأن من لقيته فقد لقيك ونظائر هذا كثير في كتاب الله عز وجل منها قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾[٦] وقال عنه في موطن آخر ﴿وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ ﴾[٧] فقيل أيضاً إن كل شيء بلغته فقد بلغك فهذا التلازم هو نفسه الحاصل في رفع درجات

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٨ .

(٢) الحجة في القراءات السبع ص ٧٧ .

(٣) الموضح في وجوه القراءات ١ح ص ٤٨٢ ، الحجة ج٢ ص ٢٧٧ .

(٤) القارعة الآيات : ٦ وما بعدها .

(٥) البقرة : ٣٧ .

(٦) مريم : ٨ .

(٧) آل عمران : ٤٠ .

الإنسان وارتفاعه تبعاً لها أو رفعه وارتفاع درجاته تبعاً لذلك لما بين الأمرين من تلازم كما سبق إيضاحه وبيان نظائره من كتاب الله عز وجل ، وأما ما ذكره الشيخ أبو زرعة في آخر حديثه عن هذه المسألة حيث ذكر أنه روى عن أهل التفسير في قول الله عز وجل : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾[1] قال : أي في العلم ، واستدل بهذا على أن المرفوع هي الدرجات ، فهذا لا يسلم من اعتراض ؛ لأن كون الرفع في العلم فلا يبعد أن يكون المعنى " نرفع من نشاء علماً " مع احتمال ما ذكره غير أنه لا يعتمد عليه كدليل لتطرق الاحتمال إلى عكس ما يريد . والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

والله تعالى أعلم وأحكم .

---

(١) الأنعام : ٨٣ .

الفصل الثالث

الاحتجاج للمسائل الصرفية

تخفيف " فُعُل " إلى " فُعْل "

قال الله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ﴾ البقرة : ٨٧ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله(١) :

« قرأ ابن كثير " وأيدناه بروح القُدْس " بإسكان الدال في جميع القرآن كأنه استثقل الضمتين وحجته قول الشاعر :

وجبريل رسول الله فينا　　　وروح القدْس ليس له كفاء

وقرأ الباقون بضم الدال وهو الأصل . انتهى كلام الشيخ أبي زرعة رحمه الله » .

أقول وبالله التوفيق :

الحديث في هذه الآية متعلق بظاهرة لغوية عامة - هي التخفيف والحركة في قوله عز وجل : ﴿ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ﴾(٢) بضم الدال وإسكانها في " القدس " فأما إسكان الدال فهو قراءة ابن كثير ، وضم الدال هو قراءة بقية القراء غيره . وضم الدال هو الأشهر ؛ لأن الأصل في هذا الوزن أن يقال " فُعُل " ولذلك لم يحتج له المصنف وإنما احتج لقراءة إسكان الدال . فقد احتج لذلك بالسماع وعد من ذلك قول حسان رضي الله عنه :

---

(١) حجة القراءات ص ١٠٥ .

(٢) البقرة : ٨٧ .

وجـــبريل رســـول الله فينــــا   وروح القُدْس ليـس لـه كفاءُ

حيث خففت الدال بإسكانها ، والإسكان ضرب من ضروب التخفيف، وفي لسان العرب : الخفة ضد الثقل والرجوع وهي خفة الوزن وخفة الحال[١] . وهذا النوع من التخفيف متعلق ببنية الكلمة وما للحركة والسكون من أثر في تلك البُنية وهذا من المباحث المتعلقة بالتصريف وعند اللغويين أن التسكين من أجل الخفة لأن التسكين أخف من الفتح[٢] . وإنما كان التنصيص على الفتح لأن الفتح خفيف ولذلك فتخفيفه إلى ما هو أخف منه قليل في لغة العرب . ويكثر التخفيف في الضم والكسر. ولهذا قال سيبويه: " وليس شيءٌ أكثرَ في كلامِهم من فَعَل ألا ترى بأن الذي يخفف عَضُداً وكَبِداً لا يخفف جَمَلاً " [٣] .

وعلل ذلك في موطن آخر فقال[٤] : " وأما إذا توالت الفتحات فإنهم لا يسكنون لأنَّ الفتح أخف عليهم من الضم والكسر " . ومع أن هذا قول سيبويه وهو إمام النحاة إلا أن السماع قد ورد بخلافه ، فقد قرأ أبو السمال المتوكل " الجَمْلْ " بإسكان الميم وذلك في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾[٥] حيث سكن عين فَعَلَ فأصبحت فعْلٌ بالتخفيف[٦] . وعناية البلاغيين بهذه الظواهر اللغوية أكثر من عناية النحويين بها . ولذلك

---

(١) لسان العرب ج٤ ص ١٥٦ مادة خ. ف. ف .

(٢) شرح الشافية ١ج ص ٤٢ .

(٣) الكتاب ٤ج ص ٣٧ .

(٤) الكتاب ٤ح ص ١١٥ .

(٥) الأعراف : ٤٠ .

(٦) المحتسب ١ح ص ٣٦٠ .

نجد أن بعض النحاة يعرض عن ذكرها ليفصل بين الدرس النحوي والدرس البلاغي[١] .

وضم الدال لغة الحجازيين ، وهو الأصل في هذا البناء وإسكانها لغة التميميين[٢] . وعلى هذا نقول إن بناء فعل هو الأشهر في هذا المثال ونحوه كعنق بضمتين متماثلتين ، وأما التخفيف فهو ، بناء عارض للسكون عند التميميين . فكأن مرد الخلاف في ذلك إلى اختلاف اللهجات. وأما بيت حسان الذي احتج به الشيخ أبو زرعة رحمه الله ، فعندي في هذا الاحتجاج نظر ، وذلك لأن إسكان الدال له سبب يقتضيه غير طلب الخفة ، وهو المحافظة على وزن البيت وهذا السبب استلزم تخفيف فعل إلى فعل ، وأما تخفيف هذه الصيغة فهو ثابت في غير هذا البيت وقراءة ابن كثير من أقوى الحجج على تخفيف فعل وتثبت اللغة بما تثبت القراءة به سندا ، ولو لم يعضده دليل آخر ، ومنه في الكتاب العزيز رسلنا ورسلهم[٣] فقد قرأ أبو عمر بإسكان السين في قوله تعالى : ﴿ **ذلك بأنهم كانت تأتيهم رسلهم بالبينات** ﴾[٤] وكذلك قوله : ﴿ **وسئل من أرسلنا من قبلك من رسلنا** ﴾[٥]. ولأن معظم الآيات قد جاءت على لغة الحجازيين فمن هنا قلنا إن لغتهم في فعل هي الأشهر مع ثبوت لغة التميميين في إسكان الحرف الثاني . والإسكان لغة ، وليس كما قال الشيخ (رحمه الله) إن ابن كثير استثقل الضمتين ؛ لأن ابن كثير يقرأ بالسند ، والقرآن نزل بلغات العرب المختلفة . فمنهم من يستثقل الضم ويميل للتخفيف فبلغتهم قرأ ابن كثير ، وأصحاب الاحتجاج هم الذين يخرجون القراءات على هذا الوجه أو غيره . لأن القراءة رواية وليست اجتهاد .

---

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٩٧ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) شرح الشافية ١ح ص ٤٤ .

(٤) غافر : ٢١ .

(٥) الزخرف : ٤٥ .

تحقيق الهمزة وتخفيفها في ﴿ يؤمنون ﴾

قال الله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ البقرة : ٣ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله(١) :

« قرأ أبو عمرو وورش وحجتهما عن نافع " يومنون " بغير همز ، وكذلك ياكلون ، ويومرون وحجتها في ذلك ثقل الهمزة وبعد مخرجها . وما فيها من المشقة فطلب من تخفيفها ، ما لم يطلب من تخفيف ما سواها ، ولهذا قيل " النطق بها كالتهوع "، وورش يترك الهمزة المتحركة مثل "لا يواخذكم "، ولا يوده ، وأبو عمرو يهمز . وحجته أن الهمزة الساكنة أثقل من المتحركة ، وذلك أن تخرج الهمزة الساكنة من الصدر ، ولا تخرج إلا مع حبس النفس . والهمزة المتحركة تعينها حركتها ، وتعين المتكلم بها على خروجها ؛ فلذلك همز أبو عمرو المتحركة وترك الساكنة . وترك أيضاً ورش ما كان سكونها علامة للجزم نحو : " إن نشأ " و " تسؤهم " وهمز أبو عمرو . وحجته في ذلك أن الكلمة قد سقط منها حرف قبل الهمز لسكونها وسكون الهمز ، وهو الألف من " نشأ " والواو من " تسؤهم " . وسقطت حركة الهمزة للجزم ؛ فلو أسقط منها الهمزة لكان قد أسقط من الكلمة ثلاثة أشياء . الهمزة وحركتها والألف ، فيخل بالكلمة » . انتهى

---

(١) حجة القراءات ص ٨٤ .

أقول وبالله التوفيق :

إن الخفة هدف ينشده المتحدث في كلامه والعرب تخفف كل ما ثقل عليهم من الأبنية[1] وما قراءة أبي عمرو بحذف الهمزة في " يؤمنون " إلا صورة من صور ذلك التخفيف ، والآية السابقة قرئت بتحقيق الهمزة كما هي قراءة الكوفيين . وقرئت بتخفيفها ، أو تسهيلها كما عند أبي عمرو .

والفرق بين أبي عمرو وورش أن أبا عمرو يخفف الهمزة الساكنة فقط . قال أبو زرعة وحجته ثقلها وأما المتحركة فعنده أن حركتها تعينها على الخروج فهي أخف ؛ ولذلك لم يخففها فإن قال قائل السكون أخف من الحركات وهو أخف حتى من الفتح[2] . فكيف يقول الشيخ أبو زرعة إن حجة أبي عمرو هي أن الهمزة الساكنة أثقل من المتحركة ، قلنا المعني بالثقل والخفة هنا هو الهمزة ، وأما السكون في حد ذاته فهو أخف من الحركات . لكن الحديث هنا عن الهمزة في حالة سكونها ، وحركتها فإذا ما سكنت كانت أثقل في النطق من المتحركة فلذلك ترك أبو عمرو الهمزة فيها " أي في يؤمنون " بغية التخفيف ، وكان نشدان التخفيف عند ورش أكثر منه عند أبي عمرو ، حتى حمله ذلك على ترك الهمزة المتحركة أيضاً ، والعلة واحدة فإن الهمزة ثقيلة في المخرج سواءٌ كانت ساكنة أم متحركة غير أنها مع السكون أشَدُّ ثقلاً ولذلك قال ابن يعيش : " اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل ، يخرج من أقصى الحلق ... فاستثقل النطق به إذ كان إخراجه كالتهوع ؛ فلذلك الاستثقال ساغ بها التخفيف وهو لغة قريش وأكثر أهل

(١) ظاهرة التخفيف ص ٧١ .

(٢) شرح الشافية ١ح ص ٤٢ .

الحجاز . وهو نوع استحسان لثقل الهمزة »[١] . ويختلف ورش عن أبي عمرو في همز ما كان سكونها علامة للجزم . فورش يترك الهمز أيضاً جرياً على قاعدة استثقال الهمزة وصعوبة مخرجها وهذا حكم عام ، وأما أبو عمرو فيهمز ما كان سكونه علامة للجزم تفادياً لكثرة المحذوفات فإن في ترك الهمزة حذف ثلاثة أشياء من الكلمة هي الألف ، والهمزة ، وحركتها ، الألف في " نشاء " ، أو الواو كما في " يومنون " . وتخفيف الهمزة وإن كان من مظاهر التخفيف ، إلا أن بعض مواطنها تكون الحاجة قائمة لبقائها من أجل الدلالة الإعرابية ، وأما قراءة إثبات أو تحقيق الهمزة فلم يحتج له الشيخ أبو زرعة وهو قراءة بقية القراء . ووجهه في العربية أن من العرب من يحقق الهمزتين ولا يحذف أياً منهما إذا اجتمعتا في كلمة واحدة فتركها وهي مفردة من باب أولى . ولذلك قال سيبويه : « فأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونهما جميعاً ولا يدخلون بينهما ألفاً » [٢] . وعلى هذا فتخفيف الهمزة وتحقيقها لغتان فصيحتان غير أن من العرب من يميل إلى التخفيف ؛ طلباً لسهولة النطق ، وهروباً من الثقل ومنهم من يميل إلى الغِلظة والصعوبة في النطق ، ولا يرى في ذلك ثقلاً فينطق بالهمزة وربما بالهمزتين في كلمة ، وهذه عادتهم . ومن هؤلاء بنو تميم[٣] .

---

(١) شرح المفصل ٥ح ص ٢٦٥ ، شرح الشافية ٣ح ص ٥٠ .

(٢) الكتاب ٣ح ص ٥٥١ .

(٣) شرح المفصل ج٥ ص ٢٨٤ ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٢٥ .

الإدغام في ﴿ تَظَٰهَرُونَ ﴾

قال الله تعالى : ﴿ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ البقرة : ٨٥ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله(١) :

« قرأ عاصم وحمزة والكسائي " تظاهرون عليهم " بالتخفيف ، وقرأ الباقون : " تظاهرون " بالتشديد . والأصل فيه " تتظاهرون " ، فمن قرأ بالتشديد أدغم التاء في الظاء لقرب المخرجين ، وأتى بالكلمة على أصلها من غير حذف ، ومن قرأ " تظاهرون " بالتخفيف ، والأصل أيضاً فيه " تتظاهرون " ، حذف التاء الثانية لاجتماع تاءين إحداهما تاء الاستقبال والثانية تاء تزاد في الفعل ، فأسقط الثانية . وحجته قوله : " ولقد كنتم تمنون الموت ... " فطرح الثانية منها » .

أقول وبالله التوفيق :

الإدغام أحد الأبواب الصرفية ، وهذه المسألة من هذا الباب ، ويقال فيه الإدْغام والإدِّغام بسكون الدال ، وتشديدها . وسكون الدال لغة الكوفيين وتشديدها هو لغة البصريين " والإدغام لغة الإدخال ، واصطلاحاً الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بحيث يرتفع اللسان وينحط بهما دفعة واحدة . وهو باب واسع لدخوله في جميع الحروف ما عدا الألف اللينة ، ولوقوعه ، في المتماثلين والمتقاربين في كلمة وفي كلمتين وله

---

(١) حجة القراءات ص ١٠٤ .

عدة أقسام " [١] ليس هذا مجال حصرها . وأما القراءتان اللتان بين أيدينا فإن الأصل فيهما " تتظاهرون " والكوفيون يقرأون بالتخفيف ويحذفون التاء الثانية لأن الثقل حصل بها فلذلك تحذف وتترك الأولى[٢] . وعند سيبويه أنه إذا التقت تاءان فإن المتكلم بالخيار إن شاء أثبتهما ، وإن شاء حذف إحداهما غير أنه علل حذف الثانية بأنها هي التي تسكن وتدغم[٣] وكأنه بهذا يرى أنها أولى بالحذف من الأولى ؛ لأنها تخف وتصبح من جنس ما قبلها ، وعلى قراءة الكوفيين ليس هناك إدغام بل حذفت التاء الثانية وجاء الكلام على أصله ، وعند البصريين أن المحذوفة التاء الأولى وذلك ؛ لأن الثانية جاءت لمعنى[٤] . وعلى قراءة بقية القراء ، غير الكوفيين يكون في الآية إدغام وذلك بأن تدغم التاء الثانية في الظاء لقربهما من مخرجها ، ولهذا يشددون فيقولون " تظّاهرون " وهذا النوع من الإدغام يسمى " التماثل " وهو أن يتأثر الصوت الأول بالثاني فيقلب إليه ويدغم فيه[٥] . وقد ورد في كتاب الله عز وجل آيات بتحقيق التاءين وأخرى بحذف إحداهما فمن الأول قوله تعالى : ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ﴾[٦] ومن الإدغام قوله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾[٧] وعلى هذا فالقراءتان ثابتتان بالتواتر ، ومن حيث علم التصريف فإن حذف شيء من بنية الكلمة هو مناط البحث والدراسة . وقراءة بقية القراء غير الكوفيين هي التي تكون من باب الإدغام .

---

(١) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤ح ص ٢٥٠، شذا العرف في فن الصرف ص ١٩٨ .

(٢) التصريح ٥ح ص ٤٨٣ .

(٣) الكتاب ٤ح ص ٤٧٦ .

(٤) الإنصاف ٤ح ص ٦٤٨ ، التصريح ٥ح ص ٤٨٤ .

(٥) ظاهرة التخفيف ص ١٤٧ .

(٦) السجدة : ١٦ .

(٧) آل عمران : ١٤٣ .

مجيء " فَعَل " بمعنى " فُعْل "

قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ البقرة : ٨٣ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

« قرأ حمزة والكسائي " وقولوا للناس حَسَنا " بفتح الحاء والسين ، وحجتهم أن " حَسَنا " وصف للقول الذي كف عن ذكره لدلالة وصفه عليه ، كأن تأويله " وقولوا للناس قولاً حَسَنا " فترك " القول " واقتصر على نعته . وقد نزل القرآن بنظير ذلك فقال جل وعز : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ ﴾[٢] ولم يذكر الجبال ، وقال : ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾[٣] ولم يذكر " الدروع " إذ دل وصفها على موصوفها .

وقرأ الباقون " حُسْنا " بضم الحاء . وحجتهم أن الحُسْن يجمع والحَسَن يتبعض أي قولا[٤] للناس الحسن في الأشياء كلها فما يجمع أولى مما يتبعض . قال الزجاج وفي قوله " حسنا " قولان المعنى : " قولوا للناس قولاً ذا حُسْن " وزعم الأخفش أنه يجوز أن يكون حُسْناً في معنى " حَسَنَ " كما قيل البُخْل والبَخَل والسقم والسقم وفي التنزيل ﴿ إِلَّا مَن

---

(١) حجة القراءات ص ١٠٣ .

(٢) الرعد ٣ .

(٣) سبأ ١١ .

(٤) كذا في النص والأظهر أن الصواب قولوا كما في الآية .

ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا ﴾[١] ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ﴾[٢] .

أقول وبالله التوفيق :

في هذه الآية عدة قراءات والتي تهمنا هي ما أورده المصنف في كتابه ، وهي قراءتا حُسْنا وحَسَنا بفتح الحاء والسين وبضم الحاء وإسكان السين من حسن يحسن حسناً وهو ضد القبح[٣] . والأولى قراءة جمهور القراء والثانية قراءة حمزة والكسائي ، فأما توجيه قراءة الكوفيين فهي على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه . فحسناً صفة نابت مناب الموصوف ، وهو قولاً لما حذف . ومما ينوب عن المفعول المطلق صفته[٤] . وحسناً صفة مشبهة بينما حُسْنا مصدر والمصدر أبو المشتقات ولذلك فهو أعم من الصفة المشبهة وأقوى في الدلالة ؛ لأن المصدر يأتي للجمع والمثنى والمفرد فيقال رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل . وهذا مراد المصنف حين قال : الحسن يجمع والحسن يتبعض ، وما يجمع أولى مما يتبعض . والحسن مصدر حَسُن وهو مصدر سماعي وذلك لأن قياس مصدر فعُل اللازم فعولة نحو صعب – صعوبة وأما هذا فهو مصدر سماعي[٥] ؛ وبناء على العموم والشمولية للمصدر تكون القيمة الدلالية للمصدر أعم من القيمة الدلالية للصفة المشبهة . وقد روى الأزهري عن أحمد بن يحيى أنه قال : " قال بعض أصحابنا اخترنا حَسَنا لأنه يريد قولاً حَسَنا " وقال أيضاً عن

(١) النمل : ١١ ، وليس كما ذكر المحقق أنها ٦١ .

(٢) العنكبوت : ٨ .

(٣) لسان العرب ج٣ ص ١٧٧ ، الأفعال ١ح ص ٢٢١ .

(٤) أوضح المسالك ح ص ١٨٧ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ح ص ٤٨٨ ، شذا العرف في فن الصرف ص ٧٧ .

حُسْنا هي مصدر حسن يحسن حسناً ثم قال : " ونحن نذهب إلى أن الحَسَن شيء من الحُسْن والحُسْن شيء من الكل ، ويجوز هذا وهذا " [١] ومع أننا نوقن بأن القيمة الدلالية للحُسْن تفوق نظيرتها من حَسَنا إلا أن الذي يظهر لي أن بين المعنيين تلازماً من حيث إن كلاً منهما فيه صفة اللين في القول وملاطفة المخاطبين ؛ وأن التقدير في القراءتين متقارب من حيث المعنى . وما ذكره الأخفش في معانيه من أن الحُسْن والحسن بمعنى واحد كما قيل البخل والبخل هذا القول له وجاهة وهو عندي الصواب ، وإن كان هناك فرق في الدلالة إلا أن المعنى العام متقارب في القراءتين ؛ وعلى هذا فالحُسْن مصدرٌ قياسي للفعل حَسُن لأن الثلاثي إذا كان على وزن فَعُل فمصدره القياسي على فُعْل [٢] كما تقدم . وإذا كان حسَنا مصدراً أيضاً فهو من المصادر السماعية .

---

(١) لسان العرب ج٣ ص ١٧٨ ، ١٧٩ مادة حسن .

(٢) الشافية في علم التصريف ص ٣ .

مجيء " فَعَّل " بمعنى " فَعَل "

قال الله تعالى : ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ... ﴾ آل عمران ٣٧ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[1] :

« قرأ عاصم وحمزة والكسائي : " وكَفَّلها " بالتشديد ، " زكريا " مقصوراً .

وقرأ أبو بكر : " زكرياء " بالنصب أي " وكفلها اللهُ زكرياء " أي ضمها إليه وحجتهم أن الكلام تقدم بإسناد الأفعال إلى الله ، وهو قوله قبلها فتقبلها ربها بقبول حسن وأنبتها نباتاً حسنا ، فكذلك أيضاً وكفلها ليكون معطوفاً على ما تقدمه من أفعال الله .

وقرأ الباقون : " وكفلها بالتخفيف ، زكرياء " ، بالمد والرفع . قال أبو عبيد : كفلها أي ضمنها ومعناه في هذا ضمن القيام بأمرها ، وحجتهم قوله : " أَيُّهُم يَكْفُل مَرْيَم " ولم يقل يكفّل ، فالكفالة مسندة إليهم ، وكذلك في هذا الموضع » . انتهى كلام الشيخ أبي زرعة رحمه الله تعالى .

أقول وبالله التوفيق :

هذه الآية قرئت بتجريد الفعل وزيادته ، ولكل من القراءتين توجيه ، وكما هو معروف ، إن دلالة الأفعال المزيدة على المعاني أكثر من دلالة الأفعال المجردة وذلك لأن ؛ الزيادة في المبني تدل على الزيادة في المعنى غالباً .

---

(١) حجة القراءات ص ١٦١ .

وقد قرأ الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي كفلها بالتشديد ، وقرأ الباقون كفلها " بالتخفيف ". وقد احتج الشيخ أبو زرعة لقراءة التشديد بالتناسب ؛ لأن السياق قبلها يناسبه التشديد ، وكفل معطوف على قوله تعالى : " فتقبلها ربها بقبول حسن وأنبتها نباتا حسنا " فناسب ذلك أن تقرأ بالتشديد . غير أن علة المناسبة ليست كافية ليحتج للقراءة بها ، ولابد من أن يكون هناك شيء آخر استدعى هذا التشديد . ومن معاني فعل التكثير والتعدية .. وغيرهما . وصيغة فعل في هذا السياق قد عدت الفعل فأصبح متعديا لمفعولين بدلا من مفعول واحد . فإن الفاعل في قوله تعالى : ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾[(١)] هو الله عز وجل وزكريا المفعول الثاني والمفعول الأول هو الضمير ، غير أننا لو قلنا إن الهدف من التضعيف هو التعدية لكان هذا المعنى غير كاف . وعندي أن إرادة التكثير هي المرادة وذلك لأن المعنى يستلزم ذلك . ففي التشديد زيادة معنى ، وكأن في ذلك زيادة اهتمام بأمر مريم عليها السلام . والتكثير هو أكثر معاني هذه الصيغة ويكون التكثير في الفعل ، وفي الفاعل ، وفي المفعول . ومن صور دلالة التضعيف على التكثير قوله تعالى : ﴿ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ ﴾[(٢)] وقوله : ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾[(٣)] ومع أن المراد التكثير إلا أن الفعل قد عدى بهذا التضعيف أيضا ، فكما تأتي هذه الصيغة للتكثير تأتي للتعدية أيضا ، سواء في الفعل المتعدي أو اللازم[(٤)] . وعلى هذا ، فالذي يظهر أن معنى فعل هنا التكثير ،

(١) آل عمران ٣٧ .

(٢) يوسف ٢٣ .

(٣) ص ٥٠ .

(٤) شرح الشافية ١ح ص ٩٢ ، الممتع في التصريف ١ح ص ١٨٩ ، نزهة الطرف في علم الصرف ص ٢٦٢ ، المغني في تصريف الأفعال ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

وإن كان قد حصل من التضعيف التعدية أيضـا. وكفـل هنـا في معنـى أكفـل " يقال أكفلتك الشيء أي ضمنتك إياه " [١] .

وأما قراءة التخفيف ، وهي قراءة بقية القراء فهي علـى معنـى أن الفـاعل هو زكريا عليه السلام . والمعنى أن زكريا عليـه السـلام كفـل مريـم عليـهما السلام ، والمعنى في القراءتين واحد . وذلك ؛ لأن دلالة الفعلين بالتخفيف أو بالتضعيف واحدة إلا أن في التضعيف مزيدا من الاهتمـام . ويمكـن أن يجمـع بين القراءتين بأن يقال " إن زكريا عليه السلام " كفل مريم بعد أن كفله ربه إياها فلما كفله إياها كفلها . وكأن هذا معنى آخر لكفل بالفتح فهو كفلـها بعد أن كفل بها[٢] . وهذا المعنى هو المطاوعة ، ومن هنا فالمعنيـان متقاربـان في السياق وكذلك فإن كلا من كفل وكفل يدور حول الضمان والرعايـة . والكافل الـذي يكفـل إنسـانا يعولـه ، وينفـق عليـه ، وكفلـه يكفلـه وكفلـه إياه[٣] .

(١) كتاب الأفعال لابن القوطية ص ٦٥ .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات ١ح ص ٣٤٢ ، الدر المصون ٣ح ص ١٤٢ .

(٣) العين ج٥ ص٢٧٣ ، الصحاح ج٢ ص ١٣٤٨ .

الهمزتان الملتقيتان في كلمة واحدة

قال تعالى : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ البقرة ٦ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[1] :

« قرأ نافع وأبو عمرو : آنذرتهم يهمزان ثم يمدان بعد الهمزة ، وتقدير هذا أن تدخل بين ألف الاستفهام وبين الهمزة التي بعدها ألفا ؛ ليبعد المثل عن المثل ويزول الاجتماع فيخف اللفظ ، والأصل أأنذرتهم . ثم تلين الهمزة في أنذرتهم .

وحجتهما في ذلك أن العرب ، تستثقل الهمزة الواحدة فتخففها في أخف أحوالها وهي ساكنة نحو (كاس) ، فإذا كانت تخفف وهي وحدها فأن تخفف ومعها مثلها أولى .

وقرأ ابن كثير " أنذرتهم " بهمزة واحدة غير مطولة ، ومذهبه أن يحقق الأولى ، ويخفف الثانية . وقرأ ابن عامر وأهل الكوفة : أأنذرتهم ، (أأنت) بهمزتين وحجتهم في ذلك أن الهمزة حرف من حروف المعجم كغيره من سائر الحروف ، صحا بالجمع بينهما نحو ما يجتمع في الكلمة حرفان مثلان ، فيؤتى بكل واحد منهما صحيحا على جهته من غير تغيير كقوله : " أتمدونني بمال " ، " ولعلكم تتفكرون " ونظائر ذلك ، فلا يستثقل اجتماعهما ، بل يؤتى بكل واحد منهما فجعل الهمزتين كغيرهما من سائر الحروف » . انتهى

أقول وبالله التوفيق :

الكلام في هذه الآية على وجود الهمزتين في كلمة واحدة في قوله تعالى : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[2] . وفي هذه الآية عدة قراءات ، وسوف أتناولها بالتوجيه

---

(١) حجة القراءات ص ٨٦ .

(٢) البقرة ٦ .

على حسب ما أورد المصنف في كتابه . فأقول لقد اجتمع في هذه الكلمة همزتان متحركتان هي همزة الاستفهام وهمزة الفعل فالفعل أنذر على وزن أفعل وهمزته همزة قطع متحركة وبعدها ساكن[1] . وقد اختلف القراء في قراءة هذه الآية بناء على اختلافهم في تحقيق الهمزتين أو تخفيفها . فقرأ أبو عمر ونافع بالهمز والمد " آنذرتهم " . وقد احتج أبو زرعة لذلك بأن اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة ثقيل فادخلت بين الهمزتين ألفا ، لتفصل بينهما فتخف الكلمة بذلك ويزول الثقل . وهذا المد الناتج من زيادة الألف بين همزة الاستفهام وهمزة الفعل " أفعل " يسمى مد الفرق . وأما ابن كثير فيقرأ بهمزة واحدة " أنذرتهم " ، وهذه لغة لبعض قبائل العرب إذا اجتمع في كلمة واحدة همزتان فإنهم يحققون الأولى ويحذفون الثانية . ولذلك فهو يقرأ : " أنذرتهم " بهمزة واحدة ، وأما ابن عامر وأهل الكوفة فإنهم يقرأون " أأنذرتهم " بتحقيق الهمزتين . وحجتهم في ذلك أن الهمزة حرف من حروف المعجم يصح فيها ما يصح في غيرها ؛ ولذلك جاز اجتماع الهمزتين في الكلمة ، كما جاز اجتماع التاءين في قوله عز وجل: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾[2] .

قلت فأما قياس اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة على اجتماع التاءين فلا وجه له ؛ لأن الهمزة ثقيلة المخرج إذا كانت مفرده فكيف إذا انضمت إليها همزة أخرى[3] وقد قرر سيبويه هذا الثقل بقوله : « لأنها بعد مخرجها ، ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، وهي أبعد الحروف مخرجا ، فثقل

---

(١) التذكرة في القراءات الثمان ، النشر في القراءات العشر ١ح ص ٢٨٢ .

(٢) البقرة ٢١٩ .

(٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ١٨٤ .

عليهم ذلك لأنه كالتهوع »[١] ومع تقرير سيبويه ثقل الهمزة إلا أنه لم يغفل عن الاعتراف ببقية اللغات ، حين ذكر أن من العرب من يحقق الهمزتين جميعا . وذلك قوله : « وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونهما جميعا ولا يدخلون بينهما ألفا »[٢] . ويفهم من هذا أن سيبويه يرى تخفيف إحدى الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة ؛ ولذلك نجده يرجح أن تكون المحذوفة هي الثانية إذا التقت همزة الاستفهام مع همزة الفعل ، كما في هذه الآية وذلك قوله : « وإن جاءت ألف الاستفهام وليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بد وخففوا الثانية على لغتهم »[٣] . ويتضح من هذا أن تخفيف الهمزة بحذفها هو المشهور في حالة اجتماعهما في كلمة واحدة سواء كان ذلك في النثر أو في الشعر ، وسواء وقعت في أول الكلام أم في آخره[٤] . غير أن هذا لا ينفي تحقيقهما إذا وردتا في كلمة واحدة . قال أبو زيد سمعت من أثق به يقول : « اللهم اغفر لي خطائئي »[٥] وقد قرأ الكوفيون وابن عامر ﴿ **وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا** ﴾[٦] ولم تقلب الهمزة الثانية في (أئمة) ياء صريحة كما هو مشهور عند النحاة[٧] . فعلى هذا يتبين لنا أن تحقيق الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة أو تخفيفهما لغتان عن العرب وقد ورد في القرآن ، كما مر ما يؤيد كلا من هاتين اللغتين وربما أن لطبيعة البيئة دورا في الإحساس بثقل اجتماع الهمزتين فمن استثقلهما حذف إحداهما ومن لم يستثقلهما حققهما جميعا والله تعالى أعلم وأحكم .

---

(١) الكتاب ج ٣ ص ٥٤٨ وما بعدها - وانظر نزهة الطرف ج١ ص ٢٢٠ .

(٢) الكتاب ج٣ ص ٥٥١ .

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) شرح التصريف ص ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٥) شرح الشافية ج٣ ص ٥٨ .

(٦) سورة السجدة ٢٤ .

(٧) شرح الشافية ٣ح ص ٥٩ .

فعلى جمع لكل ما دل على ضرر

قال تعالى : ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ ... ﴾

الحج: ٢

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

« قرأ حمزة والكسائي : " وترى الناس سكرى وما هم بسكرى " وحجتهما أن " فعلى " جمع كل ذي ضرر مثل " مريض ومرضى وجريح وجرحى " والعرب تذهب بـ " فاعل وفعيل وفعل " إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريع فيجمعونه على " فعلى " وجعلوا ذلك علامة لجمع كل ذي زمانة وضرر وهلاك ، لا يبالون إن كان واحده " فاعلا أو فعيلا أو فعلا " . وأعلم أن " السكرى " داخل على الإنسان كالمرض والهلاك فقالوا : " سكرى " مثل " هلكى " . قال الفراء : فكأن واحدهم سكر مثل " زمن وزمنى " أو " ساكر " مثل هالك وهلكى .

وقرأ الباقون : " سكارى " بالألف فيهما وهو جمع (سكران) وحجتهم أن باب " فعلان " يجمع على " فعالى " لإجماعهم على قوله : " قاموا كسالى "[٢] جمع كسلان وكذلك " سكران " جمعه " سكارى " ويقوي هذا إجماعهم على قوله : " وأنتم سكارى "[٣] . فرد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى » .

---

(١) حجة القراءات ص ٤٧٢ .

(٢) النساء : ١٤٢ .

(٣) النساء : ٤٣ .

أقول وبالله التوفيق :

في هذه الآية قراءتان ، الأولى بفتح السين ، وإسكان الكاف بدون ألف " سكرى " وهذه قراءة حمزة والكسائي . والثانية قراءة بقية القراء بضم السين وفتح الكاف وألف بعدها . وقد احتج المصنف لكل قراءة وبين ما يعضدها من العربية فاحتج لقراءة الكوفيين أن فعلى جمع لكل ما دل على ضرر كالمرض ونحوه . واحتج لقراءة بقية القراء بأن فعالى جمع " لفعلان " وأن القراء قد أجمعوا على قراءة " قاموا كسالى "[1] جمع كسلان وكذلك ، وأنتم " سكارى "[2] . والقراءتان متقاربتان في المعنى وذلك لأن سيبويه قال : " وقد قالوا : رجل سكران وقوم سكرى وذلك لأنهم جعلوه كالمرضى "[3] . ثم قال أيضا : « وقد يكسرون فعلا على فعالى لأنه قد يدخل في باب فعلان فيعنى به ما يعنى بفعلان وذلك رجل عجل ورجل سكر ، وحذر وحذارى ، وقالوا : زمن وزمنى وهرم وهرمى وضمن وضمنى لأنها بلايا ضربوا بها فصارت في التكسير لذا المعنى »[4] .

وعلى هذا يتبين أن قراءة " سكرى " مفردها عند سيبويه سكران ؛ لأنه قاسها على ما يدل على العلل كالمرض ونحوه . وعنده وجه آخر تحتمله القراءة ، وهو أن يكون مفردها سكر وهو بذلك يحملها على فعلان ولذلك فقد كسرت تكسيره ، ومن هنا فسكرى لها مفردان وجمع واحد . فمفردها إما سكر ، وإما سكران ، وكل هذين المفردين يمكن جمعهما على

---

(١) النساء : ١٤٢ .

(٢) النساء : ٤٣ .

(٣) الكتاب ٣ح ص ٦٤٩ .

(٤) المرجع السابق ص ٦٤٦ وما بعدها .

" سكرى " ووزنها فعلى . وبين القراءتين على حسب هذا التوجيه تداخل في المفرد فالقراءة الأولى مفردها إما فعلان أو فعل والقراءة الثانية مفردها فعل " سكر " ومع أن سكارى تأتي جمعا للمذكر والمؤنث على وزن فعلان ، وفعلى وهي لفظ خاص بالجمع إلا أن هذا ليس هو الغالب بل الغالب أن يأتي الجمع من فعلان وفعلى - على فعال كقولهم جياع في جوعان وغراث في غرثان[1] . والمشهور في فعالى فتح الفاء وقد ورد عن بعضهم ضمها ، وعلى هذه اللغة جاءت هذه الآية فقرئت " سكارى " بضم السين وإنما حملهم على أن يجمعوه على فعالى لأنهم شبهوا الألف والنون بألفي التأنيث لما بينهما من وجه الشبه من حيث إن كلا منهما زائدة فلذلك شبهوا سكران بـ صحراء فجمعوا سكران كجمع صحراء[2] . وأما من حيث الاحتجاج لقراءة سكارى بقراءة أخرى لم يقرأ فيها إلا بوجه واحد وهو فعالى في قوله تعالى ﴿ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾[3] فإن هذا لا يعد دليلا على عدم صحة ما جاء بخلاف ذلك ؛ لأن القرآن يؤخذ بالرواية والسند وبالتلقي وقد يصح وجه في قراءة ولا يصح ذلك الوجه في قراءة أخرى لها نفس الوزن ، وفيها نفس العلة وأن الأصل في الوصف الذي يدل على الهلاك ، أو الوجع ، أو التشتت أن يقال فيه فعلى[4] والأمر ، كذلك في الآية التي بين أيدينا ، لأن السكر بعض الأدواء ، والعلل فحمل على مريض ومرضى . ولعل أحسن طرق الجمع بين

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٣ح ص ١٦٤ ، شرح الشافية ٢ح ص ١٢٠ ، الكشف عن وجوه القراءات ٢ح ص ١١٦ .

(٢) شرح المفصل ٣ح ص ٣١٤ .

(٣) النساء : ١٤٢ .

(٤) الكشف عن وجوه القراءات وحججها وعللها ٢ح ص ١١٦ ، شذا العرف ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

هاتين القراءتين أن يقال إن السكر يشبه الكسل من حيث ما يطرأ على الإنسان من الضعف والوهن في كل منهما فحمل السكر على الكسل من هذا الوجه فجمع على فعالى . ثم شبه بمرضى من حيث كونه طارئا وهو آفة من الآفات فحمل لأجل ذلك السكر على المرض وجمع جمعه[1] على فعلى ؛ وعلى هذا فالقراءتان متحدتان من حيث المعنى . لأن حمل إحداهما على الأخرى سوغ أن تجمع جمعها .

---

(١) الحجة في القراءات السبع ص ١٥٣ .

مجيء مصدر " فعل " على " فعلان وفعلان "

قــال الله تعــالى : ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ . آل عمران ١٥ .

نص المسألة :

قال الشيخ أبو زرعة رحمه الله[١] :

« قرأ أبو بكر عن عاصم : " ورضوان من الله " بضم الراء في جميع القرآن إلا في سورة المائدة فإنه قرأ بالكسرة ، وفي رواية الأعشى قرأ بالضم أيضا وحجته أنه فرق بين الاسم والمصدر وذلك أن اسم خازن الجنة " ر ضوان " كذا جاء في الحديث . ورضوان مصدر " رضى – يرضى – رضى ورضوانا " ففرق بين الاسم والمصدر .

وقرأ الباقون بالكسر وحجتهم أن ذلك لغتان معروفتان يقال " رضي يرضى رضى ومرضاة ورضوانا ورضوانا " والمصادر تأتي على " فعلان وفعلان " فأما فعلان فقوله " عرفته عرفانا ، وحسبته حسبانا " وأما فعلان فقولهم: " غفرانك لا كفرانك " ». انتهى كلام الشيخ أبي زرعة رحمه الله .

أقول وبالله التوفيق :

في كلمة " رضوان " في هذه الآية قراءتان الأولى بضم الراء والثانية بكسرها . ولكل قراءة توجيه فقراءة الضم ، هي قراءة أبي بكر عن عاصم ،

---

(١) حجة القراءات ص ١٥٧ .

وأما بقية السبعة فيقرأون بكسر الراء[1] . وقد احتج الشيخ أبو زرعة لقراءة الضم بأنها من أجل التفريق بين المصدر وبين اسم خازن الجنة ، لأن رضوان بالضم مصدر رضى ، ورضوان بالكسر اسم خازن الجنة ، وعقب ذلك احتج لقراءة الجمهور بأنها لغة في رضي فيقال رضي يرضى رضوانا ورضوانا ، وعند مناقشة هذين الاحتجاجين أقول : إن رضي فعل لازم معتل ناقص . ويطرد في مصدر فعل المعتل الناقص أن يكون على فعل كجوى جوى[2] . هذا هو المطرد ، وأما رضي فإنها وإن كانت على وزن فعل معتل الآخر إلا أن مصدره سماعي فيقال في مصدره رضي رضا ورضوانا[3] والقراءات تؤخذ بالسماع والتلقي . وقد ثبتت القراءة بالوجهين وبقي الخلاف في توجيه هاتين القراءتين . فأما ما احتج به الشيخ أبو زرعة لقراءة ضم الراء ، وأن عاصما إنما عدل عن كسر الراء إلى ضمها خوفا من التباس المصدر باسم خازن الجنة ، فهذه الحجة فيها ضعف شديد ؛ وذلك لأن التقاء العلم مع المصدر قد جاء به السماع في لغتنا العربية ، ومن ثم لا يعتبر هذا مبررا أو حجة لقراءة الضم ، فإن العرب قد قالت الفضل وهو مصدر ، وفي الوقت نفسه اسم للفضل بن عباس رضي الله عنه وغيره . ومن ثم لم يغيروا المصدر بسبب اتحاده مع العلم. والسياق هو الذي يحكم مثل هذه الأساليب . وأما قراءة بقية القراء السبعة وهي بكسر الراء وقد احتج لها الشيخ أبو زرعة بأنها إحدى اللغات في مصدر فعل ، وأنه يقال فيه فعلان وفعلان أي بالكسر، والضم ، وهذا الاحتجاج يؤيده السماع . وفي معاجمنا

(١) النشر ج٢ ص ١٧٩ ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٢٢٠ .

(٢) همع الهوامع ٣ح ص ٢٨٣ ، شذا العرف في فن الصرف ص ٧٥ .

(٣) لسان العرب ج٥ ص ٢٣٦ .

العربية مصداق ذلك قال ابن منظور[١] : " رضي - رضا - ورضوان " وقال الجوهري : " الرضوان ، الرضا " وكذلك الرضوان[٢] . وقال الخليل[٣] : « الرضا في الأصل من بنات الواو وشاهده الرضوان وهو اسم مصوغ من الرضا » . ولكونه لا تعارض بين اجتماع الاسم العلم مع المصدر وقد ثبت أن العرب تقول في مصدر فعل فعلان وفعلان[٤] فعلى هذا يترجح لي أن احتجاج الشيخ أبي زرعة لقراءة الكسر بأنها لغة وأنه يقال في رضى رضوان بضم الراء وكسرها هو الصواب ، كما أن في احتجاجه لهذه القراءة ما يؤيد القراءة الأخرى بضم الراء وذلك قوله " إنهما لغتان معروفتان وقد ، ورد في فصيح الشعر رضوان بمعنى المصدر " كما في قول حسان لأمامة بنت حمزة ابن عبد المطلب عندما قدمت المدينة تسأل عن قبر أبيها ومصرعه قال لها :

فقلت لها إن الشهادة راحة   ورضوان رب يا أمام غفور[٥]

فقد قال : رضوان بالكسر والمعنى على المصدرية هنا .

---

(١) لسان العرب ج٥ ص ٢٣٦ .

(٢) الصحاح ج٢٠ ص ١٧١٥ .

(٣) العين ج٧ ص ٥٧ .

(٤) الكشف عن وجوه القراءات وحججها وعللها ١ح ص ٣٣٧ .

(٥) ديوان حسان بن ثابت ص ٢٣٩ .

الخاتمة

الحمد لله حمد الشاكرين على أن يسر لي إنهاء هذا العمل . وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ... أما بعد فأقول في ختام هذا العمل المتواضع بعد مسيرة جمعتني بالشيخ أبي زرعة من خلال كتابه حجة القراءات وما فيه من آراء ونتائج خلصت من بحثي هذا بالنتائج التالية :

١ - إن علم الاحتجاج بحاجة إلى مزيد من الدراسات ، وذلك لأنها لم تتسرب إليه أقلام الباحثين ؛ فكتب الاحتجاج على كثرتها لم أجد دراسة موسعة لمسائل الاحتجاج فيها سوى رسالة الدكتور عبد الحميد العمري - بعنوان " الاحتجاج للقراءات في حجة الفارسي "[1]، هذا من حيث الرسائل في فن الاحتجاج وإن كان الباحثون الذين درسوا القراءات كل يحتج للقارئ الذي يدرس قراءته.

٢ - حجة أبي زرعة تعتبر من أقدم كتب الاحتجاج وهو إن لم يكن عاصر الفارسي ومكياً بن أبي طالب وابن خالويه فهو ليس منهم ببعيد .

٣ - خلصت أيضاً إلى أن الشيخ أبا زرعة يختار من المذاهب النحوية ما يراه مناسباً ويحتج للقراءات بآراء كل من المدرستين البصرية والكوفية ولكنه مع ذلك يميل إلى المذهب الكوفي في بعض المسائل ويتجاهل آراء البصريين كقوله : « إن قم واذهب أصلها لتقم ولتذهب ، بإجماع النحويين » . مع أن هذه المسألة خلافية وليس فيها إجماع كما ذكر ، ومن ذلك أيضاً أنه يكثر استخدام مصطلحاتهم .

---

(١) رسالة دكتوراه في جامعة الملك سعود - نوقشت عام ١٤٢٠ هـ .

٤ – في بعض نصوص أبي زرعة تشابه كبير مع ما عند الفارسي .

٥ – احتجاجات أبي زرعة شديدة الإيجاز والاختصار .

٦ – في جل المسائل يترك الخلاف مرسلاً ولا يرجح شيئاً وإنما يكتفي بنقل آراء الآخرين .

٧ – له انفرادات يسيرة في بعض المسائل .

٨ – يكثر من نقل آراء الزجاج من النحاة .

٩ – يكثر من حجج يحيى اليزيدي فكثيراً ما يقول : « وحجته ذكرها اليزيدي » .

١٠ – يحشد الحجج لإثبات قراءة واحدة ، فقد يستخدم الأدلة النحوية من السماع والقياس ورسم المصحف من أجل الاحتجاج لقراءة معينة .

١١ – يحتج برسم المصحف على طريقة المفسرين فهو يرى أن رسم المصحف يجب ألا يخالف .

١٢ – غموض شخصية أبي زرعة وعدم معرفة زمن حياته على وجه التحديد كان عائقاً لي في معرفة من تأثر به أو أثر فيه .

١٣ – إن الترجيح في مسائل الاحتجاج لا يراد به تفضيل قراءة على أخرى .

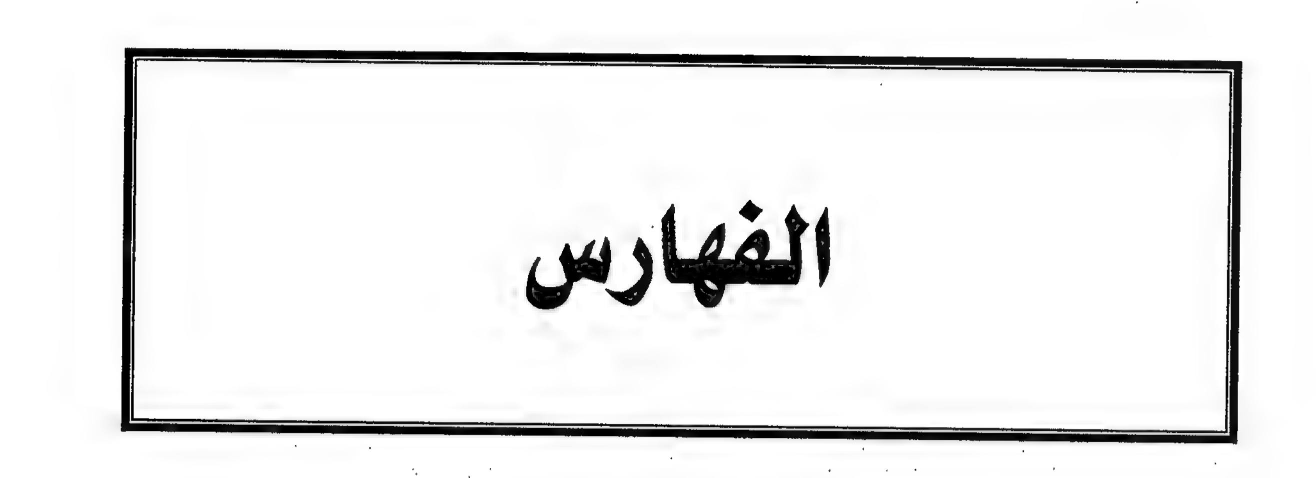
١٤ – يدافع عن القراءات ولربما حمله ذلك على الرد على من ضعف قراءة معينة إلى الرد عليه قبل ذكر القراءة الأخرى .

١٥ – في بعض احتجاجاته ضعف كقوله : « إن علة قراءة الرفع في رضوان هي خشية اتحاد المصدر مع الاسم »[١] .

١٦ – أغفل بعض السور و لم يحتج لما فيها من قراءات كما في سورة الناس .

---

(١) انظر ص ٢٥٤ .



الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

سورة الأنعام

سورة الأعراف

فهرس الأحاديث الشريفة

طرف الحديث **الصفحة**

فهرس الآثار الموجودة في الرسالة

نصّ الأثر **الصفحة**

فهرس الأقوال الواردة في الرسالة

فهرس الأبيات الشعرية

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف الجيم

حرف الحاء

الدال

حرف الراء

حرف السين

حرف العين

حرف النون

حرف الهاء

البيت		الصفحة

حرف الياء

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل العلمية غير المنشورة :

١ - **المسائل النحوية في أحكام القرآن** ، رسالة ماجستير للأستاذ سعيد العمري ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٣ هـ .

٢ - **الاحتجاج للقراءات عند أبي علي الفارسي في كتابه (الحجة للقراء السبعة)** رسالة دكتوراه للدكتور عبد الحميد العمري ، جامعة الملك سعود ، ١٤٢٠ هـ .

ثانياً : الكتب العلمية المطبوعة :

٣ - **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** ، تأليف الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء ، المتوفى سنة ١١١٧ هـ ، وطبع حواشيه الشيخ أنس مهرة ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٤ - **الإتقان في علوم القرآن** ، تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تقديم وتعليق د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

٥ - **الأدوات النحوية في كتب التفسير** ، تأليف محمود أحمد الصغير ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ، رجب ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٦ - **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، تحقيق وشرح دراسة د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٧ - **الإصباح في شرح الاقتراح** ، تأليف د. محمود فجال رئيس قسم النحو والصرف في كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بجامعة الإمام بأبها ، دار القلم - دمشق .

٨ - **الأصول في النحو** ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، المتوفى ٣١٦ هـ ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، طبعة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

٩ - **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين** ، تأليف خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة ١٩٧٩ م .

١٠ - **أمالي ابن الشجري** ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (٤٥٠ - ٥٤٢ هـ) ، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي ، الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة ، طبعة ١٤١٣ هـ .

١١ - **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين** ، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري النحوي ٥١٣ - ٥٧٧ هـ ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت .

١٢ - **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، تأليف ابن هشام الأنصاري ، ت ٧٦١ هـ ، ومعه كتاب عمدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .

١٣ - **اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط** ، تأليف د. بدر بن ناصر البدر ، عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام ، مكتبة الرشد - الرياض ، طبعة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

١٤ - **اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقديراته في النحو والصرف** ، تأليف ناصر بن حمد الفهد .

١٥ - **الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث** ، د. محمد عسير ، أستاذ النحو والصرف جامعة القاهرة - الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م .

١٦ - **الاقتراح في علم أصول النحو** ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٨٤٩ - ٩١١ ، قدم له وضبطه وصححه وعلق على حواشيه وفهرسه د/ أحمد سليم الحمصي ، د. محمد أحمد قاسم ، الطبعة الأولى .

١٧ - **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر** ، تأليف د. أحمد مختار عمر ، الطبعة السادسة ١٩٨٨ م ، الناشر عالم الكتب .

١٨ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية - بيروت .

١٩ - **البهجة المرضية شرح الدرة الألفية** ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٨٤٩ - ٩١١ ، حققه وعلق عليه أحمد إبراهيم محمد علي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .

٢٠ - **تاج اللغة وصحاح العربية المسمى الصحاح** ، لأبي نصر إسماعيل ابن حماد الجوهري الفارابي ، المتوفى في حدود سنة ٤٠٠ هـ ، الجزء الثاني حققه وضبطه شهاب الدين أبو عمرو طبعة جديدة منقحة مصححة بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٢١ - **التبصرة والتذكرة** ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق العميري ، من نحاة القرن الرابع ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ، دار الفكر - دمشق .

٢٢ - **التبيان في إعراب القرآن** ، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق مسعد كريم الفقي ، دار اليقين ، طبعة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٢٣ - **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين الكوفيين** ، تأليف أبي البقاء العكبري ٥٣٨ - ٦١٦ هـ تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن بن سليمان العشمن ، مكتبة العبيكان .

٢٤ - **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** ، حققه وعلق عليه د. زهير عبد المحسن سُلطان ، طبعة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

٢٥ - **تخريج أوجه الإعراب في القراءات السبع** ، د. أحمد محمد أبو عريش الغامدي ، المكتبة الفيصلية - مكة .

٢٦ - **التذكرة في القراءات الثمان** ، للإمام أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقري الحلبي ، متوفى سنة ٣٣٩ هـ ، دراسة وتحقيق خادم القرآن أيمن رُشدي سويد .

٢٧ - **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك** ، للقاضي عياض (القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي) المتوفى سنة ٥٤٤ هـ - ١١٤٩ م ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ، لبنان .

٢٨ - **التصريح بمضمون التوضيح** ، للشيخ خالد زين الدين عبد الله الأزهري ، ت ٩٠٥ هـ ، دراسة وتحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم .

٢٩ - **تفسير البحر المحيط** ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي ، الدكتور أحمد النجولي الجمل ، قرظه الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

٣٠ - **تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل** ، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود ، الفراء البغوي الشافعي م ٥١٦ هـ ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي - لبنان ، ط ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

٣١ - **تفسير البيضاوي** ، تأليف ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ، تقديم محمود عبد القادر الأرناؤوط ، دار صادر - لبنان.

٣٢ - **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، للمرادي المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩ هـ ، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سُليمان .

٣٣ - **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي** ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، تحقيق د. مصطفى محمد حسين الذهبي ، دار الحديث - القاهرة ، طبعة أولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

٣٤ - **الجامع لأحكام القرآن** ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق سالم ، مصطفى البدري، دار الكتب العلمية ط ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣٥ - **الجنى الداني في حروف المعاني** ، صنعة الحسن بن قاسم المُرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، منشورات دار الكتب العلمية - بيروت .

٣٦ - **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب (معجم للحروف العربية)** ، تأليف علاء الدين بن علي الإربلي ، صححه د. إميل بديع يعقوب ، دار النفائس .

٣٧ - **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** ، لعلاء الدين الإربلي ، شرح وتحقيق د. حسان أحمد فيل ، طبعة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، توزيع مكتبة النهضة المصرية .

٣٨ - **الحجة في القراءات السبع** ، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، تحقيق أحمد فريد المزيدي ، قدّم له د. فتحي حجازي ، جامعة الأزهر ، منشورات دار الكتب العلمية - بيروت .

٣٩ - **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد** ، تأليف أبي علي الحسين بن أحمد بن الغفار الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية .

٤٠ - **الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين** ، إعداد هادي عطية مطر الهلالي ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت ، طبعة أولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٤١ - **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ١٠٣٠ - ١٠٩٣ هـ ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٤٢ - **الخصائص** ، لابن جني ، تأليف أبي الفتح عثمان ابن جني ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، طبعة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

٤٣ - **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، المتوفى سنة ٧٥٦ هـ ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، طبعة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

٤٤ - **الدر المنثور في التفسير المأثور** ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

٤٥ - **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، تأليف الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة محمد بن سعود (دار الحديث - القاهرة) .

٤٦ - **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي ت ١٣٣١ هـ ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السُّود ، دار الكتب ، العلمية - بيروت .

٤٧ - **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب** ، تأليف الإمام القاضي إبراهيم ابن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي ، دراسة وتحقيق مأمون بن محيي الدين البنان ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٤٨ - **ديوان الفرزدق** ، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٤٩ - **ديوان النابغة الذبياني** ، تحقيق وشرح كرم البستاني ، دار صادر - بيروت .

٥٠ - **ديوان امرئ القيس** ، شرحه وضبطه نصوصه وقدم له د. عمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر - بيروت .

٥١ - **ديوان حسان بن ثابت** ، حققه وعلق عليه د. وليد عَرفات أستاذ الدراسات العربية والإسلامية بجامعة لانكستر في جزئين : الجزء الأول النص والروايات والتخريج ، دار صادر - بيروت .

٥٢ - **ديوان عُبيد الله بن قيس الرقيات** ، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم ، الجامعة الأمريكية - بيروت ، دار صادر - بيروت .

٥٣ - **ديوان عروة الورد والسموال** ، دار بيروت ، طبعة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٥٤ - **ديوان عمرو بن قميئة** ، عني بتحقيقه وشرحه الدكتور خليل إبراهيم العطية ، دار صادر - بيروت .

٥٥ - **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، المتوفى سنة ٧٠٢ هـ ، تحقيق أ.د أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم - دمشق .

٥٦ - **سر صناعة الإعراب** ، تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جن ، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق ، طبعة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٥٧ - **السنن الكبرى** ، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، المتوفى ٤٥٨ هـ ، تحقيق محمد عبد القاهر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت ، طبعة أولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

٥٨ - **سير أعلام النبلاء** ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ - ١٣٧٤ م ، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٥٩ - **الشافية في علم التصريف** ، تأليف جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب المتوفى ٦٤٦ هـ ويليها الوافية نظم الشافية للنيسابوري ، أتمها سنة ١١٣٣ هـ دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، طبعة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

٦٠ - **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** ، للعلامة الجليل الأستاذ الشيخ محمد بن محمد مخلوف ، الناشر ، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ، مكتبة الملك عبد العزيز .

٦١ - **شذا العرف في فن الصرف** ، تأليف الشيخ أحمد الحملاوي ، شرح وتحقيق الأستاذ عرفان مطرجي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٦٢ - **شرح ابن عقيل** ، تأليف بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ببيروت .

٦٣ - **شرح الأجرومية** ، للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف ابن آجرومي م ٦٧٢ ، ت ٧٢٣ هـ ، شرح فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، قام بخدمته أبي حذيفة محمد بن عبد الحليم ، مكتبة الأنصار للنشر والتوزيع .

٦٤ - **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، إشراف د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، طبعة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٦٥ - **شرح التسهيل** ، لابن مالك جمال الدين بن محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الحياني الأندلسي (٦٠٠ - ٦٧٢) تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٦٦ - **شرح التصريف** ، تأليف عمر بن ثابت الثمانيني ، المتوفى ٤٤٢ هـ ، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي .

٦٧ - **شرح الكافية** ، ابن الحاجب ، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي مع شرح شواهده ، للعالم عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى ١٠٩٣ هـ ، حققهما وضبطهما الأساتذة محمد نور الحسن محمد الزافراف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٦٨ - **شرح الكافية الشافية** ، تأليف جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحياني ، حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدي ، الأستاذ بجامعة أم القرى ، دار المأمون للتراث .

٦٩ - **شرح المفصل** ، للزمخشري ، تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، قدم له ووضع هوامشه د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٧٠ - **الشرح الممتع على زاد المستقنع** ، لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (رحمه الله) ، دار ابن الجوزي بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .

٧١ - **شرح جمل الزجاجي** ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الهاشبيلي ت ٦٦٩ هـ ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعّار إشراف د. إميل دار الكتب العلمية - بيروت ، بديع يعقوب .

٧٢ - **شرح ديوان جرير وأهم أخباره** ، قدم له وشرح غريبه إسماعيل اليوسف ، دار الكتاب العربي - سوريا .

٧٣ - **شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري** ، وضعه وضبط الديوان وصححه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، طبعة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٧٤ - **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى** ، المكتبة الثقافية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م .

٧٥ - **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، لابن الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأدب ، بتحقيق شرح شذور الذهب ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت ، طبعة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٧٦ - **شرح كافية ابن الحاجب** ، تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ، المتوفى سنة ٦٨٦ هـ ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت ، طبعة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٧٧ - **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) ، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب ، الدكتور محمد فهمي حجازي ، الدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م .

٧٨ - **الصاحبي** ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ... - ٣٩٥ هـ تحقيق السيد أحمد صقر ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .

٧٩ - **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان** ، تأليف الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، المتوفى سنة ٧٣٩ هـ ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

٨٠ - **صحيح مسلم** ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٠٦ - ٢٦١ هـ ، دار ابن حزم - بيروت ، دار الصميعي - الرياض .

٨١ - **الصحيح والضعيف في اللغة العربية** ، تأليف د. محمد فجال الأستاذ بقسم اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود بالأحساء ، طبعة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

٨٢ - **صحيفة همام بن منيه عن أبي هريرة رضي الله عنه** ، حققها وخرج أحاديثها وشرحها د. رفعت فوزي عبد المطلب ، جامعة القاهرة ، طبعة ١٤٠٦ هـ .

٨٣ - **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية** ، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري ، تحقيق الأستاذ محسن بن سالم العميري ، طبعة ١٤٢٠ هـ ، جامعة أم القرى .

٨٤ - **الطبقات الكبرى** ، لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري ، المعروف بابن سعد دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٨٥ - **طبقات المالكية وهو الكتاب المسمى (اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة)** ، تأليف محمد البشر ظافر الأزهري .

٨٦ - **ظاهرة التخفيف في النحو العربي** ، د. أحمد عفيفي الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

٨٧ - **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي** ، طاهر سليمان حموده ، الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع .

٨٨ - **عصور الاحتجاج في النحو العربي** ، تأليف د. محمد إبراهيم عبادة ، كلية التربية جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، الجزء الأول ١٩٨٠ م ، دار المعارف .

٨٩ - **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ، ت ٨٣٣ هـ (عني بنشره) ج. برجستيراسر ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٩٠ - **غيث النفع في القراءات السبع** ، تأليف ولي الله سيدي علي النوري الصفاقسي ، ويليه مختصر بلوغ الأطنية وهو شرح فضيلة الشيخ محمد الضباع شيخ المقارئ المصرية على نظم تحرير مسائل الشاطبية للشيخ حسن خلف الحسيني المقرئ ، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد عبد القادر شاهين ، دار الكتب العلمية .

٩١ - **في أصول النحو** ، المكتب الإسلامي سعيد الأفغاني ، أستاذ العربية في كلية الأدب طبعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٩٢ - **قطر الندى وبل الصدى** ، تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، ت ٧٦١ هـ ، ومعه كتاب سبيل الهدى تحقيق شرح قطر الندى ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية .

٩٣ - **الكامل في اللغة والأدب** ، لأبي العباس محمد بن يزيد المُبرد عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - بيروت .

٩٤ - **كتاب الأفعال** ، لابن القوطية ، المتوفى ٣٦٧ هـ ، تحقيق علي فوده ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٣ م ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ م .

٩٥ - **كتاب الإقناع في القراءات السبع** ، تأليف أبي جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ابن الباذش ، المتوفى سنة ٥٤٠ هـ ، حققه وقدم له د. عبد المجيد قطامش ، طبعة ١٤٢٢ هـ ، جامعة أم القرى .

٩٦ - **كتاب الاقتراح في علم أصول النحو** ، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم .

٩٧ - **كتاب البلغة في تاريخ أئمة اللغة** ، تصنيف الإمام محيي الدين بن محمد بن يعقوب الفيروزأبادي ، المولود سنة ٧٢٩ هـ ، والمتوفى ٨١٧ هـ ، ضبط متنه وعلق حواشيه وصنع مسارده وقدم له بركات يوسف هبود ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .

٩٨ - **كتاب التعريفات** ، للجرجاني علي بن محمد بن علي ٧٤٠ - ٨١٦ هـ ، حققه وقدم له ووضع فهارسه إبراهيم الأبياري ، طبعة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م دار الكتب العلمية .

٩٩ - **كتاب العين** ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ - ١٧٥ هـ) ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية .

١٠٠ - **كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، لمؤلفه أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ٣٥٥ - ٤٣٧ هـ ، تحقيق د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة .

١٠١ - **كتاب المصاحف** ، تأليف أبي بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

١٠٢ - **الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها** ، تأليف الإمام نصر بن عالي بن محمد بن أبي عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي ، المعروف بابن أبي مريم تحقيق ودراسة ، د. عمر حمدان الكبيسي - مكة المكرمة .

١٠٣ - **كتاب سيبويه** ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل - بيروت .

١٠٤ - **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ) وفي حاشيته الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الاسكندري المالكي (ت ٦٨٣) ، وفي آخره كتابان : ١ - الكساف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف للحافظ ابن حجر العسقلاني . ٢ - شرح شواهد الكشاف للعلامة محب الدين أفندي ، طبعة جديدة حققها وخرج أحاديثها وعلق عليها ، عبد الرزاق المهدي ، الجزء الثاني ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت - لبنان .

١٠٥ - **اللباب في علل البناء والإعراب** ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ٥٣٨ - ٦١٦ هـ ، تحقيق عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان [دار الفكر - دمشق] الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م دمشق .

١٠٦ - **لسان العرب** ، للإمام العلامة ابن منظور ٦٣٠ - ٧١١ هـ ، طبعة جديدة مصححة وملوّنة ، اعتنى بتصحيحها (أمين محمد عبد الوهاب - محمد الصادق العبيدي) ، دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي - بيروت - لبنان ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

١٠٧ - **اللهجات العربية في القراءات القرآنية** ، تأليف الدكتور عبده الراجحي ، مكتبة المعارف - الرياض ، طبعة ١٤٢٠ هـ .

١٠٨ - **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية .

١٠٩ - **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي ، المتوفى سنة ٥٤٦ هـ ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، طبعة محققة عن نسخة أيا صوفيا - استانبول ، رقم (١١٩) المحفوظة صورتها في مكتبة مرعشي نجفي - قمّ - الجزء الأول ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، طبعة أولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

١١٠ - **مختار الصحاح** ، للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، طبعة جديدة محققة ومشكولة اعتنى بها الأستاذ يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .

١١١ - **مختصر صحيح البخاري المسمى التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح** تأليف الإمام زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي ، المتوفى سنة ٨٩٣ هـ ، دار المؤيد .

١١٢ - **المدارس النحوية أسطورة ودوافع** ، د. إبراهيم السامرائي .

١١٣ - **المسائل السفرية في النحو** ، تأليف ابن هشام الأنصاري ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ تحقيق علي حسن البواب ، مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ٢٠٠٠ م .

١١٤ - **المساعد على تسهيل الفوائد** ، شرح منقع مصطفى للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل ، لابن مالك تحقيق د. محمد كامل بركاته ، طبعة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠١ م ، مركز إحياء التراث الإسلامي - مكة .

١١٥ - **مسند أبي يعلى الموصلي** ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي (٢١٠ - ٣٠٧ هـ) حققه وخرج أحاديثه حُسين سليم أسد ، طبعة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، دار الثقافة العربية ، دمشق - بيروت .

١١٦ - **مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)** ، أشرف على تحقيقه الشيخ شعيب الأرنؤوط ، حقق هذا الجزء وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي ، إبراهيم الزين ، مؤسسة الرسالة .

١١٧ - **مشكل إعراب القرآن** ، تأليف الإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ٣٥٥ - ٤٣٧ هـ ، حققه وعلق عليه ياسين محمد السواس .

١١٨ - **المصنف** ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن أبي شيبة (١٥٩ - ٢٣٥ هـ) دراسة وتحقيق وتخريج حمد بن عبد الله الجمعة ، محمد ابن إبراهيم اللحيدان .

١١٩ - **المصنف** ، للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، ولد سنة ١٢٦ هـ ، ت ٢١١ هـ ، ومعه كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي رواية الإمام عبد الرزاق الصنعان ، عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه حبيب الرحمن الأعظمي ، توزيع المكتب الإسلامي .

١٢٠ - **معاني القرآن** ، للأخفش ، تأليف أبي الحسن سعيد بن مسعده المجاشعي البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط متوفى ٢١٥ هـ ، قدم له وعلق عليه إبراهيم شمس الدين ، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز مكة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

١٢١ - معاني القرآن ، للفراء تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، عالم الكتب - بيروت ، طبعة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

١٢٢ - معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري ، شرح وتحقيق د. عبد الحميد عبده شلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٢٣ - معاني القراءات ، تأليف الشيخ الإمام العلاّمة أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، حققه وعلّق عليه الشيخ أحمد مزيد المزيد ، دار الكتب العلمية ، منشورات محمد علي بيضون ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .

١٢٤ - المعجم الأوسط ، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠ هـ - ٣٦٠ هـ ، قسم التحقيق بدار الحرمين ، أبو معاذ - طارق بن عوض الله بن محمد - أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، الجزء الثامن (٧٧٨١ - ٨٩٤٦) الناشر دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع ، طبعة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

١٢٥ - المعجم الكبير ، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠ - ٣٦٠ هـ ، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي .

١٢٦ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت .

١٢٧ - المغني في تصريف الأفعال ويليه اللباب في تصريف الأفعال ، تأليف محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر ، دار الحديث - القاهرة ، طبعة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٠ م .

١٢٨ - المقتضب ، تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المُبرد ، المتوفى سنة ٢٨٥ هـ ، تحقيق حسن حمد ، مراجعة د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية - لبنان .

١٢٩ - الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ٥٩٧ - ٦٦٩ هـ ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار المعرفة - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٣٠ - **مناهل العرفان في علوم القرآن** ، للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٣١ - **نحو القراء الكوفيين** ، تأليف خديجة أحمد مفتي ، مكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

١٣٢ - **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة** ، تأليف عباس حسن .

١٣٣ - **النحو والصرف بين التميميين والحجازيين** ، تأليف الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

١٣٤ - **النحو وكتب التفسير** ، د. إبراهيم عبد الله رفيدة ، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان .

١٣٥ - **نزهة الطرف في علم الصرف** ، تأليف أحمد بن محمد الميداني ، ت ٥١٨ هـ ، الجزء الأول ، شرح ودراسة د/ يسرية محمد إبراهيم حسن ، جامعة الأزهر - الطبعة الأولى .

١٣٦ - **النشر في القراءات العشر** ، تأليف الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري ، المتوفى سنة ٨٣٣ هـ ، قدم له صاحب الفضيلة الأستاذ علي محمد الضباع ، خرج آياته الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

١٣٧ - **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ) ، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .

١٣٨ - **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية - لبنان ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

١٣٩ - **الوسيط في تفسير القرآن المجيد** ، تأليف أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ، المتوفى ٤٦٨ هـ ، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض ، د. أحمد محمد صيره ، د. أحمد عبد الغني الجمل ، د. عبد الرحمن عويس ، قدمه وقرضه الأستاذ د. عبد الحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، طبعة أولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

ثالثاً الدوريات :

١٤٠ - **مجلة البحوث الإسلامية** ، العدد الخامس والثلاثون ، ذو القعدة - ذو الحجة ١٤١٢ هـ ، محرم - صفر ١٤١٣ هـ ، ، تصدرها الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء .

١٤١ - **مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى** ، العدد الرابع ١٤٠١ هـ .

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

In the name of Allah, most beneficent, most graceful

Summary

Praise be to Allah and Peace be upon His Prophet Mohammed and his Followers.

This dissertation is under " The Protests against the readings in the book of ' Hujat Al-Qira'at ' Written by Zar'ah Abdul Rahman Ben Mohammed Ben Zanjala " A study of syntactic and accidence questions.

The importance of the subject is due to:

Its relation with the Qur'an in the first instance and hence illustrating what had the compiler mentioned concerning the protests of the readers as well as the Viewpoints wncerning Arabic.

The study contains three chapters preceded by introduction and a prelude. I pointed out, in the introduction, the importance of the subject and the methodology used. In the prelude, I point out the writer's autobiography, the place of his book amongst the books of protesting and its relation with other interpretation (Tafseer) books.

Then come the chapters of the study.

<u>They are as following:</u>

(1)Chapter One: The protests through mediums.

(2)Chapter Two: The protests in make-ups.

(3)Chapter Three: The protests against accidence questions .

<u>That is followed by a conclusion in which I point out the following recommendations :</u>

(1)Sociology is in need of more researches .

(2)Abu Zar'ah gives excess excuses to prove a certain reading . He many resort to syntactical evidence such as hearings and analogies . He may'even resort to the drawings of the Holy Qura'an .

(3)He advocates the readings and answers back against those who deny them .

The Researcher